

المنهج الحديث
فى تخريج الحديث

دكتور
عبد الله عبد العليم أبو العيون
استاذ الحديث وعلومه
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بالإسكندرية - جامعة الأزهر

الطبعة الثانية

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



دكتور
عبد الله عبد العليم أبو العيون
استاذ الحديث وعلومه
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بالإسكندرية ـ جامعة الأزهر

الطبعة الثانية

١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م

((المقدمـــة))

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الديـــن ، اياك نعبد واياك نستعين ، اهدنا الصراط المستقيم ، وأشهد أن لا اله الا الله ، الملك الحق المبين ، نزل أحسن الحديث كتابا كريما وأشهد أن نبينا ورسولنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ ..

أما بعـــد

فان علم الحديث ، ضروري لكل قاصد ، لايستغني عنه طلبه فقيه ولاعالم ولاعابد ، فهو النجاة لمن تمسك به ، والعصمة لمن التجأ اليـه والهدى لمن استهدى به .

وأهله حفاظ الشريعة وحراسها ، وهم أهل النضرة ، وعدول هذه الأمة وكفاهم شرفا امامة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لهم ، فهم أهل الخلافة في الأمة من بعده ، ولولا عادلين بسنته حفظهم الله تعالى ورعاهـم ، وآتاهم تقواهم .

ان جهد أهل الحديث تواصل منذ العهد النبوي الكريم ، فهو جهد دائم الوفاء ، متجدد العطاء ، لايكل ولا يمل ، ولايعتريه اليأس والفشل ، ولاتعوقه المشقة والتعب ، فقد تفرغوا لخدمة سنة النبـــي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بايمان عميق ، وحب صادق ، وهذه آثارهم دالة عليهم ، دائمة الثمار والازدهار ، لاتعلوها غبرة ، ولايصيبهـــا اندثار ، فكان من ثمار جهودهم تخريج أحاديث النبي ـ صلى اللـــه عليه وسلم ـ وكان منهجهم في هذا العلم منهجا عملا ، فلم يقعـــدوا هذا الفرع في علم مستقل كفروع علم أصول الحديث ، فكان الاعتماد فيـه على المباشر بين السلف والخلف ، وافاده الخلف من منهج السلف ،

واستمر الأمر على هذا النهج الى عصرنا ، ولاختلاف الأزمان والأحوال تطلب الأمر بيان الطرق والأساليب التي يتبعها المخرج عند تخريجه حديثا للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ووضع ذلك في اطار علمي يتمكن عن طريقه كل مسلم ـ فضلا عن طلاب العلم والسنة النبوية الشريفة ـ تخريج أي حديث للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من مصادره المعتبرة عند علماء الحديث ، وحتى تكون عملية التخريج سهلة وقريبة المنال لمن أراد التحقق من أي رواية بيده .

لهذا نشط علماء السنة للقيام بهذه المهمة الجليلة القدر الرفيعة المقام ، أعانهم الله تعالى وسدد خطاهم .

ولهذا ـ أيضا ـ وبجهد المقل ـ قمت بوضع هذا الكتاب راجيا من الله تعالى أن يجعله لبنة صالحة في صرح السنة النبوية الشريفة وقد اشتمل على بيان المراحل التي مر بها علم التخريج من العهد النبوي الشريف الى عصرنا بصورة مبسطة ، ثم بيان طرق التخريج وأساليبه المختلفة ، هذا والله ولى التوفيق ، وهو حسبي ونعم الوكيل والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

المؤلف

د / عبدالله عبدالعليم أبو العيون

« الفصل الأول »

((بيان المراد بعلم التخريج))

تعريف التخريج :

التخريج في اللغة : يقال خرج خروجا ومخرجا ، والمخرج موضع الخروج . يقال : خرج مخرجا حسنا ، وهذا مخرجه ، والمخرج بالضم يكون مصدر أخرج ، ومفعولا به ، واسم مكان ، واسم زمان ، تقول : أخرجه مخرج صدق وهذا مخرجه (١) .

والاستخراج والاخراج الاستنباط ، وخرجه في الأدب فتخرج (٢) والتخارج عند الجرجاني : مصالحة الورثة على اخراج بعض منهم بشئ معين من التركة (٣) .

" والتخريج — أيضا — من خرج يخرج خروجا ، أي برز من مقره ، أو حاله ، سواء أكان مقره دارا أو بلدا ... وسواء أكان حاله حالة في نفسه أو في أسبابه الخارجة .

والإخراج أكثر مايقال في الأعيان ، أي الذوات والأشياء المحسوسة ، والتخريج أكثر مايقال في العلوم ، والصناعات .

وأفاد ذلك كله أن التخريج في اللغة : " إبراز الحديث واظهاره بنقله من مكانه " (٤) .

---

(١) انظر مختار الصحاح ص ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) انظر القاموس المحيط جـ ١ ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٣) انظر " كتاب التعريفات " للجرجاني ص ٥٣ .

(٤) راجع " التخريج ودراسة الاسانيد " أ . د / عزت على عطية .

التخريج في الاصطلاح :

وللتخريج في الاصطلاح عدة تعريفات :

أولاً : عرفه السخاوي بقوله : التخريج إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات ، والكتب ، ونحوها ، وسياقها من مرويات نفسه ، أو بعض شيوخه ، أو أقرانه أو نحو ذلك ، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب ، والدواوين ، مع بيان البدل والموافقة ونحوهما ، وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج (١) .

وهذا التعريف قد اشتمل على أمور منها :

١ — بذل الجهد في البحث والتفتيش عما في يد الباحث من حديث في المصادر المختلفة التي يوجد فيها بسنده ، كتبا أو شيوخا فوقه أو أقرانه أو دونه فذلك يكون من فقهه ونبله .

٢ — عزوها إلى من رواها من أصحاب المصنفات المعتبرة عند المحدثين مع سوق هذه الأحاديث المجموعة في مجال واحد .

٣ — يشير قوله (مع بيان البدل والموافقه) إلى ضرورة قيام المخرج ، بالمقارنة بين مجموعة الأسانيد التي توصل اليها ، وكذا المتون ،

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ج ٢ ص ٣٣٨ ، ط مطبعة العاصمة بالقاهرة ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م .

ليتوصل بذلك الى جهة الاتفاق والاختلاف في كل ، أو الزيادة والنقصان .

٤ — أن دراسة جزئي الحديث (الاسناد والمتن) من حيث اتصال السند ، والعدالة والضبط ، والخلو من الشذوذ والخلو من العلة ، وشرح غريب الحديث ، وبيان مايؤخذ ومايستنبط منه إنما هو أمر زائد في عملية التخريج [1] وان كان هذا الأمر قد اندرج ضمن عملية التخريج في عصرنا الحاضر ، ويمثل ذلك مايقوم به المخرجون ، في الموسوعة الحديثية لكلية أصول الدين — جامعة الأزهر — بالقاهرة

وعلى ذلك فوظيفة المخرج أو عمله الذي يقوم به — كما يقول الأستاذ الدكتور عزت علي عطية [2] — جمع الأسانيد المختلفة ، والمتون المختلفة للحديث من المصادر التي يجمع منها كتبا أو شيوخا يروون الحديث . ثم المقارنة الظاهرة التي تبين مواطن الاتفاق أو الاختلاف . ثم يقول سيادته : "وقد يكتفي في الجمع إذا مهر في التخريج — بذكر الأشياء المتفق عليها من الأسانيد أو المتون ونسبتها إلى مصادرها المتفقة ثم بيان مواطن الإختلاف ، يظهر ذلك جليا فيما يتصل بالتخريج ، لأحاديث الكتب الستة في كتاب "تحفة الأشراف" حيث يخرج الأسانيد ، وكتاب "جامع الأصول" لابن الأثير فيما يتصل بالمتون" (٣) .

---

(١) راجع كتاب "التخريج ودراسة الأسانيد" ص٥ ، ٦ ، أ.د / عزت علي عطية .

(٢) هو استاذنا الجليل استاذ الحديث وعلومه بقسم الحديث وعلومه . في كلية أصول الدين — بجامعة الأزهر بالقاهرة .

(٣) انظر "التخريج ودراسة الاسناد" ص٦ بتصرف يسير . سنرى أمثلة ذلك — إن شاء الله تعالى — في بيان أساليب التخريج .

ثانيا : التخريج عند المتقدمين (١) هو :

" ايراد الحديث باسناده في مصدرها من مصادر السنة — لكن هذا الاصطلاح قد خفت حدته كثيرا عند المتأخرين حتى كاد يتلاشى بينهم وان ظل قائما — على ندرة — حتى عصرنا هذا "(٢).
ويعني هذا التعريف ان مجرد ايراد الحديث ووضعه في كتاب مايعتبر عندهم تخريجا ، وهو مايعنيه الباحث في عصرنا عند تخريجه لحديث من الأحاديث فيقول مثلا " أخرجه البخاري في صحيحه " أو " أخرجه مسلم في صحيحه " وهكذا .

قال العراقي في كتابه " تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد " " فان لم يكن الحديث الا في الكتاب الذي رويته منه عزوته اليه بعد تخريجه ، وان كان قد علم أنه فيه " (٣) .

---

(١) يعتبر الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس المائة الثالثة الهجرية ، فهو أزهى عصور الحديث ، وفيه أشرقت شموس الكتب الستة وأمثالها ، التي كادت تشتمل على ماثبت من الأحاديث ولايغيب عنها الا النذر اليسير والتي يعتمد عليها الفقهاء والمستنبطون والعلماء المؤلفون . راجع " أعلام المحدثين " أ . د/ أبو شهبة ص ٢٤ ومابعدها ، كشف اللثام ج ١ ص ٢٦ /

(٢) انظر " كشف اللثام عن أسرار تخريج سيد الأنام — صلى الله عليه وسلم — جزء ١ ص ٢٦ / ٢٧ . أ . د / عبد الموجود محمد عبد اللطيف

(٣) المرجع السابق ج ١ ص ٢٧ .

ثالثا : التخريج عند المتأخرين :

هو "عزو الحديث - بعد التفتيش عن حاله - إلى مخرجيه من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث والتي تروى فيها الأحاديث بأسانيد مستقلة بمؤلفيها" (١) .

بيان المراد من هذا التعريف :

المراد من "عزو الحديث" هو نسبته إلى من ذكره بإسناده في مؤلفه ، سواء في السنن أو الجوامع أو المسانيد .. الخ .

أما المراد بقوله "بعد التفتيش عن حاله" هذا بيان عيب في التعريف .

يقول صاحب "كشف اللثام" (٢) : أن المراد به "حاله" أي معرفة درجته من حيث الصحة أو الحسن أو الضعف "ولكن أرى أن من الأوفق - ليكون هناك تسلسل في التعريف - أن يكون المراد بقوله (حاله) من حيث الوجود والعدم ، وهو المناسب للبحث والتفتيش .

أما الحكم عليه وبيان درجة الحديث وهو الغاية المنشودة ، فلابد أن يأتي كل ذلك بعد البحث والتفتيش عنه لمقارنة الأسانيد والمتون ، ومعرفة المتابع والشاهد إن وجد ، وكذا ما إذا كان

---

(١) المرجع السابق جـ ١ ص ٢٨ ، فيض القدير للمناوي جـ ١ ص ٢٠/٢١ .
(٢) "كشف اللثام" جـ ١ ص ٢٨ ، ٢٩ .

متواترًا أو مشهورًا أو عزيزا أو غريبا ... الخ .
وبذلك يكون في مقدور لمخرج الحكم على حديثه وبيان منزلته من القبول والرد .

وتأسيسا على ماسبق فيحسن أن يضاف في نهاية التعريف " والافادة من ذلك في الحكم على الرواية " ويكون في ذلك إشارة إلى أن كثرة الطرق يقوى بعضها بعضا .

ولا جدال في أهمية بيان حكم الحديث قبولاً وردًا يقول العراقي الحافظ في بيان منهجه عند تخريج أحاديث "إحياء علوم الدين" للامام أبو حامد الغزالي " ... لكني اختصرته - يقصد كتابه "المغني" في غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار ، فاقتصرت فيه على ذكر طرق الحديث ، وصحابيه ، ومخرجه وبيان صحته أو حسنه أوضعف مخرجيه ، فان ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة ، بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة ... " (١) .
والمراد بقوله " مخرجيه " أي رواته الذين رووه بإسنادهم ، وأوردوه في مؤلفاتهم ، ويكون المقصود بذلك معنى التخريج عند المتقدمين .

---

(١) راجع " المغني عن حمل الأسفار في الأسفار " للحافظ زين الدين العراقي جـ ١ ص ٢ على كتاب "احياء علوم الدين " ط عيسى البابي الحلبي وشركاه مع مقدمة د . بدوي طبانة .

أما المراد بقوله " من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث"
أي المؤلفات التي اعتمدها أئمة هذا الشأن ويعزون المعزو أي النسبة إليها، وهي كثيرة ومتنوعة، سواء كانت مؤلفات حديثية محضة، أو مؤلفات في أغراض أخرى تلحق به، واعتمدها أئمة هذا الشأن، لأنهم العلماء بـه الذين يحتكم إليهم فيه، وهم الذين سبروا غوره، وعرفوا دقائقه وأفنوا حياتهم فيه، وفي كل ما يتصل به من علوم ومعارف (١).

وعلى هذا " فمن كتب السنة المعتمدة عند علماء الحديث مايشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف، مثل سنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، أو صحيح الترمذي. كما يطلق عليه علماء الحديث، وسنن ابن ماجة، ومسند الامام أحمد ومصنف عبدالرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، وسنن البيهقي " (٢).
ولا يخفى على باحث أن في مقدمة المصادر المعتبرة يكون صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم رحمهما الله تعالى.
ويقول القاضي عياض " ... وأما الاتقان والمعرفة فهي الأعلام والأيمة لكنهم كانوا فيما تقدم كثرة وجملة، ونساهل الناس بعد في الأخذ والأداء " (٣).

---

(١) راجع " كشف اللثام " جـ ١ ص ٣٠.
(٢) مقدمة كتاب " جامع الأحاديث " للامام السيوطي جـ ١ ص ث لفضيلة أ.د / الحسيني عبدالمجيد هاشم رحمه الله
(٣) انظر " مشارق الأنوار على صحيح الآثار " جـ ١ ص ٣ ط المكتبة العتيقة ودار التراث.

فليس كل كتاب دون صاحبه طائفة من الحديث يصح العزو اليه ، خاصة اذا لم يكن من أهل هذا العلم ، فإن منهج المحدثين أن ينظر إلى أهل الحديث المشتهرين به فيؤخذ عنهم ويترك ماعداهم (١) . مالم يتعقب أهل الحديث ما أورده غير المختص به في مؤلفاتهم " فلا يكتفى بعزو الحديث إلى من ليس من أهله دون بيان ـ وإن جل كعلماء المفسرين والفقهاء ، والمتصوفة والمؤرخين وغيرهم ، بل لابد من معرفة ، تعقيبات المحدثين " على ما أوردوه في كتبهم ، وذكره عند العزو اليها ، مالم يكونوا من أئمته ، أو دراسة أسانيدها ومتونها ـ إذا كانت خالية ، من تعقيبات المحدثين ولم يكونوا من أئمته ـ دراسة دقيقة فاحصة ، لمتبحر في الحديث وعلومه للوصول من وراء ذلك إلى الحكم بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه أو الحكم عليه بالوضع .

وذلك إذا انفرد مؤلفوها بذكره دون المصادر الأخرى التي عرضت درجة أحاديثها عند العلماء ، أو كانت متفقة في ايرادها له في هذه المصادر لكنها مغايرة لها في الاسناد " (٢) .

---

(١) راجع مقدمة " صحيح مسلم " باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ج ١ ص ٨٣ ومابعدها ، باب الكشف عن معايب رواة الحديث ج ١ ص ١٢٦/٩١ . وكذا شرح الامام النووي على هذه الأبواب . ط دار احياء التراث العربي .

(٢) راجع " كشف اللثام " ج ١ ص ٣٠ " قواعد التحديث " ص ١٨٢ ، ١٨٣ جمال الدين القاسمي ط . عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

أقول : ومثال ذلك ماورد من تعليقات الحافظ زين الدين العراقي في كتاب "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" فقد خرج ماورد في كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي من أحاديث - وهو من هو زهداً وورعا وصلاحا ودينا وتصوفا - لكنه لم يشتهر بكونه من أهل هذه الصنعة رواية ودراية .

كما أن الغاية ، والقصد من كتابه ، بيان الطريق والسلوك للوصول إلى الله تعالى الواحد الأحد المعبود ، مع الترهيب من المعاصي والمنكرات والترغيب في عمل الطاعة والخيرات .

وهذا القول : لايطعن في عالم ، فلا نحكم برد مصنف في التفسير لإيراده حديثا ، ضعيفا أو موضوعا ، فيما كان من غيره ، وإذا كان منه ، فليس المقصود ذكر الموضوع أو المردود ، فكثيرا من العلماء وضعوا مسودات مصنفاتهم لينقحوها ، ولكن عاجلتهم المنية قبل بلوغ الأماني ، ونقلت مصنفاتهم كما هي .

وقد ورد ذلك في بعض مصنفات أهل الحديث أنفسهم ، فالعارف بمنهج الامام أحمد بن حنبل في السند والمتن ، يستبعد أن يضع في مسنده حديثا ضعيفا ، وحين وجد ذلك في مصنفه ، أرجعه العلماء إلى زيادات ابنه عبدالله بن أحمد بن حنبل ، وتلميذه الامام القطيعي ، أو أن ذلك كتب مما ضرب عليه الامام ، فكتب من تحت الضرب (١) .

---

(١) راجع "اعلام المحدثين" ص ٨٣/٨٦ أ ٠د / محمد بن محمد أبو شهبة ط ٠ دار الكتاب العربي بمصر ٠

ونخلص مما سبق الى :

أ . لابد للباحث في السنة النبوية الشريفة من الاعتماد على المصادر المعتبرة ، عند أئمة الحديث ، وأن يتحرى الدقة عند النقل عن غيرها ليصل بذلك الى حكم صحيح .

ب ـ أن هذه التفرقة بين المصادر المعتبرة في التخريج وغيرها لا يقصد منها الطعن في عالم ولا في مصنف ، خاصة ممن تقدم (١) من العلماء الأجلاء ، رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

جـ ـ أن الاطالة في هذا الأمر ترجع إلى هدف واحد حرص عليه علماء الحديث على مر عصورهم وهي شدة التثبت والتحري ، حتى لا يكون هناك مطعن لطاعن ، ولا زيادة لمتزيد (٢) .

ولنعود إلى بيان بقية التعريف فنقول : ان المراد بقوله (بأسانيد مستقلة بمؤلفيها أي أن المصادر التي يصح العزو اليها ، يلزم أن يكون قد ثبت سماع مؤلفيها لها ، فالعبرة بروايتها بأسانيدها) .

فان كان المؤلف يورد الحديث في كتابه وينسبه إلى غيره من المصادر المعتبرة وأصحابها ، لزم الباحث ، والمخرج في هذه الحالة الرجوع إلى المصدر الأصلي الذي أورده فيه المؤلف ، وأحال عليه ، وهنا يصح التخريج .

وذلك لأن المؤلف حين أحال على غيره ، فقد الاستقلال بالرواية والاسناد فلا يعتبر من روايته .

---

(١) ليس المقصود بالتقدم هنا الاصطلاحي وانما المراد باعتبار عصرنا .

(٢) راجع "قواعد التحديث" ص ٢٥٤ / ٢٥٦ للأستاذ الفاضل جمال الدين القاسمي ، وقد ذكر أقوالا مختلفة للعلماء في هذا الأمر .

مثال ذلك : " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " للامامين الجليليـــن العراقى وابن حجر مثال ماورد فيه قولهما : " عن ابن عباس عن النبـــى ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال " علموا ويسروا ، ولاتعسروا ، وإذا غضبت فاسكت ، وإذا غضبت فاسكت ، وإذا غضبت فاسكت " رواه أحمد ، والبزار وفيه ليث بن أبى سليم وهو ضعيف " (١).

فنرى أنه أحال الحديث على مسند الامام أحمد ، ومسند البــزار ، وتبع ذلك بالحكم على الحديث منبها إلى أن فى إسناده رجل ضعيف وهو ليث بن أبى سليم/فالمخرج يجب عليه الرجوع الى ما أحال عليه عنــد الامام أحمد والبزار خاصة أنه لم يذكر الحديث باسناده الذى ربما احتـاج إليه المخرج فى تخريجه .

أضف إلى ذلك أن من فوائد الرجوع إلى الأصل الصـدق والدقة والتثبت ، مع شدة التحرى ، التى يجب على الباحث إتباعها ، فلـــن يستطيع أن ينسب الحديث مثلا إلى مسند الامام أحمد واعتماد ذلك على ذكره فى " مجمع الزوائد " إلا بالرجوع إليه ـ لا لعدم الثقة فى مصنفه ـ بل هو أمر يلزم الباحث فى عمله .

أضف إلى ذلك أيضا : ربما وقع سهوا ، أو ذهولا فى النقل ، فيلزم المخرج الرجوع إلى الأصل ، وكثيرا مايقع خطأ الطباعة فى عصرنا دون التنبيه عليه .

---

(١) انظر " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " كتاب العلم ـ باب فى قولـــه " علموا ويسروا " جـ ١ ص ١٣١ ط مكتبة القدسى .

وبناء على هذا فلا يصح الاعتماد في التخريج على الدوريات ، أو كتب المعاصرين ، والتي لاتعنى بذكر الاسناد ، أو المراجع التي لم يعتبرها علماء الحديث ، أو كتب القصاص ، روى مسلم عن عاصم قال : " لاتجالسوا القصاص " (١) .

أما إذا كان المصدر الذي أشار اليه " المعاصر " مفقودًا ، أو مطبوعا لايتيسر الحصول عليه ، فانه لامانع في هذه الحالة من العزو إلى ذلك المرجع الذي أحال على غيره من المصادر المعتبرة ، بحيث يحتوى عزو المخرج ذكر المصدر المتعزر ، وكون الثقة بصاحب المؤلف نحو (العراقي وابن حجر) مثلا تغني عن الرجوع إلى الأصل المتعذر الحصول عليه (٢) .

ومما نشير إليه هنا أيضا : أنه لايصح للمخرج أن ينقل رواية من المستخرجات ويعزوها الى صاحب الأصل ، المستخرجة عليه إلا أن يقول المصنف أخرجه بلفظه .

يقول الامام النووي : " الكتب المخرجة على الصحيحين ، لم يلتزم فيها موافقتهما في الألفاظ ، فحصل فيها تفاوت في اللفظ والمعنى ، وكذا مارواه البيهقي والبغوي ، وشبههما قائلين : رواه البخاري ، أو مسلم ، وقع في بعضه تفاوت في المعنى ، فمرادهم أنهما رويا أصله ، فلا يجوز أن

---

(١) راجع " مقدمة صحيح الامام مسلم ـ باب الكشف عن معايب رواه الحديث جـ ١ ص ١٠٠ .

(٢) راجع " كشف اللثام " جـ ١ ص ٣٦ / ٣٨ .

تنقل منها حديثا ، وتقول هو كذا فيهما إلا أن تقابله بهما ، أو بقول المصنف أخرجاه بلفظه .

بخلاف المختصرات من الصحيحين ، فانه نقلوا فيها ألفاظهما (١) .

ملخص القول :

أن على المخرج أن يستخدم ما شاء ، وما وصل إلى يده من المصادر والمراجع ، التي تعينه ، وتساعده في عمله ، وتيسره عليه وتسهله له ، على أن ينتهي في العزو الى المصادر المعتبرة عند أهل الحديث .

رابعا : من تعريفات التخريج في الاصطلاحات :

قال المناوي : ومعنى تخريج الحديث عزو الأحاديث الى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد" (٢) .

وهذا التعريف قريب من التعريف السابق " الثالث " .

مثال التخريج عند الامام المناوي من الجامع الكبير :

" كل امرئ لما خلق له " حم طب ك عن أبي الدرداء ، ومعنى ذلك مايلي :

١- أي رواه الامام أحمد في مسنده والطبراني في معجمه ، والحاكم في مستدركه على الصحيحين عن الصحابي الجليل أبي الدرداء .

(١) انظر " تقريب النووي " جـ ١ ص ١١٢ ، ١١٣ ، بشرح السيوطي في التدريب ط . مكتبة دار التراث .

(٢) أ . د / عزت على عطية في كتاب (التخريج ودراسة الاسناد) ص ٩ .

٢- ذكر لفظ المتن الوارد في مسند أحمد .

٣- بين الكتب التي أخرجته نصا كأحمد أو مع بعض الاختلاف المتن أحيانا ، كرواية الطبراني والحاكم .

- ذكر راويه الأعلى وهو الصحابي أبي الدرداء تنبيها على أصل إسفاده واكتفى بذلك في التخريج .

٥- وقد يضيف إلى ذلك أمرا زائدا وهو الحكم على الحديث بقوله — ز ك ... ولكن الامام المناوي كثيرا مايضيف تعليقات عند شرحه " للجامع الصغير " للامام السيوطي فيقول تعليقا عند كلامه على الحديث رقم ١١٧٨ " أعطى يوسف شطر الحسن " شي حم ع ك عن أنس د صحـ " .

قال الحاكم على شرط مسلم وأقره الذهبي ، قال الهيثمي رجال أبي يعلى رجال الصحيح ، وظاهر صنيع المؤلف أنه — أي الحديث — لايوجد مخرجا لأحد الشيخين ، والا لما عدل عنه ، والأمر بخلافه ، فقد رواه مسلم في قصة الاسراء " فاذا أنا بيوسف ، واذا هو قد أعطى شطر الحسن " ومن ثم عزا حديث الترجمة بنصه جمع لمسلم منهم السخاوى . ثم رأيت المصنف نفسه قال في " الدرر " فإنه في الصحيح من حديث الإسراء " (١) .

وممن يقوم ببيان موطن الحديث في المصنف المروى فيه مع بيان كتابه الأصلي ، جماعة المستشرقين في " المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى " ونحو ذلك صنيع الامام المزى في كتابه " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف " ولكن مع اختلاف في المنهج عند كل منهم .

---

(١) راجع كتاب " فيض القدير شرح الجامع الصغير " للعلامة المناوى جـ٢ ص ٢ ، ٣ ، القسم الأول الطبعة الثانية ١٣٩١هـ/١٩٧١م ط . دار النهضة الحديثة بيروت لبنان .

نحو (خ بيوع) أي أن الحديث - مثلا - أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع ، فما على المخرج إلا أن يذهب الى صحيح الامام البخاري ويستخرج كتاب البيوع فيه ثم يستقرئ أبوابه الى أن يصل الى موضع حديثه (١).

خامسا - ومن تعريفات التخريج في الاصطلاح :

يقول أ.د / عزت على عطية "أنه انتقاء طريق من طرق الحديث المجموعة بناء على التعريف الأول (٢) لغرض خاص .. ".

ويشرح ذلك بقوله : وإنما يقوم بذلك الأئمة الماهرون في معرفة الحديث أصحاب المصنفات الأصلية في الحديث ..
فالامام أحمد بن حنبل مثلا انتقى مسنده من سبعمائة وخمسين ألف حديث كانت مجموعة عنده ، وترك أحاديث الوضاعين ، والكذابين والأحاديث التي لايشهد لها أصل صحيح من القرآن أو السنة مع ضعف في أسانيدها ، إلى غير ذلك من الأغراض التي تكشف عنها دراسة الأحاديث في المسند .
وانتقى البخاري صحيحه من أكثر من ثلثمائة ألف حديث ، وكذلك فعل كل من صنف الكتب الأصول في الحديث .

---

(١) سيرد إن شاء الله تعالى أمثلة لذلك في أساليب التخريج .
(٢) يقصد سيادته تعريف الامام السخاوي .

وقد يكون الغرض بيان علل المتن أو السند أو ذكر الروايات الغريبة التي لم تذكر في الكتب الأخرى المؤلفة في الحديث .

وفي القاموس : خرج اللوح تخريجا كتب بعضا وترك بعضا ، وخرج العمل جعله ضروبا . وألوانا " (١) .

سابعا ـ ومن حيث كون التخريج بحث وتفتيش ، وسبر المصنفات السنة المتعددة ، للتعرف على مظاهر الحديث سندا ومتنا فيمكن اضافة " الاعتبار " كنوع من التخريج وان كانت غايته الكشف عن انفراد الحديث أو عدم انفراده .

أ ـ قال شيخ الاسلام ابن حجر : اعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا هو " الإعتبار " (٢) .

ب ـ ويقول السخاوي أيضا : أن الاعتبار : ليس قسيما لما معنه ـ المتابع والشاهد (٣) ـ بل هو الهيئة الحاصلة في الكشف عنهما (٤) .

---

(١) انظر كتاب " التخريج ودراسة الأسانيد " ص ١١ .

(٢) انظر " نزهة النظر بشرح نخبة الفكر " ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) الحديث المتابع : هو ما شارك حديثا آخر في اللفظ أو المعنى مع الاتحاد في الصحابي ، فان كانت المشاركة من أول السند سميت " متابعة تامة " وان كانت ليست من أول السند سميت " متابعة قاصرة " .

والحديث الشاهد : هو المشارك لحديث آخر في اللفظ أو المعنى مع عدم الاتحاد في الصحابي ، أو يوافق حديث حديثا آخر في المعنى دون اللفظ . راجع " دراسات في علوم السنة " جـ ٢ ص ٧٣ أ . د / محمد شوقي خضر السيد " قواعد أصول الحديث " ص ١٧٤ ـ فضيلة أ . د / أحمد عمر هاشم .

(٤) انظر " فتح المغيث " جـ ١ ص ١٩٥ .

جـ ـ ويعرفه السخاوى والسيوطى وابن الصلاح فى أمثلته بقولهم :
الإعتبار ، هو سبرك (١) الحديث من الدواوين المبوبة والمسندة وغيرهما ، كالمعاجم والمشيخات ، لتنظر هل شارك راويه ـ الذى يظن تفرده به ـ راو غيره أو فقل : هل شارك راو من رواية غيره فيما حمل عن شيخه سواء اتفقا فى رواية ذلك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أم لا (٢) .

والناظر فى هذه التعريفات لايجد فرقا بينها ، فكلها تدور حول البحث فى مختلف المصنفات الحديثية ، ثم مقارنة الأسانيد والمتون ، عند الوقوف على الحديث فى موطن ما من الجوامع والمسانيد والأجزاء ، والمشيخات ونحوها . ليعلم المعتبر المتابع من المشاهد ، وغايته تقوية ما لديه من رواية .

وينبه ابن الصلاح هنا الى مايدخل تحت المتابعة والاستشهاد فيقول :
" ثم اعلم أنه قد يدخل فى باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده ، بل يكون معدودا فى الضعفاء .
وفى كتاب البخارى ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم فى المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك ، ولهذا يقول الدارقطنى وغيره فى الضعفاء :

---

(١) السبر : هو التتبع والاختبار والنظر .
(٢) راجع " فتح المغيث " جـ١ ص ١٩٥ ، " تدريب الراوى " جـ١/ ٢٤٢ " التقييد والايضاح " ص ١٠٩ ، ١١١ .

فلان يعتبر به ، وفلان لايعتبر به " كذا قال النووى (١) : ولا شك أن كثرة الطرق التى يتوصل إليها كلا من المخرج • والمعتبر بالمتابع والشاهد تؤدى حتما وغالبا إلى تقوية الحديث ، وزيادة الإطمئنان له والثقة بـه ، فالمتواتر إنما أفاد العلم اليقينى حينما رواه جمع عن جمع تحيل العادة إتفاقهم على الكذب •

فالإعتبار والمتابع والشاهد أمور يتداولها المحدثون يتعرفون بها حال الحديث ، هل تفرد به راويه أو لا ؟

وبهذا المعنى فهذه الأمور قريبة الشبه لعمل المخرج ، بل يكاد الأمر -وإن اختلفت - طريقة وأسلوب كل - يكون واحد حين النظر إلى أن نهاية عمل المخرج والمعتبر الوصول إلى مدى قوة الحديث أو ضعفه وما يعمل به من الحديث النبوى الشريف •

موضـوع التخريـج :

موضوع علم التخريج هو أحاديث النبى -صلى الله عليه وسلم- وما دون فيه من مصادر مختلفة ومعتبرة عند أهله من الجوامع والمسانيد والأجزاء والمشيخات والكتب والمعاجم ، والبحث فيها بوسائل وطرق عن حديث ما لتخريجه منها •

(١) راجع " التقييد والايضاح " ص ١١٠ ، و " تدريب الراوى " جـ١ / ٢٤٣ •

وهذا هو المراد من علم التخريج عند المحدثين ، خاصة الأشهر فيه . وإلا فهناك من يشاركهم في مفهومه العام (اللغوي) . كالأدباء في البحث عن نسبة أبيات ، أو قصيدة لشاعر ما ، أو البحث عن نظرية من النظريات في مصادرها الخاصة بمجالها العلمي أو النظري ، فتحقيق أي مسألة من المسائل إنما هو تخريج لها .

فموضوع علم التخريج عند المحدثين هو البحث فيما أضيف الى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية قبل البعثة أو بعدها ، وكذا ما أضيف الى الصحابة والتابعين ، اسنادا ومتنا ، في أصوله المعتمدة .

مسائل علم التخريج :

مسائل علم التخريج هي عبارة عن مجموعة القواعد والطرق والأساليب التي يتوصل بها المخرج الى بغيته من أقوال النبي الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأفعاله وتقريراته وصفاته وجميع أحواله ، والتمكن بذلك من الوصول إلى الحكم الصواب بالقبول أو الرد ، فيما لم ينص السابقين من العلماء على درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو غير ذلك ، وسير كتب السنن لا يأتي عشوائيا إنما هو قائم على مجموعة القواعد والأساليب ، المتبعة في التخريج .

واضعه :

هذا العلم مرّ كغيره من العلوم بمراحل متعددة ، تارة مشافهة بالنسبة للراوي ، وبطريقة عملية حين تكامل جمع السنة في أواخر القرن الرابع

الهجرى ، وبدأ طور التهذيب وغيره .

فظهرت أولى طرق التخريج العملية على يد الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله الجوزقى (٣٨٨) حيث ألف كتاب " الجمع بين الصحيحين " ثم تلاه صنيع العلماء فى الجمع بين أكثر من مصدر .

" وكان الامام أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى أول من أبرز التخريج على هيئته المتكاملة المتعارف عليها الآن ، ثم حذا حذوه العلماء من بعده " (١) .

استمداده :

يستمد علم التخريج من مجموعة القواعد والطرق والأساليب التى يلزم اتباعها فى البحث والتفتيش فى المصادر المعتبرة ، التى جمعت فيها أحاديث النبى - صلى الله عليه وسلم - وأخبار الصحابة والتابعين .

فضله ومنزلته :

من المعروف أن الشئ يشرف بشرف متعلقه ، فعلم التخريج المتعلق بأحوال النبى - صلى الله عليه وسلم - يعد من أشرف العلوم وأعظمها قدرا ، وأرفعها منزلة بعد كتاب الله تعالى ، اذ به يتمكن الباحث من كشف الدخيل على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم فيطرح بعيدا .

---

(١) راجع " كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام - صلى الله عليه وسلم " جـ١ ص ١٥٢ / ١٥٥ ، " أعلام المحدثين " ص ٢٧ .

وبه يعرف المقبول الذى تبنى عليه الأحكام ، ويعمل به ، ويعرف به الحلال من الحرام ، ويصبح منهجا للفقهاء وأهل الأصول .
فلاعجب أن يكون من أشرف العلوم ـ بعد كتاب الله تعالى ـ وقد أمرنا الله تعالى باتباع سنة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال : " وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا " (١) .

كما أن هذا العلم يشرف بكونه يعتمد فى وجوده وبقاءه ، على ما نزل به الوحى على نبى الله تعالى ـ صلى الله عليه وسلم ـ وما أقره الله تعالى له مما قاله باجتهاده فالكل يندرج تحت قول الله تعالى : (وماينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى) (٢) .

ويستمد هذا العلم شرفه لاتصاله بكلام خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ ورسالته الباقية إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها . ويستمد علم التخريج شرفه أيضا ، لاتصاله الوثيق بالمصدر الثانى للتشريع الإسلامى بعد كتاب الله عز وجل .

ويستمد شرفه لإعتماده فى وجوده على وصية النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ بحفظ سننه وتبليغها للناس ، وضرة وجوه أصحاب بدعوة النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ حين قال : " نَضَّرَ اللهُ امرءًا سَمِعَ مِنَّا شَيئًا

---

(١) سورة الحشر (٧) .
(٢) سورة النجم (٣ ، ٤) .

فَبلَغه كَما سَمِعه ُ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ " (١) ٠

حكم تعلم التخريج :

حكم تعلم التخريج هو الوجوب الكفائي ، اذا قام به البعض سقط عن الكل ، ويتعين على من لايسعد غيره مسده ، وذلك لكونه بابا وعلما من علم الحديث بتسميه دراية ورواية ٠

وبين العلماء أن حكم تعلم علم الحديث بقسمية فرض كناية ان قام به البعض سقط عن الباقين وعينى على من تعين له (٢) ٠

فوائد علم التخريج وثمرته :

فوائد علم التخريج وثمرته جمه وعظيمه نذكر منها مايلى :

أولا : وضع يد المخرج ـ لكسر الراء المشددة ـ على طائفة من الطرق والوجوه المختلفة التى روى بها الحديث المخرج ـ بفتح الراء المشددة ـ مما يهئ له امكانية دراسة الحديث بيسر

---

(١) أخرجه البغوى فى مصابيح السنة / كتاب العلم / رقم ١٧٥ / جـ١ ص١٧٥ عن ابن مسعود ٠
ـ وأخرجه الترمذى فى سننه / كتاب العلم / باب ماجاء فى الحث على تبليغ السماع / جـ٥ ص ٣٤ وقال حديث حسن صحيح ٠
ـ وأخرجه ابن ماجه فى سننه / المقدمة / باب من بلغ علما جـ ١ ص ٨٥
ـ والحديث أخرجه أحمد فى مسنده جـ١ / ٤٣٧ عن عبد الله بن مسعود ٠

(٢) راجع " ضوء القمر " ص١٢ لفضيلة الشيخ محمد على أحمد بن ط دار المعارف ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م " البهجة الوضيئة شرح متن البيقوينه " ص ٥ ، الشيخ محمود نشابه " قواعد أصول الحديث " ص ٧ أ ٠د / أحمد عمر هاشم ٠

وسهولة ، وإصدار الحكم الصواب عليه ، إن لم يكن قد سبق الحكم عليه ممن تقدم من العلماء .

ثانيا : إطلاع المخرج — بكسر الراء المشددة — على كثير من المصنفات الحديثية ، مما ييسر له جمع حصيلة لابأس بها من أحاديث النبي — صلى الله عليه وسلم — ومُعَايَشَةِ أحواله عليه الصلاة والسلام .

ثالثا : " معرفة مذاهب العلماء ومناهجهم فيها من حيث التأليف والحكم على الأحاديث بما يقتضيه من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع ، بعد معرفة أحكامهم على الرجال ... فهو علم ينمى مدارك المحدث ويوسع آفاقه ويجعله على معرفة قوية بكل مايتصل بجوانب الحديث من علوم ومعارف " (١) .

رابعا : معرفة المخرج بعد جمع طرق الحديث الإسناد العالي والإسناد النازل ، سواء بالقرب من النبي — صلى الله عليه وسلم — ، أو باعتبار إمام من الأئمة ، أو باعتبار مصنف من مصنفات الأئمة ، أو باعتبار تقدم وفاة أحد الرواة ، أو باعتبار السماع ونحو ذلك (٢) .

خامسا : سرعة وصول القارئ إلى طرق ووجوه الحديث المخرج بيسر وسهولة .

---

(١) " كشف اللثام " جـ ١ ص ٣٩ بتصرف .

(٢) راجع الاسناد العالي والنازل في " مقدمة ابن الصلاح " ص ٢٥٧ ، " تدريب الراوي " للسيوطي جـ ٢ ص ١٥٩ " الباعث الحثيث " ص ١٥٩ ط . محمد على صبيح وأولاده — الطبعة الثالثة .

سادسا : كشف ماقد يوجد في الإسناد من علل نتيجة لجمع طرق الحديث المخرج ومقارنة أسانيده بعضها ببعض . مما يؤدي إلى معرفة ما في الاسناد من تدليس ، أو راوٍ مبهم غير متعين ، كحدثنا فلان أو رجل ، أو تعيين راو مهمل كحدثنا محمد من غير مايميزه من المحمدين ، أو معرفة رواية من مختلط من الرواة .

ويمكن وصل ما روى معلّقا ، ومعرفة المرفوع من الأحاديث والموقوف منها ، والمقطوع ، وذلك بمجيئة من طريق آخر أو طرق توضح الرفع أو الوقف أو القطع ونحو ذلك (١) .

سابعا : "زيادة قوة الحديث بكثرة طرقه للترجيح عند المعارضة" (٢) ، وذلك كما هو متفق عليه بين علماء الحديث أن كثرة الطرق يقوى بعضها بعضا ـ مالم تكن واهية ـ فكثرة الطرق قد ترفع بعض أنواع الحديث الضعيف الى الحسن لغيره ، وقد يرتفع الحديث الحسن الى الحديث الصحيح لغيره لجبر ما فيه من خفة في الضبط ، بتعدد طرقه المساوية له أو الأقوى منه .

" فمثلا حديث : لاتستقبلوا القبلة ببول ولاغائط ... " الحديث . نجد أن الموسوعة قد أشارت الى مواضعه في خمسة عشر موطنا ففي البخاري (١ / ١٠٩ ـ طبعة الشعب /

(١) راجع "التخريج ودراسة الأسانيد" ص١٦ ، ١٧ .
(٢) المرجع السابق ص١٦ .

والنسائي في الطهارة / باب ٢٠ / والدارقطني (١ / ٦٠) / وابن خزيمة في صحيحه رقم ٥٧ / وفي مسند أحمد جـ٥ ص ٤١٩، ٤٢١ / والبيهقي في السنن الكبرى (١ / ٩١) / وفي معجم الطبراني الكبير جـ ٤ ص ١٦٣، ١٦٩، ١٧١، ٦٧) / وفي معجمه الصغير (١ / ٢٠٠) / والخطيب في التاريخ (٢ / ٣٦٣) .

وفي الكتب التي تبحث في صحيح الحديث وضعيفه : في "علل الحديث" (رقم ٦٦) لأبي حاتم / وفي "تلخيص الحبير" جـ ١ ص ١٠٣ لابن حجر العسقلاني / وفي فتح الباري له (جـ١ ص ٢٤٦، ٤٩٨) / جـ ١٠ ص ١٧٧ / والعراقي في تخريج الحديث الاحياء (٢ / ٢٦٤) .

ففي كل هذه المواطن أشارت الموسوعة لوجود الحديث بأسانيده المختلفة وماقيل عنه وعن أحوال رواته ، وفي بعض المواطن قد ذكر للحديث ألفاظا تدعم اللفظ الأصح ، وأخرى تتعارض معه ، أو علل في الاسناد تفصل قوته أو حقائق تدعم لفظه وهكذا ... وفي ذلك الدلالة على أدق أحوال الاسناد ودرجته صحة أو ضعفا ، واتصاله أو قطعه وغير ذلك ، وبهذا الشكل تقود الباحث الى أول طريق التحقيق الدقيق الشامل لخبر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ، وأحاديث الأحكام ، والتشريعات ، فيستبين من خلال منهج مقارنات الأسانيد ، وأحوال السند وعلله . أما في الضعف أو الاضطراب أو الانقطاع

أو في الشذوذ أو النكارة أو الوضع أو في الارسال أو التدليس أو التسوية .

كذا التصحيفات في أسماء الرجال ، أو التحريفات أو الوهم أو سوء الحفظ ، أو القلب ، أو التقديم والتأخير أو التدليسات أو تأليف الرجال وأسمائها أو سرقة الحديث (١) اذن فتخريج الحديث من مظانه المختلفة له أهميته في دراسته دراسة محققة من جوانبه المحتملة .

ثامنا : أما من جهة مقارنة المتون ، فان طرق الحديث يوضح بعضها بعضا ويكمل بعضها الآخر ، فقد كان من الرواه ، من يذكر ماحفظ من الحديث ، وبعضهم يذكره كاملا ، وآخر يقتصر في الذكر من الحديث على ما سئل عنه ، أو على موضع الاستدلال لحكمه أو فتواه ، فتخريج الحديث وجمع متونه يوصل الى الرواية الكاملة الصحيحة .

فربما ورد الحديث المخرج " من طريق بزيادة دالة على حكم لايدل له الحديث الأصل الذى نقوم بتخريجه ، أو بزيادة موضحة لمعنى لفظه ، ونحو ذلك مادام السند الذى فيه الزيادة صحيحا "(٢).

---

(١) انظر " موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف " اعداد أبو هاجر محمد السعيد جـ ١ ص ٤٦ ، ٤٧ ط . دار الفكر العربى .

(٢) انظر التخريج ودراسة الاسناد ص ١٦ .

ومن جانب آخر فان علم التخريج يمكننا من اكتشاف علل المتن ، والتى قد تتولد من الرواية بالمعنى ، أو الادراج ، أوأخطاء المحدثين والحفاظ وأغلاطهم ، أو فى الاختصار حين نقل رواية ما ، أو بالتقديم والتأخير ، أو الشذوذ ، والنكارة ، أو الاضطراب أو التحريف والتصحيف ، أو القلب والابدال ونحو هذه العلل التى أشار اليها علماء الحديث من خلال أبواب علم الحديث دراية ولا سبيل لكشف ومعرفة هذه العلل ــ إن وجدت ــ إلا بجمع متون الحديث الواحد ــ إن لم يكن فردا ــ من مصادره المعتبرة عند العلماء ، فينضبط الحديث بذلك تمام الانضباط باذن الله تعالى .

ومما ننبه عليه هنا : أن تقطيع الحديث بحسب ما فيه من أحكام ، وشواهد ، لا شئ فيه ، فقد صنعه الإمام البخارى ، ولم ينقص من قدر كتابه من شئ .

وهذا يرجع إلى :

(١) قصر المتن أو ارتباط بعض ببعض ، وقد اشتمل على حكمين فصاعدا فانه يعيده بحسب ذلك ، مراعيا مع هذا عدم اخلائه من فائدة حديثيهما كايراده عن شيخ خلاف الشيخ الذى أخرجه عنه قبل ذلك فيستفاد من ذلك كثرة الطرق للحديث .

(٢) ربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لايكون له إلا إسناد واحد فيتصرف فيه حينئذ ، فيورده فى موضع موصولا وفى موضع آخر معلقاً ، ويورده تارة تاماً ، وتارةً مختصراً على الجزء الذى يحتاج إليه فى الباب .

(٣) فان كان المتن مشتملا على جمل متعددة ، لاتعلق لا حداهـا بالأخرى يخرج كل جملة منها فى باب مستقل فرارا من التطويـل ، وربما نشط فساقه بتمامه (١).

اذن فتقطيع الحديث بحسب مايستخرج منه من أحكام أمر جائـز ولاشيء فيه مالم يخل بما فيه من أحكام .

ومما يعلم أيضا : أن من العلماء من أجاز النقصان فى الروايـة وقدمها على الزيادة فيها خشية الخطأ ، أى عند الضرورة ، أيضـا مع عدم الاخلال بما فيه من أحكام ومعنى .

روى الخطيب البغدادى بسنده عن مجاهد قال : "انقص منـا لحديث ولاتزد فيه" (٢).

وروى أيضا بسنده عن يحيى بن معين يقول "اذا خفت أن تخطىء" فى الحديث فانقص منه ولاتزد (٣)" . ويشير الخطيب إلـى أن من العلماء من منع ذلك فيقول : "وقد قال كثير ممن منع نقـل الحديث على المعنى إن رواية الحديث على النقصان والحـذف لبعض متنه غير جائزة لأنها تقطع الخبر وتغيره . فيؤدى ذلك إلـى إبطال معناه وإحالته ، وكان بعضهم لايستجيز أن يحذف منـه حرفًا" (٤).

---

(١) "اعلام المحدثين" ص ١٢٧ بتصرف .

(٢) "الكفاية فى علم الرواية" ص ١٨٩ للخطيب البغدادى / منشـورات مكتبة الهلال ـ بيروت .

(٣) الكفاية ص ١٨٩ .

(٤) الكفاية ص ١٩٠ .

ويعود الخطيب فيقول : وقال بعض من أجاز الرواية على المعنى أن النقصان من الحديث جائز إذا كان الراوى قد رواه مرة بتمامه ، أو علم أن غيره قد رواه على التمام ولا يجوز له " إن لم يعلم ذلك أن يفعله " (١) ... وقال كثير من الناس يجوز ذلك للراوى على على كل حال ولم يفصله .

** والرأى المختار عند الخطيب يشير إليه بقوله .

والذى نختاره فى ذلك أنه إن كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم وشرط وأمر لا يتم التعبد والمراد بالخبر إلا بروايته على وجهه فإنه يجب نقله على تمامه ، ويحرم حذفه ، لأن القصد بالخبر لا يتم إلا به فلا فرق بين أن يكون ذلك تركا لنقل العبادة . كنقل بعض أفعال الصلاة ، أو تركا عرض آخر هو الشرط فى صحة العبادة ، كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها وعلى هذا الوجه يحمل قول من قال ، لا يحل اختصار الحديث " (٢) .

إذن فأمر اختصار الحديث ليس الجواز فيه على إطلاقه وإنما هو منضبط بضوابط كما يفهم من كلام الخطيب البغدادى السابق .

---

(١) المرجع السابق ص ١٩٠ وفى الجزء الأخير من كلام الخطيب تصحيح ورد فى الهامش وهو ما يساير المعنى السابق عليه ويتلائم منه ، ففى عبارة الأصل قال " ولا يجوز له ان لا يعلم ذلك ولم يفعله " .

(٢) " الكفاية " ص ١٩١

تاسعا : من فوائد التخريج التعرف على زيادات الثقات بمقارنة الروايات المجموعة بعضها ببعض قال ابن الصلاح :

" وذلك فن لطيف تستحسن العناية به ، وقد كان أبو بكر بـن زياد النيسابوري وأبو نعيم الجرجاني وأبو الوليد القرشي الأئمة مذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث ...

ثم قال ـ وقد رأيت تقسيم ماينفرد به الثقة الى ثلاثة أقسام :

احداها : أن يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات . فهذا حكمه الرد كالشاذ .

الثاني : أن لايكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد بروايته جملته ثقة ، ولاتعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلا فهذا مقبول وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه كنوع الشاذ .

الثالث : مايقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث " (١).

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح " ص ١١١ ، ١١٢ بتصرف يسير .

مثــال :

ونذكر هنا مثلا ناقش فيه الحافظ العراقي زيادة الثقة ، والغايــة من ذكره ، أن التخريج بجمع طرق الحديث سندا ومتنا أمر هام في دراسة السنة النبوية الشريفة ، ذا فائدة عظيمة ، وفي المثال أيضا منهج العلماء في النقد للسند والمتن.

يقول الحافظ العراقي : مثاله - أي زيادة الثقة - ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين " (١).

فذكر أبو عيسى الترمذي أن مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قولــــه : " من المسلمين " وروى عبيد الله ابن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديــــث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة انتهى.

وكلام الترمذي هذا ذكره في العلل التي في آخر الجامع ، ولـــم يصرح بتفرد مالك بها مطلقا فقال : ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث ، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثـــل ما روى مالك ابن أنس فذكر الحديث ، ثم قال : وزاد مالك في هذا الحديث " من المسلمين " ، وروى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمـــة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكروا فيه " من المسلمين ".

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظـــه.

انتهى كلام الترمذي.

---

(١) أخرجه مالك / كتاب الزكاة باب مكيلة زكاة الفطر / جـ١ ص ٢٦٨ / ط دار الفكر.

فلم يذكر التفرد مطلقا عن مالك ، وانما قيده بتفرد الحافظ كمالك ، ثم صرح بأنه رواه غيره عن نافع ممن لم يعتمد على حفظه ، فأسقط المصنف - أى ابن الصلاح - آخر كلامه ، وعلى كل تقدير فلم ينفرد مالك بهذه الزيادة ، بل تابعه عليها جماعة من الثقات : ابنه عمر بن نافع والضحاك بن عثمان ، وكثير بن فرقد ، ويونس بن يزيد ، والمعلى بن اسماعيل وعبد الله بن عمر العمرى ، واختلف فى زيادتها على أخيه عبيد الله بن عمر العمدى وعلى أيوب أيضا .

فأما رواية ابنه عمر بن نافع فأخرجها البخارى (١) فى صحيحه من رواية اسماعيل ابن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه فقال فيه : " من المسلمين " .

وأما رواية الضحاك بن عثمان فأخرجها مسلم (٢) فى صحيحه من رواية ابن أبى فديك ، أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع فقال فيه أيضا " من المسلمين " .

وأما رواية كثير بن فرقد فأخرجها الدارقطنى فى سننه والحاكم فى مستدركه من رواية الليث بن سعد عن كثير بن فرقد عن نافع فقال فيها أيضا : " من المسلمين " .

وقال الحاكم بعد تخريجه : هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه انتهى وكثير بن فرقد احتج به البخارى ووثقه بن معين وأبو حاتم .

أما رواية يونس بن يزيد فأخرجها أبو جعفر فى بيان المشكل من رواية يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد أن نافعا أخبره فذكر فيه أيضا : " من

---

(١) اخرجه البخارى / كتاب الزكاة / باب صدقة القطر / جـ ٤ ص ١١٠ ، ١١١ " متن فتح البارى " .

(٢) اخرجه مسلم / كتاب الزكاة / باب زكاة الفطر / جـ ٧ ص ٥٧ / بشرح النووى ط . دار احياء التراث العربى - بيروت .

المسلمين " .

وأما رواية المعلى بن إسماعيل فأخرجها ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه من رواية أرطأة بن المنذر عن المعلى بن اسماعيل عن نافع فقال فيه : عن كل مسلم "وأرطأة" وثقة أحمد بن حنبل ويحي بن معين وغيرهما . والمعلى بن اسماعيل قال فيه أبو حاتم الرازي : ليس بحديثه بأس صالح الحديث لم يرو عنه غير "أرطأة" وذكره ابن حبان في الثقات .

وأما رواية عبد الله بن عمر فأخرجها الدارقطني في سننه من رواية روح وعبد الوهاب فرقهما كلاهما عن عبد الله بن عمر عن نافع فقال فيه : " على كل مسلم " . وقد رواه أبو محمد بن الجارود في المنتقى فقرن بينه وبين مالك فرواه من طريق ابن وهب قال : حدثني عبد الله بن عمر ومالك وقال فيه : " من المسلمين " وأما الاختلاف في زيادتهما على عبيد الله بن عمر وأيوب فقد ذكرته في شرح الترمذي والله أعلم (١) انتهى كلام الحافظ العراقي .

إذن فجمع كل هذه الطرق مما يرجح أن هذه الزيادة مقبولة ممن رواها من الثقات ولم ينفرد بها الامام مالك وانما وردت في الصحيحين وغيرهما .

كما أنني حرصت على نقل هذه الطريقة عن الحافظ زين الدين العراقي كما وردت في كتابه "التقييد والايضاح" حتى تكون منهجًا للمخرج في نقده

(١) انظر " التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح " ص ١١١ ، ١١٢ ، ط. المكتبة السلفية .

السند والمتن أو أحدهما ، فتكون طريقة وأسلوبا له في عمله ، عند احتياجه اليها .

عاشرا : ومن فوائد التخريج : معرفة التحريف والتصحيف في المتون ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمنقطع والمرسل والمعلن ، ومعرفة المتواتر والآحاد بأقسامه ... الخ والخلاصة أنه علم جم الفوائد عظيم المنزلة ، ولا نغالي اذا قلنا أنه علم فحول الرجال .

تنبيه :

لكي يحدد المخرج اتجاهه في البحث عليه أن يعرف الفرق بين مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الأسانيد ، والتي نذكرها فيمايلي :

أولا : المصطلح هو : "القواعد التي نحكم على الحديث بواسطتها بالقبول أو الرد" (١) .

فغاية هذا العلم هو استخدام مافيه من قواعد لدراسة الاسناد ومايحتوي عليه من رجال . ودراسة المتن وضبطه .

ثانيا : التخريج هو الحديث المحكوم عليه اذا أجمعت طرقه وأسانيده (فهو الذي يجمع المادة التي يحكم بسببها على الحديث : الأسانيد والمتون للحديث الواحد) (٢) .

(١ ، ٢) انظر كتاب "التخريج ودراسة الأسانيد" ص ٢٠ ، أ . د / عزت علي عطية الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م .

أى أنه جمع الطرق والوجوه التى روى بها حديث ما من الأحاديث مع عزو كل طريق الى مخرجه من أصحاب الكتب الأصلية المعتمدة عند المحدثين ، واعتبار هذه الطرق بعضها ببعض ، فيمكن للمخرج الحكم على حديثه .

ثالثا : دراسة الاسناد : " هو تطبيق قواعد المصطلح على الحديث المخرج " (١) وذلك نحو البحث فى اتصال الاسناد وعدالة الرواة وضبطهم وخلو الحديث من الشذوذ والعلة القادحة ، وتطبيق قواعد الجرح والتعديل على رجال الاسناد .

ويظهر من تدبر هذه التعريفات لكل من مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الاسناد أن علم مصطلح الحديث أعم من التخريج ودراسة الاسناد ، فهما يندرجان فيه لعدم استقلالهما عنه ، فهما يتعلقان به كتعلق باب الجرح والتعديل ، أو طرق التحمل والأداء ونحو ذلك .. والله أعلم .

---

(١) انظر كتاب " التخريج ودراسة الأسانيد " ص ٢٠ ، أ.د / عزت على عطيه ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م .

الفصل الثاني
نشأة التخريج ومراحل تطوره والعناية به

نبذة حول السنة في العصور الأولى :

أ ــ دوافع العناية بالسنة : السنة النبوية هي ما أضيفت الى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية أو خُلقية وهي بهذا الاعتبار أحد قسمي الوحي الالهي لرسوله ــ صلى الله عليه وسلم أما القسم الأول فهو كتاب الله تعالى . فالسنة النبوية هي من وحي الله ــ عز وجل ــ يدلنا على ذلك قوله تعالى : " وما يَنْطِقُ عن الهوى إن هو إلا وَحْيٌ يُوحى " (١) .

وبذلك جاءت السنة أيضا روى أبو داود بسنده عن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قال " ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم (لحم) الحمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السبع ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه فان لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه " (٢) .

---

(١) سورة النجم (٣ ، ٤) .

(٢) أخرجه أبو داود / كتاب السنة / باب في لزوم السنة / جـ٤ ص ٢٠٠ ط . الشركة اللبنانية للطباعة والتجليد وأخرجه الترمذي وابن ماجة .

والناظر في صدر هذا الحديث وعجزه يوقن مع التدبر أن هذه السنة إنما هي وحي الله تعالى لرسوله — صلى الله عليه وسلم .
قال الخطابي : قوله " أوتيت الكتاب ومثله معه " يحتمل وجهين من التأويل : أحدهما : أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو ، الثاني : ويحتمل أن يكون معناه : أنه أوتي الكتاب وحيا يتلى ، وأوتي من البيان أي أذن له أن يبين ما في الكتاب ويعم ويخص ، وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له في الكتاب ذكر ، فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن " (١) .

إذن فسنة النبي — صلى الله عليه وسلم — صنو القرآن الكريم يجب اتباع ما فيها من أحكام وقد ورد من الآيات الكثير في وجوب اتباعها نحو قوله تعالى : " فلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حتى يُحَكِّمُوكَ فيما شَجَرَ بينهم ثم لا يجِدُوا في أنفسِهِم حَرجاً مما قَضَيتَ ويُسَلِّمُوا تَسلِيما " (٢) .

وكما أوجبت هذه الآية الأخذ بالسنة أوجبت الإحتكام إليها مع التسليم التام لحكمه — صلى الله عليه وسلم ، فإنما ينطبق عن الوحي الإلهي ، واقراره له . وكل هذا بلاشك دافع إلى التمسك بالسنة والعض عليها بالنواجذ ، والبعد عن محدثات الأمور فان كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار . ومن الدافع للتمسك بالسنة أمر القرآن الكريم بالعلم فكان أول ما نزل منه قول الله تعالى : " اقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ الذي

---

(١) انظر " معالم السنن " للامام الخطابي جـ ٤ ص ٢٧٦ ، ط . دار الكتب العلمية بيروت — لبنان .
(٢) سورة النساء (٦٥) .

خَلَقَ ، خَلَقَ الإنسانَ من عَلَقٍ ، إقرأ وربك الأكرم الذى عَلَّمَ بالقَلَمِ ، عَلَّمَ الإنسانَ ما لَمْ يَعْلَمْ " (١) ، وقوله تعالى : " قُلْ هَلْ يَسْتوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ والّذِينَ لا يَعْلَمُونَ " (٢) ونحو ذلك من الآيات التى تحث على العلم والاهتمام بالتعليم ولم يكن هناك مصدر " للعلم يشفى نفوسهم ، وينهلون منه سوى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فهو المعلم والمربى والمشرع وهو رسول رب العالمين ، الذى رباه وعلمه بعنايته الالهية ، ولا عجب فى ذلك وهو القائل ـ صلى الله عليه وسلم ـ " مَنْ يُرِدِ اللَّهُ به خَيْراً يُفَقِّهْه فى الدِّينِ " (٣) ، وغير ذلك كثير .

ومن الدوافع للاهتمام بالسنة محبتهم للنبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ الذى كان أحب اليهم من الدنيا وماعليها ، فهو أحب اليهم من الآباء والأبناء وأنفسهم والمال والناس أجمعين ، وهناك من الدوافع الكثير فانهم يعلمون أن السنة النبوية شرع لهم ودين ، وثانى مصادرهم التشريعية .

ب ـ أما عن طُرُق تلقى الصحابة للسنة فيمكن ايجازها فيمايلى :

١ ـ السماع المباشر من النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى مجالسه المختلفة ، وفى حله وترحاله ، وخطبه ، وقضاياه ، وأفعاله وتقريراته لما يقع من أحداث بين يديه أو بعيدا عنه فيسمع بها فيقرها ولاينقضها .

---

(١) سورة القلم (١ ـ ٥) .
(٢) سورة الزمر (٩) .
(٣) رواه أحمد فى مسنده ج٤ ص١٨٠ / وابن ماجه فى سننه .

٢ـ التناوب فيما بينهم لحضور مجلس النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فكان لشدة حرصهم على أقوال النبي وأفعاله ينيب بعضهم بعضا ، ومثال ذلك ماوقع من سيدنا عمر بن الخطاب وجاره الأنصاري ـ رضى الله عنهما ـ وكانا يسكنان في عوالي المدينة (١).

٣ـ قدوم الوفود من القبائل المختلفة والاقامة عند النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيتعلمون الأحكام والعبادات ، ثم يرجعون إلى أقوامهم يعلمونهم ويفقهونهم . روى البخاري بسنده عن مالك بن الحويرث قال : " أتينا النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ونحن شيبة متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين ليلة ، فظن أنا اشتقنا أهلنا ، وسألنا عمن تركنا في أهلنا ، فأخبرناه ، وكان رفيقا رحيما ، فقال " ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم ومروهم وصلوا كما رأيتموني أصلى ، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، ثم ليؤمكم أكبركم "(٢).

فهذه طريقة من طرق تلقى السنة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم تتمثل في وفود رسل القبائل إليه .

٤ ـ ارسال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ رسله إلى القبائل المختلفة ، وذلك ليعلمونهم شرائع الإسلام ، ويدعون غير المسلمين إلى الإسلام .

---

(١) رواه أحمد في مسنده جـ ٢ ص ١٨٠ وأخرجه ابن ماجه في سننه .
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه والدارمي في سننه وأحمد في مسنده جـ ٥ ص ٥٣ .

٥ — ومن طرق تلقي الصحابة للسنة أنهم كانوا يسألون بعضهم بعضاً ، عما فاتهم من مجالس النبي — عليه الصلاة والسلام — حين انشغالهم بكسب أرزاقهم .

٦ — كان النبي — صلى الله عليه وسلم — يخصص للنساء يوما فيجلس إليهن ويعلمهن أمور دينهن ويسألونه عما خفي عليهن من أحكام ، وفيما يقع لهن من أحداث خاصة بهن . وكان لأمهات المؤمنين فضل عظيم في نشر السنة النبوية بين النساء ، وخاصة فيما يخجلن من ذكره أمام النبي — صلى الله عليه وسلم — فيجدن عند امهات المسلمين بغيتهن ومايشفي غليلهن (١) . وبعد فهذه نبذة مختصرة عن طرق تلقي الصحابة للسنة .

جـ — كتابة السنة :

أما عن كتابة السنة في الصدر الأول (النبوى) فلقد نهى النبي — صلى الله عليه وسلم — عن تدوينها في بداية الأمر خشية اختلاطها بالقرآن ، فالصحابة كانوا حديثي عهد بالاسلام ، فقد سمح لهن النبي — صلى الله عليه وسلم — بتدوين القرآن الكريم دون السنة النبوية ، وأراد أيضا بذلك إفراغ جهد الصحابة لتدوين كتاب الله تعالى فضياع آية أمر في غاية الخطورة فجمع جهود الصحابة على حفظه وكتابته من أسباب حفظه الذى تكفل الله عز وجل به ، سيما وأنهم من أهل الحفظ وقوة الوعي فلم يخش ضياع السنة لما لديهم من فطرة قديمة في قوة الحفظ .

---

(١) راجع كتاب السنة قبل التدوين أ.د / محمد عجاج الخطيب ص ٣٢ / ٦٨ .

وعندما استقر الامر وبان لهم الفرق بين كلام الله تعالى ، وأقوال رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أباح ـ صلى الله عليه وسلم ـ الكتابة لأفراد من الصحابة ، فكانت كتابة فردية ، وليست عامة ، كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص ، وصحيفة على بن أبى طالب وغيرهما رضى الله عنهم أجمعين ، ثم كثرة القرائن من النبى ـ صلى الله عليه وسلم لإباحة الكتابة ومنع الخطر السابق .

وظل أمر الكتابة على الحالة الفردية الى نهاية القرن الأول الهجرى فدونت تدوينا عاما رسميا بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز ، والذى أرسل فى الآفاق بجمع السنة وتدوينها ، وذلك لظروف استدعت ذلك ودفعت اليه كظهور الفرق المختلفة ، واستباحة بعضهم التقول على النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ والكذب عليه ، كذا دخول طائفة فى الاسلام متظاهرين به باتساع رقعة الخلافة الاسلامية ، وقد انتشر حفظة السنة فى الأقاليم الاسلامية ، واستشهد البعض فى الجهاد ، فخشى الخليفة ضياع السنة بموت العلماء واستشهادهم فأمر بالجمع والتدوين .

د ـ أما عن منهج الصدر الأول فى رواية السنة :

فبالرغم من كونه عصر الصدق والأمانة والورع والتقوى إلا أن منهجهم ضم وجوب التثبت من الروايات ، والإقلال منها خشية الكذب على النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ كما أن الغالبية من الصحابة كانوا يستوعبون الشريعة عن ظهر قلب من مصدرها وصافى نبعها ، ألا وهو النبى ـ عليه الصلاة والسلام ، وبالرغم من قلة الرواية إلا أنهم لم يتركوا قولا ولا عملا ولا تقريرا ولا صفة للنبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولا حالا من أحواله

والا وقد بلغوه لمن بعدهم بكل أمانة وصدق ـ رضى الله عنهم .

وقد إنضم إلى العناية بالمتن ، فيمن بعدهم ، العناية بالاسناد عناية فائقة مازالت شامخة تتحدث عن نفسها بكل فخرواعتزاز ، فالاسناد سلاح المؤمن فاذا فقد سلاحه فبأى شئ يقاتل ؟

وخلاصة هذه العجالة السريعة أن السنة النبوية لقيت من العناية والحفظ فى الصدر الأول ، الى أن دونت فى السطور ، من حفظ القلوب ، فقد لقيت مالم يتهيأ لعلم آخروليس أدل على ذلك من قول سيدنا عمر ـ رضى الله عنه " تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن "(١) وكل مابذل فى العناية بالسنة ، ومازال/إنما يرجع إلى حفظ الله تعالى لسنة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ بما هيأ لها من علماء أجلاء فى كل عصر وجيل .. والله أعلم .

نشأة التخريج ومراحل تطوره :

علم التخريج كأى علم من العلوم ينشأ بشكل بسيط ، قد لايكون مقصودا ، ثم يمر إلى طور الظهور والكمال بمراحل يتعرض فى كل مرحلة من مراحلها إلى شئ من التغير إما فى المضمون والمفهوم ، وإما بالزيادة أو النقصان .

وعلم التخريج بمفهومه العصرى مقارنا بعصر ماقبل تدوين السنة بينهما اختلاف واضح فى المفهوم ـ كما سنرى إن شاء الله تعالى ـ وكذا

(١) انظر "جامع بيان العلم وفضله" جـ ٢ ص ٣٤ لابن عبدالبر .

مرحلة مابعد التدوين حتى بداية مرحلة عصر المتأخرين الذين اتجه جهدهم نحو الترتيب والتهذيب والاختصار والاستدراك والإستخراج ..الخ حتى أصبح فى عصرنا علما له قواعد وأساليب وأنواع ، يبدأ المخرج بدارستها ثم يسير فى عمله على ضوئها .

المرحلة الأولى :

هذه المرحلة يمكن أن تسمى بالمرحلة البدائية والبسيطة ، والتى كان يتم فيها تلقائيا دون قصده ، أو اعتباره علما يلزم العناية به ، واستيعاب مفهومه وضوابطه وأساليبه ، خاصة إذا قلنا أن هذه المرحلة تبدأ من عهد النبى ـ صلى الله عليه وسلم .

لقد انتشرت السنة الشريفة منذ الأيام الأولى للدعوة ، يوم كان المسلمون قلة يعدون على أصابع اليدين فى دار الأرقم بن أبى الأرقم وكانت منتدى يجتمع فيه المسلمون(١) ، ويعبدون الله سرا ، ويلقنهم النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ أصوله ويتعهدهم بالتربية حتى كون منهم أناسا مؤمنين بالله عز وجل ، أبطالا غير عاديين فى إيمانهم ، وفى رفقتهم لرسولهم ـ صلى الله عليه وسلم .

(١) راجع "السيرة النبوية" ص ٢٩٥ ، أ.د / محمد أبو شهبة ط . دار الطباعة المحمدية .

هذا ، وقد تضافرت عوامل عدة تكفلت بنشر السنة منها :

أ ـ نشاط النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى تبليغ دعوته ونشر الاسلام فى الآفاق ، فعرض نفسه على القبائل ، واتصل بوفود المواسم وعرض عليهم الاسلام ، حتى عز الاسلام ، وقويت دولته ، وفى جميع تلك المراحل كانت السنة تأخذ مكانها فى نفوس المؤمنين وقلوبهم .

ب ـ وكان من أسباب انتشار السنة النبوية طبيعة الشريعة الاسلامية التى جعلت الناس يتساءلون عن أحكامها ، وعن رسوله وأهدافه . فمن شرح الله تعالى صدره للاسلام ، أقبل فسأل النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن الاسلام ، وسارع بالدخول فيه ، ثم يرجع الى قومه وعشيرته ليبلغهم ما رأى ويخبرهم ما سمع .

جـ ـ وكان لنشاط الصحابة واندفاعهم لطلب العلم وحفظه وتبليغه ، أثر كبير فى نشر السنة الشريفة .

د ـ وكان لأمهات المؤمنين ، والصحابيات من نساء المسلمين أثر عظيم فى حفظ السنة ونشرها فيما بينهن ، خاصة أحكام النساء والحياة الزوجية ، واللاتى كن يسألن فيها زوجات النبى ـ صلى الله عليه وسلم .

هـ ـ ومما زاد فى انتشار السنة فى الآفاق الرسل والبعوث إلى القبائل والأقاليم ، وولاة النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ على الإمارات وكذا قدوم الوفود من الجهات المختلفة ، الى المدينة حين أصبحت مقرا للدولة وقاعدة للدعوة ، منها يشع النور النبوى إلى العالمين .

و ـ وساعد في نشر السنة : الغزوات والسرايا الحربية التي خاض فيها النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ غمار الحروب دفاعا عن الاسلام وصونا لحرمة أهله ، فكانت هذه الغزوات منتديات علمية بصحبة النبي عليه الصلاة والسلام كما كانت سببا في تشريعات حكيمة كالتيمم وغيره ، فضلا عن كونها جهاد في سبيل الله تعالى .

ز ـ وزاد نشر السنة حفظا وكتابة " حجة الوداع " والتي ضمت عشرات الألوف من المسلمين ، من كل فج عميق ليذكروا اسم الله تعالى في أيام معدودات ، فخطب فيهم خطبة جامعة ، سمعها كل من كان معه وختمها بالحث على نشر شريعة الإسلام قائلا ـ صلى الله عليه وسلم : " ليبلغ الشاهد الغائب ، فان الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه "(١) . وقد قام الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ بتبليغ شريعة الإسلام بالأصلين الشريفين كتاب الله تعالى وسنة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم (٢) .

اذن فالسنة النبوية باعتبارها المبين والمفسر والشارحة لكتاب الله تعالى ، وباعتبارها الناحية التطبيقية العملية لما فيه كان لزاما أن تنتشر بين المسلمين جميعا ، وكان ذلك باعتبار المجموع .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه / كتاب العلم / باب قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ رب مبلغ أوعى من سامع / جـ ١ ص ١٦٧ ، ١٦٨ / عن أبي بكرة " جزء حديث " " بشرح ابن حجر " .

(٢) راجع " السنة قبل التدوين " ص ٦٨ / ٧٤ .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا : أن الصحابة كانوا يتفاوتون في مقدار ماحفظوا من السنة الشريفة ، ويرجع هذا التفاوت إلى السبق للإسلام ، وطول الصحبة للنبي ـ عليه الصلاة والسلام ، وعمر الصحابي ونحو ذلك وحاجة الناس إلى التحديث .

فمن الصحابة من كان يأتي من خارج المدينة فيعلن إسلامه ويمكث بضع أيام ثم يعود إلى بلده ، فمثل هذا لايكون لديه من الأحاديث النبوية مثل ماكان عند أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي هريرة وغيرهم .

اقتداء الصحابة والتابعين بالنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يدفعهم إلى البحث عما فاتهم من السنة :

ذكرنا قريبا أن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يتفاوتون في مقدار مايحفظون من الأحاديث الشريفة ، وهذا التفاوت في العلم وغيره هو سنة الله تعالى في خلقه ، فليس في ذلك مطعن لطاعن ، فسبحان من جعل فوق كل ذى علم عليم .

قال الحافظ ابن حجر في " الفتح " في أول " كتاب العلم " : " قوله وقوله عز وجل " رب زدني علما " ، واضح الدلالة في فضل العلم لأن الله تعالى لم يأمر نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ بطلب الازدياد من شئ إلا من العلم . والمراد بالعلم العلم الشرعي الذى يفيد معرفة مايجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ، ومعاملاته والعلم بالله

تعالى وصفاته ، ومايجب له من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص ، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه (١) .

وقد أشار النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى التفاوت في العلم بقوله " فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه " (٢) وقوله : " رب مبلغ أوعى من سامع " (٣) . هذا وقد كان آحاد الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ من أهل العلم بأصول الدين وأركانه ، وحلاله وحرامه ، والعلم بالله تعالى وصفاته ، ومايجب عليهم من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص ، والتفاوت انما كان في الفروع .

والحق أن صحابة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ هم خير القرون ، ونجوم الهدى ، ومصابيح الدجى ، وأيادى الندا ، وليوث الفدا ، حرصوا على الفضل حرص المؤمنين ، وبذلوا في بلوغه كل نفيس وثمين ، فكان الواحد منهم يفضل أمة :

والناس واحد منهم كألف ** والألف كالواحد إن أمر عنى

سمع هؤلاء أوامر ربهم بطاعة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ والاقتداء به حين قال " لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو

---

(١) انظر " فتح الباري بشرح البخاري " جـ ١ ص ١٤٩ لابن حجر العسقلاني ط . محمد علي صبيح .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه معلقا / كتاب العلم / باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : ودكره / جـ ١ ص ١٦٧ .

الله واليوم الآخر " (١) .

فحين سمعوا الأمر صدعوا له والتفوا حوله كالشهب بالبدر أو كالجند بالعلم ، والثناء على مجوعهم في كتاب الله كثير ناهيك عن اختصاص العديد منهم بفضائل ، اقتضت أن ينزل الله فيهم قرآنا يتلى الى يوم الدين .

لقد كان منهم الصديق والحوارى والأمين والفاروق والكريم الحيّ والفطن الذكى (٢) ، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

اذن ، فالأمر الإلهى بالاقتداء بالنبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ رجاء الفوز برضاء الله تعالى ونعيم جنته ، فضلا عن محبتهم للنبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان ذلك دافعاً لهم إلى السعى الدؤوب إلى طلب ما فاتهم سماعه مشافهة من النبى ـ صلى الله عليه وسلم .

وقد نبه إلى ذلك الصحابى الجليل البراء بن عازب فقد روى الحاكم بسنده عن البراء أنه قال : " ماكل الحديث سمعناه من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يحدثنا أصحابنا وكنا مشتغلين فى رعاية الإبل ، وأصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كانوا يطلبون مايفوتهم سماعه من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيسمعونه من أقرانهم ، وممن هو أحفظ منهم ، وكانوا يشددون على من يسمعون

---

(١) الأحزاب (٢١) .

(٢) راجع " الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين جا ص ٤٧ / ٤٩ .

منه " (١) .

طرق التخريج عند الصحابة :

١ — ومن هذا القول نشير الى أن هذه كانت طريقة التخريج عندهم لحديث النبي — صلى الله عليه وسلم — وهو طلب الحديث الذى يفوت الصحابي عند أقرانه ، ممن سمعه أو ممن هو أحفظ منه .

٢ — وكانت هناك طريقة ثانية لطلب الحديث وذلك بطلب حكم من الأحكام وأرد فى قضاء النبى عليه الصلاة والسلام .

فقد أخرج الحاكم بسنده عن قبيصة بن ذؤيت قال : جاءت الجدة فى عهد أبى بكر — رضى الله عنه — تلتمس أن تورث فقال أبو بكر : ما أجد لك فى كتاب الله شيئا ، وماعلمت أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ذكر لك شيئا حتى أسأل الناس العشية ، فلما صلى الظهر قام فى الناس يسألهم .

فقال المغيرة بن شعبة : سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يعطيها السدس . قال أبو بكر — رضى الله عنه — سمع ذلك معك أحد ؟ فقام محمد بن مسلمة فقال سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يعطيها السدس . فأنفذ ذلك لها أبو بكر رضى الله

---

(١) انظر " معرفة علوم الحديث " ص ١٤ للامام الحاكم ط . دار احياء العلوم بيروت ، ومن ذلك أيضا ما جاء عن أنس — رضى الله عنه — قال : " ليس كل ماتحدثكم عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم سمعنا — منه — ولكن كان يحدث بعضا بعضنا ، ولا يتهم بعضنا بعضا " انظر " المحدث الفاضل بين الراوى والواعى " ص ٣٢ للرامهرمذى / " السنة قبل التدوين " ص ٥٩ / " مفتاح الجنة " ص ٢٢ .

عنه (١) . ومن ذلك قصة عمر ـ رضى الله عنه ـ فى الجنين بالغرة حين أخبره حمل بن مالك بقضاء النبى بذلك (٢)

٣ـ ومن طرق التخريج ماورد عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ أنها أرسلت عروة بن الزبير ليسأل عبد الله بن عمرو عن حديث سمعه من الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى قبض العلم فرواه فرواه له ـ ثم أرسلته فى العام التالى ليسمع منه نفس الحديث فرواه له . وكان هذا بحثا عن الحديث فى مصدره وإخراج له منه (٣) .

٤ـ ومن طرق التخريج جمع بعضهم ما سمعه أو ما اختاره مما سمعه من الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ مباشرة ـ فى صحيفة كعبد الله بن عمرو بن العاص ، وصحيفته "الصادقة" وجمع غيره من الصحابة ممن عرفت لهم صحف كسمرة بن جندب وجابر بن عبد الله .

فكانت هذه الصحف أحاديث مخرجة منتقاة مروية فى الصحف بإسنادها (٤) .

---

(١) انظر "معرفة علوم الحديث" ص ١٥ .

(٢) "مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة" ص ١٧ السيوطى ط . الثانية ١٣٩٧ / المطبعة السلفية .

(٣) انظر "التخريج ودراسة الأسانيد" ص ٢١ .

(٤) المرجع السابق .

٥ ـ وقد كان بعضهم يحيل إلى المصدر الأصلي الذى أخذ عنه الرواية . مثال ذلك : قول أبو هريرة : من أصبح جنبا فلا صوم له فعورض بقول عائشة وأم سلمة أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم : كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم . فقال أبو هريرة : كذلك حدثني الفضل بن العباس وهن أعلم (١) .

٦ ـ ومن طرق تخريج الحديث مذاكرة الصحابة بعضهم بعضا لكل مايسمعونه من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال أنس بن مالك : كنا نكون عند النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فنسمع منه الحديث ، فاذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه (٢) .

٧ ـ ومن طرق التخريج في المرحلة الأولى : المعارضة ، فقد روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ كان يقول : الدية للعاقلة ، ولاترث المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم كتب اليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته فرجع إليه عمر (٣) .

ومما ورد من ذلك أيضا ما أخرجه الشيخان عن ابن مسعود أنه

---

(١) المرجع السابق .

(٢) أنظر "السنة قبل التدوين" ص ٦٠ / "الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع" ص ٤٦ .

(٣) انظر "مفتاح الجنة" للسيوطى ص ١٧ والحديث أخرجه أبو داود ، وأحمد والترمذى .

قال : " لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات (١) للحسن المغيرات خلق الله تعالى : " فبلغ ذلك امرأة يقال لها : أم يعقوب فجاءت فقالت : انه بلغني أنك قلت كيت وكيت فقال : مالي لا ألعن من لعن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو في كتاب الله تعالى فقالت : لقد قرأت مابين اللوحين فما وجدته قال: ان كنت قرأتيه فقد وجدتيه أما قرأت " وَمَا آتَاكُمُ الرَسُولُ فخذُوهُ وما نَهَاكُمْ عنه فَانْتَهُوا " قالت : بلى قال : فإنه نهى عنه " (٢).

٨ ـ ومن طرق التخريج الجمع بين التذاكر والرجوع إلى مصدر أصلي :
روى مسلم بسنده عن سليمان بن يسار " أن أبا هريرة وابن عباس وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف تذاكروا المتوفى عنها الحامل تضع عند وفاة زوجها فقال ابن عباس : تعتد آخر الأجلين وقال أبو سلمة : بل تحل حين تضع. قال أبو هريرة : أنا مع ابن أخي فأرسلوا إلى أم سلمة زوج النبي ـ صلى الله عليه وسلم فقالت : قد وضعت سبيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بيسير فاستفتت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأمرها أن تتزوج (٣).

---

(١) الواشمات جمع واشمة وهي التي تصنع الوشم والمستوشمات هي التي تسأل ذلك وتطلبه . والمتنمصات : وهن اللاتي ينتفن الشعر من الوجه . والمتفلجات : هن اللاتي يُرققن أسنانهن لتظهرن في صورة أقل من سنهن .
(٢) انظر " مفتاح الجنة " ص١٢ .
(٣) أخرجه الامام مسلم في صحيحه ، قاله السيوطي في كتابه " مفتاح الجنة " ص٢٢ .

٩ — ومن طرق التخريج في المرحلة الأولى المكانية : وأخرج البيهقي عن الحسن عن سمرة قال : حفظت عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — سكتتين سكتة إذا كبر ، وسكتة إذا فرغ من قراءة السورة . فكتب عمران بن حصين في ذلك إلى أبي بن كعب فكتب يصدق سمرة ، يقول : إن سمرة حفظ الحديث من رسول الله — صلى الله عليه وسلم (١) .

١٠ — ومن صور التخريج التي نراها صاحبة علماء الحديث من عصر الصحابة والتابعين وصارت صفة ، وديدنا لهم إنها الرحلة في طلب الحديث حين انتشر الصحابة والتابعون في الأمصار والامارات المختلفة . فقد رحل من الصحابة جابر بن عبد الله ، وأبو أيوب الأنصاري وغيرهما .

قال صالح بن حي : كنت عند الشعبي فقال له رجل من أهل خراسان : إنا نقول بخراسان إن الرجل إذا أُعتق أم ولده ثم تزوجها فهو كالذي يهدي البدنة ثم يركبها . قال الشعبي : أخبرني أبو بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : " ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين : رجل كانت له أمة فعلمها فأحسن تعليمها ، وأدبها فأحسن تأديبها ، وأعتقها فتزوجها فله أجران . والعبد يؤدي حق الله وحق سيده ، وهو من أهل الكتاب ، ثم قال الشعبي للرجل : قد أعطيناكها بغير شيء وقد كان الرجل يرحل فيما دونها

---

(١) أخرجه السيوطي في " مفتاح الجنة " ص ٢٢ ونسبه إلى البيهقي .

التي المدينة (١) ، ومن أشهر رحلات الصحابة لطلب الحديث ومراجعته مع من شارك في السماع مايلي :

روى البيهقي بسنده عن جابر بن عبد الله قال بلغني حديث عن رجل من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم أسمعه منه ، فابتعت بعيرا فشددت عليه ثم سرت إليه شهرا حتى قدمت الشام فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري ، فأتيته فقلت : حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في المظالم لم أسمعه فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه . فقال : سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول : " يحشر الناس عُرَاةً غُرْلاً بُهْماً . قلنا : ومالهم ؟ قال : ليس معهم شئ ، فيناديهم نداء يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك ، أنا الديان ، لاينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار ، ولا أحد من أهل الجنة عنده مظلمة حتى أقصه منه ، ولاينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى أقصه ، حتى اللطمة : قلنا : كيف وإنما تأتي الله عراة غرلا بهما ؟ قال بالحسنات والسيئات " (٢) .

---

(١) أخرجه السيوطي في كتاب " مفتاح الجنة " ص ٢٣ ، ٢٤ ، وعزاه إلى الشيخين / " معرفة علوم الحديث " ص ٧ .

(٢) أخرجه السيوطي في المرجع السابق ص ٢٣ ، وعزاه الى البيهقي وأحمد والطبراني / كتاب " الرحلة ص ٥٤ ، للخطيب البغدادي ط . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة

وروى الحاكم بسنده عن عطاء بن أبى رباح قال خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيره وغير عقبة فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصارى - وهو أمير مصر - فأخبره فعجل عليه فخرج إليه فعانقه ثم قال له : ماجاء بك ياأبا أيوب ؟ فقال : حديث سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، لم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيرى ، وغير عقبة ، فابعث من يدلنى على منزله . قال فبعث معه من يدله على منزل عقبة فأخبر عقبة ، فعجل فخرج إليه فعانقه فقال : ماجاء بك يا أبا أيوب ؟ فقال : حديث سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيرى وغيرك فى ستر المؤمن . قال عقبة نعم سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : من ستر مؤمنا فى الدنيا على خذيه ستره الله يوم القيامة . فقال له أبو أيوب : صدقت . ثم إنصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعا إلى المدينة . فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر (١) .

قال أبو عبدالله : فهذا أبو أيوب الأنصارى على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رحل إلى صحابى من أقرانه فى حديث واحد لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه (٢) .

واستشهد الحاكم بهذه الرواية فى طلب علو الاسناد .

---

(١) انظر " معرفة علوم الحديث " للحاكم ص / كتاب " الرحلة فى طلب الحديث " ص ٥٦ .

(٢) المرجع السابق ص٥ .

فلقد بذل الصحابة — رضوان الله عليهم — في طلب الحديث واستخراجه من مصدره ، جهدا عظيما ، فقد روى الحاكم بسنده عن ابن عمر يقول : قلت لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد " (١) .

ومن طرق ودوافع التخريج كان التثبت من الرواية ، كما وقع في حديث (٢) الجدة مع سيدنا أبي بكر ، وقصة سيدنا عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري :

روى البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور ، فقال : استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت . فقال : مامنعك ، قلت : استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم : " اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فيرجع " فقال : والله لتقيمن عليه ببينة ، أمنكم أحد سمعه من النبي — صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبي بن كعب : والله لايقوم معك إلا أصغر القوم فكنت أصغر القوم ، فقمت معه ، فأخبرت عمر أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال ذلك فقال عمر لأبي موسى : أما إني لم أتهمك ، ولكن خشيت أن يُتَقَوَّل النّاسُ على رسول الله — صلى الله عليه وسلم " (٣) .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه وأخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه مالك في الموطأ .

دافع آخر للاهتمام بالتخريج :

رأينا فيما سبق أن الدافع للتخريج بطرقه المختلفة ، كان غايته الاقتداء بالنبى عليه الصلاة والسلام ، طلبا لرضاء الله تعالى وحسن ثوابه .

ولكن حينما وقعت الفتنة بعد إستشهاد الخليفة عثمان بن عثمان ، ظهرت الفرق المختلفة كالشيعة والخوارج وغيرهما . مما دعى كل فرقة طلب ما يؤيد موقفها ضد من خالفها ، حتى تنتصر عليها ، ويكون لها السبق على غيرها .

قال المصحح لكتاب " معرفة علوم الحديث " : " ولما نشأت الفتنة بعد مقتل عثمان — رضى الله عنه — واختلف المسلمون فى الخلافة وادعاها غير واحد ، انصرفت عناية كل حزب من أحزابهم إلى استنباط الأدلة واستخراج الأحاديث المؤيدة لدعواهم " (١) .

ونستخلص من ذلك أن العهد المبارك للنبى — صلى الله عليه وسلم — وأصحابه من بعده ظهر فيه علم التخريج لكنه كان بصورة بسيطة ، ليست مقصودة ، وإنما هو عمل وجهد قام به السابقون بهدف الاقتداء بالنبى — صلى الله عليه وسلم — تارة وحفظ سنته تارة ، واستخراج أحكام الشرع وتطبيقها تارة أخرى .

---

(١) انظر مقدمة كتاب " معرفة علوم الحديث " للامام الحاكم ، وقد رمز الى اسمه بـ (س . م . حسين) ص يج .

والغالبية العظمى ترجع إلى المشافهة ، واستخراج الحديث
من صناديق صدورهم ، التي حوت قلوبا ملئته بالايمان بالله رب العالمين
فلم تنتشر الكتابة آن ذاك حتى يرجع إليها . فكان معنى التخريج
عندهم .
" أخذ الحديث من مصدره الأصلي ، وهو الصحابي الذي روى الحديث
والاحتفاظ به في صدورهم ، أو في صحفهم — الفردية — من طريق واحد
أو من طرق متعددة " (١) .

أهم صحف الصحابة رضي الله عنهم :

وأخيرا فهذه طائفة من صحف الصحابة — رضوان الله عليهم — والتي
وصلت أخبارها إلينا ، أو درج المصنفات التي خرجت بعد ذلك فقد
كان صحف الصحابة مايلي :
صحيفة فاطمة الزهراء رضي الله عنها — ونسخه لأبي بكر الصديق رضي
الله عنه حوت (فرائض الصدقة) أحاديث سعد بن عبادة الأنصاري
رضي الله عنه " نسخة في التفسير " لأبي بن كعب ، — وكتب عمر
بن الخطاب رضي الله عنه " نسخه في الصدقات " — وكتب عبد الله
بن مسعود رضي الله عنه — وكتب أبي رافع أسلم مولى رسول الله — صلى
الله عليه وسلم — كتابا في " استفتاح الصلاة " — وكتب علي بن أبي
طالب صحيفة " في العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر " — وكتب
زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه " وكتاب الفرائض " — وأملى المغيرة

(١) انظر كتاب " التخريج ودراسة الأسانيد " ص ٢١ .

بن شعبه على وارد كاتب معاوية بن أبى سفيان كتابا - وكتب عمرو بن حزم الأنصارى كتابا فيه " الفرائض والزكاة والديات " وغير ذلك - وكتب سمرة من جندب صحيفة - وأشهر ماكتب الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص مشافهة ليس بينه وبين النبى - صلى الله عليه وسلم أحد ، وكتب عبد الله بن عباس كتابا فى " القضاء " وكانت له صحيفة فى " التفسير " .

وكتب رافع بن حديج " صحيفة " - وكتب جابر بن عبد الله الأنصارى صحيفة فى مناسك الحج - وكتب أنس بن مالك أحاديث عن النبى - صلى الله عليه وسلم ، ورضى الله تعالى عن أصحابه جميعا .

فهذه طائفة من الصحائف ، والأحاديث والنسخ والاجزاء والتفسير والأمالى (١) التى قام بعض الصحابة بكتابتها ، فهى تخريج غالبا باعتبار مصدر واحد وهو أصل الأصول الانسانية لها وهو النبى - صلى الله عليه وسلم - أو صحابى آخر .

ومما نشير إليه هنا أن من الصحابة من طالت صحبته للنبى صلى الله عليه وسلم - لذلك كثر ماتحمله عنه من أحاديث ومن هؤلاء المكثرين كان :

أبو هريرة رضى الله عنه - عبد الله بن عمر بن الخطاب - أنس بن مالك الذى طالت صحبته للنبى - صلى الله عليه وسلم - وعمر بعده كثيرا - وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدرى ،

---

(١) راجع " كشف اللثام " جـ ١ ص ١١٢ / ١١٨ .

وعبد الله ابن عمرو بن العاص وغيرهم من النساء أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها وأم سلمه وغيرهما رضى الله عنهم أجمعين .

كما ظهرت في عهد الصحابة بعض المدارس الحديثية :

التى كان لها أكبر الأثر فى نشر السنة النبوية الشريفة منها :مدرسة المدينة المنورة وجلس بها أكثر الصحابة رضوان الله عليهم من المهاجرين والأنصار ينشرون علم النبى ـ عليه الصلاة والسلام ـ منهم : أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وابيه عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما وأبى ابن كعب وزيد بن ثابت .

ومنها : مدرسة مكة المكرمة ، وقد كان رائد هذه المدرسة معاذ بن جبل وأيضا الصحابى الجليل عبد الله بن عباس وذلك بعد أن رجع من البصرة ، وكان رضى الله عنه من المكثيرين من رواية الحديث ، وكان يهتم اهتماما عظيما بتخريج أحاديث النبى ـ عليه الصلاة والسلام ـ من الصحابة حتى أنه كان ينام أمام منازلهم فى القيلولة لينتظر خروجهم فيسألهم ويستخرج ماعندهم من أحاديث للنبى عليه الصلاة والسلام .

ومنها : مدرسة الكوفة ومن روادها : على بن أبى طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وسعد بن أبى وقاص، وأبى موسى الأشعرى والبراء بن عاذب وغيرهم .

ومنها : مدرسة البصرة ومن أشهر أصحابها : أنس بن مالك ، وابن عباس ، وعمران ابن حصين ، وغيرهم ، ومنها : مدرسة الشام : ومن أشهر أصحابها : معاذ بن جبل ، وعبادة بن الصامت ، وأبو الدرداء وغيرهم . ومنها : مدرسة الحديث بمصر وأشهر أصحابها : عبد الله بن عمرو بن العاص ، وعقبة بن عامر الجهنى ، ومعاذ بن أنس

الجهني وغيرهم . ومنها : مدرسة المغرب والاندلس : وأشهر أصحابها : عمرو بن العاص ، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح وغيرهما ومنها : مدرسة اليمن وأشهر أصحابها : معاذ بن جبل وأبو موسى الأشعري وغيرهما (١) .

وقد كانت هذه المدارس مصادر معتبرة لحملة الحديث النبوي الشريف في مشارق الأرض ومغاربها للتابعين وللأمة من بعدهم طبقة بعد طبقة .

---

(١) راجع في ذلك " معرفة علوم الحديث " ص ١٩٠ / ١٩٤ / " علل الحديث ومعرفة الرجال " ص ١٧ ومابعدها للمحدث علي بن عبد الله المديني / تحقيق د / عبد المعطي قلعجي ط . دار الوعي حلب / " مناهج المحدثين " ص ٢٦ / ٣٠ أ . د / أحمد عمر هاشم / " الضوء اللامع " جـ ١ ص ٢٠١ / ٢١٥ أ . د / أحمد محرم / " السنة قبل التدوين " ص ١٦٥ / ١٧٥ " تسمية فقهاء الأمصار " ص ٧ ومابعدها للامام النسائي .

التخريج في عهد التابعين :

تأثر التابعين تأثرا كبيرا بمنهج شيوخهم من الصحابة - رضوان الله عليهم - في حفظ السنة ، وبذل أقصى جهد في تحصيلها ، علما وعملا ، وتثبتا ، خاصة وأن جانب كتابة السنة بدأ يرجح ، لتضافر القرائن الواردة عن النبي -صلى الله عليه وسلم - بإباحة الكتابة ، وإن كان الاعتماد الأكبر في تحصيلها وتحملها على حفظ الصدور ، ومازال له الغلبة في تلقي طبقة التابعين عن الصحابة الكرام .

وقد مدحهم النبي -صلى الله عليه وسلم - فجعلهم خير القرون بعد أصحابه وذلك في مثل قوله " خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " (١) ، فأشار هذا القول النبوي الشريف إلى امتداد الفضل وتتابعه ، فضلا عن بقاء هذا الخير في الأمة إلى يوم القيامة حيث يقول -صلى الله عليه وسلم : " أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله "(٢)، وهذا إمتداد لقوله تعالى : " كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ " (٣) .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في فضائل الصحابة والرقاق " المعجم المفهرس " جـ ٢ ص ٩٦ " .

(٢) أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد بن حنبل .

(٣) سورة آل عمران (١١٠) .

وبين النبي عليه الصلاة والسلام أن العلم موصول بين الأمة أيضا لكونه الشريعة الإسلامية خاتمة الرسالات فقال ـ صلى الله عليه وسلم "تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ" (١).

وأشار الله عز وجل إلى فضل التابعين في قوله تعالى "وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم وَرَضُوا عَنْهُ ..." الآية (٢).

وقد كان في إمتداد حياة الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ إلى أوائل القرن الثاني الهجري (٣) أثره في تربية التابعين، فأودعوا صدورهم وقلوبهم وعقولهم كل تعاليم الإسلام صافية نقية، كما حملوها من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم.

---

(١) أخرجه أبو داود، والحاكم في "المستدرك" وفي "معرفة علوم الحديث" ص ٢٧ / "جامع بيان العلم وفضله" جـ ١ ص ٤٣.

(٢) سورة التوبة (١٠٠).

(٣) وذلك على رأي من قال بتأخر وفاة الصحابي أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي إلى مابعد المائة. قال السيوطي: "وقيل مات سنة اثنتين ومائة، قاله مصعب بن عبد الله الزبيري، وجزم ابن حبان وابن قانع وأبو زكريا بن منده أنه مات سنة سبع ومائة وقال وهب ابن جرير بن حازم عن أبيه: كنت بمكة سنة عشر ومائة فرأيت جنازة فسألت عنها فقالوا عنها: هذا أبو الطفيل: وصحح الذهبي أنه سنة عشر، وأما كونه آخر الصحابي موتا مطلقا، فجزم به مسلم ومصعب الزبيري وابن منده والمزي في آخرين، انظر "تدريب الراوي" جـ ٢ ص ٢٢٨، ٢٢٩.

وكما أوصى الله تعالى نبيه بالعلم نحو قوله تعالى : " اقْرَأْ بِاسْمِ ربك الذى خلق ... " (١) وهى أول مانزل على النبى — صلى الله عليه وسلم — بغار حراء ، أوصاه بالتبليغ فقال تعالى : " فاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وأعْرِضْ عَنِ المُشْرِكِين " (٢) وقوله : " يَا أَيُّها النَّبِي بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إليك مِنْ رَبِّكَ " (٣).

بهذا المنهج أوصى النبى — صلى الله عليه وسلم — أصحابه بطلب العلم وحمله وروايته فقال — صلى الله عليه وسلم — طلب العلم فريضة على كل مسلم .. " (٤) الحديث . وحذر أصحابه من كتمان العلم فقال عليه الصلاة والسلام " من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامه " (٥).

وبناء على ذلك فقد بذل الصحابة جهدهم فى تعليم التابعين وتشجيعهم على طلب العلم وكتابته ، وقد قال — صلى الله عليه وسلم — " نَضَّرَ الله امرأً سَمِعَ مِنَّا حديثًا فَحَفِظَه وبَلَّغه غيره فَرُبَّ حاملِ فقه ليس بفقيه ... " (٦) الحديث .

---

(١) سورة القلم آية (١) .
(٢) سورة الحجر (٩٤) .
(٣) سورة المائدة (٦٧) .
(٤) أخرجه ابن عبد البر فى كتابه " جامع بيان العلم وفضله " ج ١ ص ٧ عن أنس بن مالك .
(٥) المصدر السابق ج ١ ص ٥ ، عن أبى هريرة .
(٦) أخرجه بن عبد البر فى المصدر السابق ج ١ ص ٣٩ عن زيد بن ثابت .

وبدأ الصحابة في حث التابعين على طلب السنة ، فاستجابوا لذلك بالسمع والطاعة ، فقد روى الدارمي بسنده عن أبي الدرداء قال : " مالي أرى علماءكم يذهبون وجهالكم لايتعلمون ، فتعلموا قبل أن يرفع العلم فإن رفع العلم ذهاب العلماء "(١) . وعن عبد الله بن مسعود قال : أغد عالما أو متعلما أو مستمعا ولاتكن الرابع فتهلك (٢) . وقال سلمان : لايزال الناس بخير مابقي الأول حتى يتعلم الآخر فإذا هلك الأول قبل أن يتعلم الآخر هلك الناس (٣) وعن عمر قال : تفقهوا قبل أن تسودوا (٤) وعن تميم الداري قال : تطاول الناس في البناء في عهد عمر فقال عمر : يامعشر العريب الأرض الأرض أنه لا إسلام إلا بجماعة ولا جماعة إلا بإمارة ولا إمارة إلا بطاعة فمن سوده قومه على الفقه ، كان حياة له ولهم ، ومن سوده قومه على غير فقه كان هلاكا له ولهم (٥) .

ولم يكن الحث على طلب العلم فقط بل صاحب ذلك التشجيع على العمل : " فعن علي بن أبي طالب قال : تعلموا العلم تعرفوا به ، واعملوا به تكونوا من أهله . وقال معاذ بن جبل اعملوا ما شئتم بعد أن تعلموا فلن يأجركم الله بالعلم حتى تعملوا " (٦) .

---

(١) أخرجه الدارمي / المقدمة / باب في ذهاب العلم / جـ١ ص ٧٨ ط . دار الفكر .
(٢) أخرجه الدارمي / المقدمة / باب في ذهاب العلم / جـ١ / ٧٩ .
(٣) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٩ .
(٤) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٩ . (٥) المصدر السابق جـ١ / ٧٩ .
(٦) المصدر السابق (المقدمة / باب العمل بالعلم وحسن النية فيه / جـ ١ ص ٨١ .

وبناء على هذه التوجيهات الرشيدة انطلق التابعون ينهلون من منابع السنة من كل حدب وصوب ، قاصدين وجه الله تعالى . واتباع سنة نبيه الكريم ، لايدخرون جهداً إلا لطلب العلم من مصادره الاصلية والأصيلة ، فربما رحلوا الأيام والليالى حتى يخرجوا الحديث عن رواه بلا واسطة .

" روى الخطيب عن عبيد الله بن عدى قال بلغنى حديث عند على فخفت ان مات أن لا أجده عند غيره ، فرحلت حتى قدمت عليه العراق . وروى الامام مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالى فى طلب الحديث الواحد .
وأخرج الخطيب عن أبى العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلا نرضى حتى خرجنا اليهم فسمعنا منهم "(١) .
وقد سبق ذكر قول الشعبى فى مسألة أفتى فيها بحديث عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم : أعطيناكها بغير شئ كان يرحل فيما دونها الى المدينة .

فضلا عن هذه الرحلات لاستخراج الأحاديث من مصادرها فقد كانوا يتذاكرونها فيما بينهم فقد أورد الدارمى فى سننه طائفة من الآثار الدالة على مدى عناية التابعين بالسنة وضرورة مذاكرتها : فعن علقمة أنه قال : تذاكروا الحديث فان ذكره حياته ، وأخرج عن يونس قال :

(١) راجع " أعلام المحدثين " ص ٢١ .

كنا نأتي الحسن فاذا خرجنا من عنده تذاكرنا بيننا . وأخرج عن الليث بن سعد يقول : تذاكر ابن شهاب ليلة بعد العشاء حديثا وهو جالس متوضئا . قال فما زال ذلك مجلسه حتى اصبح قال مروان : جعل يتزاكر الحديث .

وأخرج بسنده عن الزهري قال : كنت إذا سألت عبيد الله بن عبد الله فكأنما أفجر به بحرا (١) .

وفي كل ما سبق من النصوص دلالة : على اهتمام التابعين بجمع الأحاديث الشريفة سواء من الصحابة — رضوان الله عليهم — أو من أقرانهم ، أو تحمل صغار التابعين عن كبارهم ، وكل هذا الجمع يعتمد على استخراج الحديث من رواية ، خاصة مع نشاط الكتابة في أواخر هذا العهد .

اهتمام التابعين بالاسناد :

لقد اهتم جماعة التابعين — بجانب اهتمامهم بتخريج الحديث — بالاسناد حين روايتهم عن غير الصحابة خاصة بعد وقوع الفتنة ، فينظر إلى أهل الحديث فيؤخذ منهم ويترك ماعداهم حيث ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ ، ويفهم مايقال له ويبصر الرجال ثم يتعهد ذلك (٢) .

---

(١) أخرج ذلك الدارمي في سننه / المقدمة / باب مذاكرة العلم ج ١ ص ١٤٦ / ١٥١ . راجع أيضا " معرفة علوم الحديث " للحاكم راجع أيضا " معرفة علوم الحديث " للحاكم ص ١٤٠ ومابعدها .

(٢) انظر " علوم الحديث " للحاكم ص ١٥ .

وقال عبد الله بن المبارك : " الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " وقال سعيد بن المسيب : إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد " (١) .

وعلى هذا يكون جماعة التابعين قد ساروا في تخريج الحديث على أرضية ثابتة من حيث جمع المتون والاهتمام بالاسناد .

وقد جعل محمد بن سيرين الاسناد ين فقال : " ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " قال أيضا : " لم يكونوا يسألون عن الاسناد فلما وقعت (٢) الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم ، فينظر الى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " (٣) .

---

(١) راجع المرجع السابق ص ٦ / ٨ .

(٢) والمراد بهذه الفتنة ــ كما سبق القول ــ ظهور الخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة وغيرهم ، وان كان جلهم من التابعين ، فقد كان البعض ممن دخل الاسلام ظاهرا عند اتساع الفتوحات الاسلامية ، فأراد أن ينتهز هذه الفرصة ويحاول بها ضرب الاسلام والمسلمين ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره ، فكان لأهل الحديث دورهم في الدفاع عن سنة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ حتى ردوا كيدهم في نحورهم ، حين تحروا في رواياتهم عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم .

(٣) راجع مقدمة صحيح الامام مسلم بشرح النووي جـ ١ ص .

الاستعانة بالكتابة في جمع الأحاديث خطوة تأسيسة للتخريج :

لقد ظهرت مؤلفات حديثية في عهد التابعين ليست بالقليلة وفي صدرها صحيفة همام بن منبه والتي دونها مباشرة من صهره الصحابي الجليل أبو هريرة — رضى الله عنه — فقد كانت طائفة من التابعين " يكتوبون مايسمعون من الصحابة ، ويحفظونه ، فمنهم من يذاكر الحديث حتى اذا وعاه صدره محاه (١) ، ومنهم من يحفظه ، ويحتفظ بصحفه وألواحه ، ومنهم من حرص على كتابة الحديث وجمعه في كراريس أو في مصنف كالمصحف .

وأما من لايكتب من التابعين وأتباعهم فقد حرص على حفظ الحديث في صدره ، وكانوا يتذاكرون الأحاديث بين آونة وأخرى .. ويفهموا معناه ويضبطوا حروفه وألفاظه (٢) .

ومع استمرار قول جماعة من التابعين بكراهية تدوين السنة مثل عبيدة بن عمرو السلماني م (٧٢ هـ) وابراهيم بن يزيد التيمي م (٩٢ هـ) وجابر بن زيد م (٩٣هـ) وابراهيم النخعي م (٩٦)هـ ونسمع عامر الشعبي يردده عبارته المشهورة : " ماكتبت سوداء في بيضاء . ولا سمعت من رجل حديثا فأردت أن يعيده على ...) (٣) .

---

(١) أخرج الدارمي بسنده عن هشام قال : " ماكتبت عن محمد الا حديث الأعماق فلما حفظته محوته " / المقدمة / باب من لم ير كتابة الحديث / جـ ١ ص ١٢٠ .

(٢) راجع " السنة قبل التدوين " ص ١٣٦ .

(٣) انظر " جامع بيان العلم وفضله " جـ ١ ص ٦٧ عن ابن شبرمة .

وقد أرجعت هذه الكراهية منهم الى خشية كتابة آرائهم واجتهادهم الى جانب حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كما يرجع الى خشية اتكال الكاتب على ماكتب فلا يحفظ (١).

جاء رجل الى سعيد بن المسيب ـ وهو من الفقهاء الذين روى امتناعهم عن الاكتاب ـ فسأله عن شئ فأملاه عليه ثم سأله عن رأيه ، فأجابه ، فكتب الرجل ، فقال رجل من جلساء سعيد : أيكتب يا أبا محمد رأيك ؟ فقال سعيد للرجل : ناولنيها ، فناوله الصحيفة فحذ قها (٢).

وهذه النصوص دالة على أن الكراهية في كتابة الرأى ، وهو رأى مقبول ، خاصة إذا علمنا أن بعض المانعين يصرح بل يشجع على الكتابة " فرخص سعيد بن المسيب م (٩٤)هـ لعبد الرحمن بن حرملة بالكتابة حينما شكا إليه سوء حفظه ، ونرى عامر الشعبى بعد أن كان يقول : " ماكتبت سوداء فى بيضاء " يردد قوله : " الكتاب قيد العلم " وكان يحض على الكتابة ويقول " اذا سمعتم منى شيئا فاكتبوه ولو فى حائط " ، ومع ذلك لم يخلف من بعده الا كتاب " الفرائض " و " الجراحات ".

---

(١) المرجع السابق جـ ١ ص ٦٨ .

(٢) المرجع السابق جـ ٢ ص ١٤٤ / عن يحيى بن سعيد .

وإذا علمنا أن الحسن البصري م (١١٠) هـ كان له كتبا يتعاهدها وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز م (١٠١) هـ يكتب . فهذا يدل على أن الكتابة قد شاعت بين مختلف الطبقات ، ولم يعد أحد ينكرها في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني ، وقد كثرت الصحف حتى لنرى مجاهد بن جبرم (١٠٣ هـ) يسمح لبعض أصحابه بالصعود الى غرفته فيخرج إليهم كتبه فينسخون منها (١).

مفهوم التخريج في عهد التابعين وأنواعه :

وفي عهد التابعين ظهر التخريج بمعنى جمع أحاديث راو معين أو جمع الأحاديث في موضوع معين فكان التخريج باعتبار راو الحديث من الصحابة أو باعتبار موضوع الحديث .

---

(١) راجع " السنة قبل التدوين " ص ٣٢٠ ومابعدها / جامع بيان العلم وفضله " جـ ١ ص ٧٢ ، ٧٤ / سنن الدارمي / المقدمة / تقييد العلم / جـ ١ ص / تاريخ بغداد جـ ١١ ص ٢٣٢ .
أقول : ومن أسباب المنع من الكتابة خشية امتهان ماكتب بوقوع صحفه في غير أهله أو مشابهة ذلك بالمصحف نقل الدارمي في سننه مايدل على ذلك منه " عن ابراهيم " أنه كان يكره أن يكتب الحديث في الكراريس ويقول يشبه بالمصاحف " . وعن عبيدة أنه دعا بكتبه فمحاها عند الموت وقال : انى أخاف أن يليها قوم فلا يضعونها مواضعها " .
/ مقدمة سنن الدارمي / باب من لم ير كتابة الحديث/ جـ ١ ص ١٢١ .

١- مثال الأول : صحيفة همام بن منبه التي جمع فيها أحاديث أحاديث رواها عن أبي هريرة عن الرسول -صلى الله عليه وسلم وهذا التخريج باعتبار رواو الحديث - أي باعتبار الاسناد .

٢- ومثال الثاني : جمع الشعبي أحاديث الطلاق في صحيفة -والفرائض والجراحات- في صحيفة قال فيها : هذا باب من الطلاق جسيم ، وهذا تخريج باعتبار موضوع الحديث " (١).

٣- وهناك نوع ثالث من التخريج وهو على الأطراف لحماد بن سليمان : فقد أخرج الدارمي بسنده عن ابن عون قال : " رأيت حمارا يكتب عن ابراهيم - وهو النخعي - فقال له ابراهيم : ألم أنهك ؟ قال : انما هي أطراف " (٢).

٤- وهناك نوع رابع من التخريج وهو الجمع بين المرفوع والموقوف وهذا مايدل عليه كتاب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . فقد روى الدارمي بسنده عن عبد الله بن دينار قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن أكتب إلي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم ، وبحديث عمر فإني قد خشيت دروس العلم وذهابه (٣) ومما يؤسف له أن ماكتبه ~~أن ماكتبه~~ أبو بكر بن حزم لم يصل إلينا كما وصل إلينا ماكتبه بعض أقرانه منهم ابن شهاب الزهري (١٢٤)هـ والذي ينسب اليه أنه أول من كتب السنة

---

(١) راجع " التخريج ودراسة الأسانيد " أ.د / عزت على عطيه ص ٢٢ .

(٢) سنن الدارمي / المقدمة / باب من لم ير كتابة الحديث جـ١ / ١٢٠ .

(٣) المصدر السابق / باب من رخص في كتابة العلم / جـ١ ص ١٢٦ .

بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز .

٥ - ومن أنواع التخريج الأولى والمؤلفات الحديثية أيضا :

أ - "المغازي والسير" لعروة بن الزبير .

ب - "الأطراف" لمحمد بن سيرين والذي كتب فيه أطراف حديث "عبيدة السلماني" .

جـ - "السنن في الحديث" لمكحول الشامي (١) .

المرحلة الثانية للتخريج : ((تنبيهات))

١ - قبل بداية الكلام عن هذه المرحلة أرى أن أنبه على أمر هام لابد للمخرج أن ينتبه اليه ، وهذا الأمر هو عدم امكانية وضع حد زمني دقيق وقاطع لطبقات الأمم ، ذلك لأن الأجيال متداخلة بعضها ببعض .

ورد في "الضوء اللامع" .. وهكذا يمتد وجود الصحابة إلى أوائل القرن الثاني ، وربما شاركهم التابعون بعض حياته صلى الله عليه وسلم ، فلا سبيل إلى التمايز بين الصحابة والتابعين من حيث الزمان ، وإن كان التمايز محققا من حيث تحديد المراد بالصحابي والتابعي ، ويبقى إعتبار الكثرة لمن اعتبر" (٢) .

---

(١) راجع "كشف اللثام" جـ ١ ص ١٣٠ .
(٢) أنظر "الضوء اللامع المبين" حـ ١ ص ١٦٧ .

ومما يدل على تداخل الأجيال أن آخر التابعين خلف بن خليفة توفى عام ثمانين ومائة أى أواخر القرن الثانى الهجرى .

قال البلقينى " أول التابعين موتا أبو زيد معمرين زيد ، قتل بخراسان ، وقيل بأزربيجان سنة ثلاثين ، وآخرهم موتا خلف بن خليفة سنة ثمانين ومائة " (١) .

أردت أن أشير الى ذلك ، لأن معرفة هذا الباب الخاص بطبقات الرواه ، ومعرفة تواريخ وفاتهم ، من الأمور التى يلزم المخرج الإحاطة بها ، خاصة إذا صحب تخريجه الحكم على أحاديث لم يسبق الحكم عليها من أجلة العلماء المتقدمين ، أو ذهب ليقارن أسانيد حديث بعضها ببعض ، فاتصال الإسناد أول شروط قبول الحديث .

٢ ـ أن هناك فرق بين الكتابة والتدوين والتصنيف :

أ ـ " الكتابة كما ورد فى لسان العرب " " كتب الشئ كتبا وكتابا وكتابة وكتبه خطه " فكتابة الشئ خطه .

ب ـ التدوين أيضا فى " اللسان " والديوان مجتمع الصحف " وفى تاج العروس : وقد دونه تدوينا جمعه . وعليه فالتدوين هو جمع الصحف المشتتة فى ديوان ليحفظها " .

جـ ـ التصنيف كما فى اللسان : " والتصنيف : تمييز الأشياء بعضها من بعض ، وصنف الشئ ميز بعضه من بعض ،

---

(١) انظر " تدريب الراوى " جـ ٢ ص ٢٤٣ .

وتصنيف الشئ جعله أصنافا ٠ وعليه فالتصنيف تمييز الجزئيات ، كأن يميز المصنف الصواب من الخطأ أو الأهم من المهم ٠

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن الكتابة غير التدوين ، فالكتابة مطلق خط الشئ ، دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة فى اطار يجمعها أما التدوين فمرحلة تالية لكتابة ، ويكون بجمع الصحف المكتوبة فى ديوان يحفظها (١) ٠

وأردت الاشارة الى ذلك لكى يتنبه المخرج الى أن السنة النبوية بالمعنى السابق قد مرت فى مراحل تطورها بأمور ثلاث :

أولا : الكتابة وهى التى وقعت بعد انتهاء مرحلة النهى بالاباحة ٠

ثانيا : التدوين : وهو ماصحب أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بنقل مافى الصدور الى السطور ٠

ثالثا : التصنيف : وهو ماوقع من الأئمة بعد ذلك كتمييز أقوال النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ من أقوال الصحابة والتابعين ، وكتمييز الصحيح من غيره وهو ماقام به الامام البخارى والامام مسلم رحمهما الله تعالى ٠٠ الخ ٠

---

(١) انظر : " السنة النبوية مكانتها ٠ عوامل بقائها ٠ تدوينها " أ٠د / عبد المهدى بن عبد القادر ص ٩٦ ، ٩٧/ " لسان العرب" لابن منظور جـ ١ ص ٦٩٨ ، جـ ١٣ ص ١٦٦ ، جـ ٩ ص ١٩٨ ٠

٣ ـ وثالث هذه التنبيهات : بيان الفرق بين التأليف والتخريج والتصنيف والانتقاء :

قال الامام السخاوى مفرقا بين هذه الأنواع :

" وبادر إذا تأهلت واستعودت الى التأليف الذى هو أعم من التخريج والتصنيف والانتقاء : اذ التأليف مطلق الضم .

والتخريج : إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات ، والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين ، مع بيان البدل والموافقه ونحوهما مما سيأتى تعريفه ، وقد يتوسع فى اطلاقه على مجرد الاخراج والتصنيف :

والعزو جعل كل صنف على حده . والانتقاء : التقاط ما يحتاج إليه الكتب والمسانيد ونحوهما مع استعمال كل منها عرفا مكان الآخر " (١) .

وقد آثرت ذكر هذه التنبيهات هنا كتمهيد لما سيأتى من مراحل تشتمل على هذه الأنواع من الكتابة ، والتدوين والتصنيف ... الخ .

(١) انظر " فتح المغيث " جـ ٢ ص ٣٣٨ .

أما عن المرحلة الثانية : فانها تنقسم الى رحلتين :

الرحلة الأولى : وهي تقوم على أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بكتابة السنة النبوية الشريفة وجمعها ونقلها الى السطور ، وكما عرفنا سابقا أنه أرسل إلى أبي بكر بن حزم ، فعن عبد الله بن دينار قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان اكتب الي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبحديث عمر فاني خشيت درس العلم وذهابه " (١) .

كما أرسل إلى أهل المدينة فعن عبد الله بن دينار قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة : أن انظروا حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فاكتبوه ، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله " (٢) .

كما أرسل إلى محمد بن مسلم بن شهاب الزهري وكان موضع تقدير واحترام من الخليفة عمر بن عبد العزيز فكان من أسبق العلماء إلى تدوين السنة حتى أنه ينسب إليه أول من كتب السنة وبمعنى آخر أنه أول واضع لعلم الحديث رواية كما سمي فيما بعد (٣) .

---

(١) سبق تخريجه . وكان أبو بكر بن حزم عامل عمر بن عبد العزيز على المدينة .
(٢) اخرجه الدارمي في سننه /المقدمة/ باب من رخص في كتابه العلم / ج ١ ص ١٢٦ / فتح الباري ج١ ص ٢٠٤ .
(٣) ومن أقوال الزهري : " لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ـ ماكتبت حديثا ، ولا أذنت في كتابته .
أنظر " السنة قبل التدوين " ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

ثم أرسل الخليفة - رضي الله عنه - في الآفاق لجمع وكتابة سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - ولقد بذل جهدا يذكر فيشكر في المحافظة على السنة ، مع قصر مدة خلافته للأمة والتي بلغت سنتين ونصفا تقريبا .

وقد سارع العلماء في تلبية داع الجهاد في ساحة السنة النبوية الشريفة ، فكتب عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريح البصري (١٥٠ هـ) بمكة ، والامام مالك بن أنس بالمدينة (٩٣ - ١٧٩)هـ وكذا محمد بن اسحاق (- ١٥١)هـ وأيضا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (٨٠ - ١٥٨ هـ) . موطأ أكبر من موطأ مالك . والربيع بن صبيح (١٦٠ هـ) وسعيد بن أبي عروبة (١٥٦ هـ) وحماد بن سلمة (١٦٧ هـ) بالبصرة ، وسفيان الثوري (٩٧ - ١٦١)هـ بالكوفة ، ومعمر بن راشد (٩٥ - ١٥٣ هـ) باليمن والامام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (٨٨ - ١٥٧ هـ) بالشام . وعبد الله بن المبارك (١١٨ - ١٨١)هـ بخراسان ، وهشيم بن بشير (١٠٤ - ١٨٣)هـ بواسط - وجرير بن عبد الحميد (١١٠ - ١٨٨) ، وعبد الله بن وهب (١٢٥ - ١٩٧) بمصر (١) .

---

(١) راجع " السنة قبل التدوين " ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ / مقدمة " فتح الباري " جـ ١ ص ٤ / " اعلام المحدثين " ص ٢٢ .

كما ظهر من المؤلفـــات :

كتاب " العوالى " لعروة بن الزبير (١٤٦) ، وكتاب " الجامـــع " لابن جريج " ١٥٠) ، وكتاب " قراءة حمزه " لحمزة بن حبيـــب (١٥٦) ، وكتاب " المصنف " لحماد بن سلمة " (١٦٧) وكتابـــي " الزهد " ولا الرقائق ، لعبد الله بن المبارك م (١٨١) [1] ونحـــو ذلك من المؤلفات على المسانيد وغيرها .

وكان تخريج هؤلاء الأحاديث التي جمعوها على نحو منظـــم ، وذلك بأن يقوم المؤلف بجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد فـــي كراسة خاصة بها ، وذلك كضيع الامام الزهرى ، حين يضع أحاديـــث الصلاة في كراسة خاصة بها .

ولم يكن الجمع في هذه الفترة قاصر على المرفوع من الأحاديث وإنمـــا كانت تشمل ماورد عن الصحابة وفتوى كبار التابعين مختلطـــة بعضهـــا ببعض كما يتحلى ذلك في موطأ الامام مالك رضى الله عنه وهو أشهـــر ماوصل الينا من مؤلفات علماء هذه المرحلة .

وخلاصة ما سبـــق :

أن التخريج فى عصر اتباع التابعين " ظهر بمعنى انتقـــاء الحديث وروايته بسند ومتن معين بعد جمع طرقه والتأهل للانتقـــاء والاختيار ... وقد يصاحب ذلك الإحالـــة على بعض الطرق الـــتى

(١) راجع " كشف اللثام " جـ ١ ص ١٣٢ / ١٣٩ .

تركها المؤلف ... وقد لايروى الحديث المختار بل يشير اليه بذكر متنه وبعض سنده ، وهذا تخريج باعتبار كل حديث على حدة .
مثال ذلك موطأ الامام مالك بن أنس حين يذكر الأحاديث فيه بسند ومتن وأحيانا يذكر متن الحديث مع الاشارة الى سنده ببيان من بلغه عنه الحديث عن الصحابة مثلا أو عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وعلى من يريد معرفة سند الحديث أن يبحث عنه " (١).

وأيضا شاركت هذه الفترة سابقتها في الاعتماد على النصيب الأوفى بتخريج الحديث من رواته وليس من المصنفات .

---

(١) انظر " التخريج ودراسة الأسانيد " ص٢٢ .

المرحلة الثانيـــة :

رأينا فيما سبق أن منهج التخريج لم يكن قاصرا على الأحاديث النبوية وانما كان مختلطا بغيره من أقوال الصحابة وفتاوى التابعيـــن . فقد حدثت في هذه الفترة خطوة أخرى وهي إفراد حديث رسول اللـــه ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالتصنيف والتدوين ، لكنه جمع بيـــــن المقبول وغيره ، وكان ذلك على رأس المائتين ، ويعتبر القرن الثالـث الهجرى (٢٠٠ ـ ٣٠٠) العصر الذهبي في تاريخ السنة النبويـــة وجمعها وتدوينها ، ففيه ظهر كبار أئمة الحديث وجهابذته ، وأئمـــة النقد وصيارفته ، وفيه أشرقت شموس الكتب الستة وأمثالها التي كادت تشتمل على ماثبت من الأحاديث ، ولايفوتها الا النذر اليسيــــر ، والتي يعتمد عليها الفقهاء والأصوليون ، والعلماء والمؤلفون ، واليهـا يلجأ الهداة والمصلحون والمتأدبون ، والأخلاقيون ، وعلماء النفـــس والاجتماع (١) .

أشهر الكتب الحديثة في هذه المرحلة وهي القرن الثالث :

أما عن أشهر ماكتب وألف وصنف ودون في القرن الثالث هي : صحيح البخارى م (٢٥٦) وصحيح مسلم م (٢٦١) هـ وننبه هنا الى أن بظهورهما خطة السنه خطوة جليلة حيث قام البخارى ومسلم بتجريد الصحيح من غيره وافراده بالجمع في صحيحيهما .

(١) راجع "أعلام المحدثين" ص ٢٤ .

ومن أشهر ما صنف م كتب السنن : وهى سنن أبى داود م (٢٧٥)هـ وسنن الترمذى م (٢٧٩) ، وسنن النسائى م (٣٠٢) ، وسنن ابن ماجة (م ٢٧٣) .

ومن المسانيد : مسند الامام أحمد م (٢٤١)هـ ، ومسند عبيد الله بن موسى م (٢١٣) ومسند اسحاق بن راهوية (٢٣٨) ، ومسند عبد بن حميد (م ٢٤٩) ومسند الدارمى م (٢٥٥) ومسند ابن أبى أسامة الحارث بن محمد التميمى م (٢٨٢) ومسند ابن أبى عاصم أحمد بن عمرو الشيبانى م (٢٨٧) وفيه نحو خمسين ألف حديث (١) .

ومسند ابن أبى عمرو محمد بن يحيى العدنى م (٢٤٣) ، ومسند الامام على لأحمد بن شعيب النسائى م (٣٠٣) ، والمسند الكبير للبخارى ، ومسند مسدد بن مسرهد م (٢٢٨) ، ومسند أبى هريرة لابراهيم بن العسكرى م (٢٨٢) .

ومصنف ابن أبى شيبة م (٢٣٥) ، وكتاب محمد بن نصر المروزى م (٢٩٤) ، ومصنف سعيد بن منصور م (٢٢٧) ، وكتاب تهذيب الآثار لمحمد بن جرير الطبرى م (٣١٠) ، وهى من عجائب كتبه ابتدأ فيه بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم عن كل حديث وعلة وطرقه وما فيه من الفقه واختلاف العلماء ، وحجج كل واللغة فتم مسند العشرة ، وأهل البيت والموالى ، وقطعة من مسند ابن عباس ، والمسند الكبير لبقى

---

(١) " أعلام المحدثين " ص ٢٥ .

بن مخلد القرطبي م (٢٧٦) رتبه على أسماء الصحابة ، روى فيه عن ألف وثلثمائة صحابي ونيف ثم رتب حديث كل صحابي على أبواب الفقه فجاء كتابا حافلا ، فريدا في بابه مع ثقة مؤلفه وضبطه ، واتقانه ، وبذلك يكون جمع فيه بين الطريقتين طريقة الاسانيد والأبواب .

ومسند محمد بن مهدي م (٢٧٢) . ومسند الحميدي م (٢١٩) ومسند ابراهيم بن معقل النسفي م (٢٩٥) ومسند ابراهيم بن يوسف الهنجاني م (٣٠١) ، ومسند مالك لأحمد بن شعيب النسائي م (٣٠٣) ، والمسند الكبير للحسن ابن سفيان م (٣٠٤) والمسند المعلل لأبي بكر البزار م (٢٩٢) ، ومسند ابن سنجرم (٢٥٨) ، ومسند على بن المديني م (٢٣٤) ، والمسند الكبير ليعقوب بن أبي شيبة م (٢٦٢) ، ولم يؤلف أحسن منه ، ولكنه لم يتم ، ومسند عثمان بن أبي شيبة م (٢٣٩) ، ومسند ابن أبي عروة أحمد بن حازم م (٢٧٦)(١).

ونكتفي بهذا القدر في الدلالة على ثراء القرن الثالث الهجري بالمؤلفات الحديثية ، وانه كان من أنشط العصور وأزهاها في الجمع والتدوين ووضع قواعد هذا العلم في درج مؤلفاتهم ، والذي سمي فيما بعد بعلم الحديث دراية ، أو علم أصول الحديث .. الخ .

(١) انظر (اعلام المحدثين) ص ٢٤/ ٢٦ .

وفي ذكر هذه الطائفة من الكتب بيان للمخرج أن مصادر التخريج ليست قليلة في نفسها وإنما هي كثيرة ومتعددة ، منها ما وصل إلينا واشتهر بين المسلمين قاطبة ومنه ما أدرج في مصنفات ظهرت بعد القرن الثالث الهجري ومنه لم يصل إلينا إما لوجوده خارج العالم الاسلامي ، أو مازال مخطوطا ، فلم يظهر إلى حيز الوجود بعد ، إلى أن يأذن الله تعالى بالعثور عليه في وقته وحينه ، ولا تخلو مذبحة المؤلفات في عهد التتار حين القدوم إلى العالم الإسلامي ، والقائهم المجلدات في نهر دجلة من ضياع جانبا كبيرا من المؤلفات الاسلامية من مكاتب بغداد .

وننبه إلى أن من أسباب حفظ الله تعالى لسنة رسوله — صلى الله عليه وسلم — أن الحديث الواحد كان يوجد عند العدد الكثير الذي يطمئن معه المسلم إلى أن جميع أحاديث النبي — صلى الله عليه وسلم — باعتبار مجموع كتب السنة لم يصنع منها شيء بالمرة .
وهذا من فضل الله تعالى على الأمة الاسلامية ودلالة على أن رسالتها خاتمة الرسالات فيحفظ هذه السنة عالية خفاقة بعلماءها في كل عصر وجيل ، وصيانتها من التحريف والتغيير ، فهو من عوامل بقاءها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وحاصل مايستنبط عن التخريج في هذه المرحلة مايلي :

أولا : بالنظر في أشهر مصنفات هذه المرحلة والمتداولة فيما بيننا إلى الآن نجد أن التخريج يرجع إلى طريقة من طرق التحمل والأداء أشهرها السماع والقراءة ، والإجازة وماعدا هذه الطرق قليل وكانت هذه الأنواع سببا في إظهار أهمية الرحلة لاستخـــراج الأحاديث الشريفة من مصادرها الأساسية وهم الشيوخ المنتشرون في أقاليم الخلافة الاسلامية .

ثانيا : أن شيوخ هذه المرحلة ، والذين قاموا بتصنيف ماجمعوه فـــي أوعيتهم حفظا وكتابة ، قاموا بتصنيفه بطرق متعددة كـــان أشهرها التصنيف على المسانيد ، وفيما اشتهر بالتصنيف علــى الأبواب (١) أو الجمع بينهما كمسند بقي بن مخلد .

ثالثا : بناء على ما سبق يمكن أن يوصف التخريج بأنه جمع الحديث بطرقه من أصحابه بإحدى طرق التحمل والأداء ، ثم تصنيفه علـــى المسانيد أو الجامع ... الخ .

---

(١) أرى أن التعبير عن هذا النوع من التصنيف بالتصنيف على الأبواب ليس دقيقا وانما الأدق أن يقال فيه التصنيف بحسب " موضـوع الحديث " فمصنف البخاري مثلا : سمي " بالجامع الصحيح .. " وقسم الى كتب والكتب مقسمة الى أبواب.
أما " الجامع الصحيح " للامام مسلم فانه مقسم الى كتب وأما تقسيم الأبواب في الأصل الأول غير موجود ، فقد أخبرنا استاذنـــا أ.د / أبو شهبه رحمه الله أن تقسيم الأبواب في مسلم انما هـو من بعض تلاميذ ، والله أعلم .

رابعا : ورد في كتاب " التخريج ودراسة الأسانيد "(١) مايلي :

أ ـ أن " المرحلة الثالثة في تدرج التخريج وهى جمع طـــرق الحديث المتعددة أو أكثرها في كتاب واحد متفرقة في ذلك الكتاب . مثال ذلك : المسانيد كمسند أحمد حيث جمع أحاديث كل صحابى بطرقها المختلفة ، ومتونها المتعددة متفرقة ، وجمع كل طرق الحديث سندا ومتنا عن كـــل الصحابة في مسنده" .

ب ـ تلا ذلك جمع طرق الحديث المتعددة أو أكثرها في كتاب واحد مرتب على الموضوع كصحيح البخارى ، ومن قبلـــه مصنف ابن أبى شيبه مثلا حيث يخرج الحديث بسنده ومتن روى بهما في موضوع ، ثم يروى بسند آخر ، ومتن آخر فـى موضوع آخر وهكذا ... بحيث تجمع أغلب أسانيـــده ومتونه في الكتاب متفرقة ، في موضوعات الكتاب المتعددة .

جـ ـ ضم البخارى في كتابه أحاديث وآثارا ذكر متونها وأحـــال في أسانيدها على أصول من المصادر غير معينـــــة كالمعلقات (٢) في صحيحة زيادة على الأحاديث الأصلية التى هى عماد كتابه كما فعل مالك في موطئه (وهــــى البلاغات) .

---

(١) لفضيلة أ.د / عزت على عطيه ، استاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

(٢) هذه المعلقات قام البخارى بذكر بعضها في الأصل موصولة ، كما أورأسانيدها الحافظ ابن حجر في كتابه (هدى السارى) .

د — ظهر جمع الحديث بأسانيده ومتونه المتعددة فى مكان واحد فى صحيح مسلم حيث يجمع أسانيد ومتون كل حديث في مكان واحد ، ثم ينتقل الى حديث آخر وهكذا .

هـ — ثم ظهر جمع الحديث بأسانيده وطرقه المتعددة بالاحالة على المصادر الأصلية غير المعينة(١) بعد ذكر سند واحد ومتن واحد للحديث غالبا فى جامع الترمذى حيث يروى الحديث بسند ومتن ثم يقول : وفى الباب عن فلان وفلان من الصحابة ، محيلا فى باقى الأسانيد والمتون على المصادر غير المعينة التى فيها السند والمتن ، أو الأسانيد والمتون عن الصحابة الذى أشار اليهم .

و — وكل الكتب التى سبق أن ذكرناها كتب أصلية فيها الأحاديث بالسند المتصل من المؤلف الى الرسول — صلى الله عليه وسلم — وفيها متن الحديث مذكورا عقب سنده(٢) .

---

(١) أرى — والله أعلم — أن علة ذلك سواء عند البخارى فى المعلقات أو غيره (الترمذى) أن ذلك يرجع الى اعتماد المصنف على وجود الاسناد له فى مصنف آخر ، فتركها لعدم الاطالة ، أو اعتمادا على وجودها عند غيره من العلماء ، أو أن السبب فى عدم التعيين والاحالة ، يرجع الى عدم استيفاء كل الاسناد لشرط الكتاب أو المصنف ، أما عن المعلقات فى البخارى وهى معدودة فقد أوردها العلماء متصلة كالحافظ ابن حجر والله أعلم .

(٢) راجع " التخريج ودراسة الأسانيد " بتصرف يسير ص ٢٣ ، راجع أيضا كشف اللثام جـ ١ ص ١٤٢ / ١٤٩ .

المرحلة الثالثة للتخريج الى عصرنا :

لبيان مفهوم التخريج فى هذه المرحلة علينا أن نستعرض بايجاز جهود علماء الحديث فى القرن الرابع الهجرى ، ثم القرن الخامس ومابعده .

أولا : بالنسبة لجهود العلماء فى القرن الرابع الهجرى نلاحظ أنها تعتمد - فى الغالب - فى انطلاقها على ورد علماء القرن الثالث الهجرى الذين كان عليهم المعول فى جميع الأحاديث واليهم المرجع فى النقد ، فكل من أتى بعدهم عالة عليهم - الا قليلا - يجمع ماجمعوا ، ويعتمد فى نقده على مانقدوا . فأغلب مارواه علماء القرن الرابع الهجرى ومن بعدهم قد سبقوا اليه غالبا ، وذلك لأن كتب القرن الثالث لم يفت منها من الأحاديث الا القليل ، كما أنها تمتاز غالبا بأولوية الجمع دون الأخذ عن غيرها (١) .

لقد تواصلت فى هذا القرن جهود علماء الحديث الشامخة ، والهمة العالية والعزيمة الماضية بما لاينكره ذا عقل عاقل ، بل ان آثارهم تدل عليهم .

(١) راجع (أعلام المحدثين) ص٢٦ ، ٢٧ .

أشهر ما نتج من كتب في هذا القرن :

وقد برز جهد علماء هذا القرن في التصنيف أيضا ، وان اعتمدوا على من سبقهم الا أنهم قد استمروا يروون الأحاديث بالأسانيد المتصلة عنهم الى النبي — صلى الله عليه وسلم — وكان من أشهر ماكتبوا في هذا القرن مايلي :

ألف الامام سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠ هـ) المعاجم الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير ، وقد خرج أحاديث الكبير على الصحابة مرتبين على حروف المعجم وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث ، وقد رتبه فيما بعد ترتيبا حسنا الأمير علاء الدين الفارسي م (٧٢١) هـ ورتب في الأوسط والصغير شيوخه على الحروف أيضا كما اشتهر أيضا :

سنن الدارقطني المتوفي (٣٨٥) . وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي م (٣٥٤) ، وصحيح أبي يعقوب بن اسحاق م (٣١٦) ، وصحيح ابن خزيمه محمد بن اسحاق الامام الكبير م (٣١١) . وصحيح المنتقى لابن السكن سعيد بن عثمان البغدادي م (٣٤٠) ، ومصنف الطحاوي م (٣٢١) ومسند ابن جميع محمد بن أحمد م (٤٠٢) ، ومسند الخوارزمي (م ٤٢٥) ، ومسند أبي اسحاق بن نصر المروزي م (٣٨٥) ، وممن ألف في هذا القرن الامام الحاكم (٤٠٥) ، (المستدرك) أو له كتاب قيم في علم الحديث دراية أيضا هو " معرفة علوم الحديث " .

ولايفوتنا أن ننبه الى أن هذا القرن قد حظى باستقلال التأليف فى شق هام من "علم الحديث" ألا وهو "علم الحديث دراية" على يد القاضى أبو محمد الرامهرمزى[1] م (٣٦٠ هـ) ولا يخفى قيمة هذا العلم ومكانته "للتخريج" فهو أساس التوصل الى الحكم على الحديث بالقبول أو الرد ، بدراسة رجال الحديث ومتنه وبعد ذكر طائفة من أشهر ماصنف فى القرن الرابع الهجرى ، نرى من خلالها تقدم علم التخريج ، خطوة واضحة المعالم ، ويظهر ذلك بوضوح على يد الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله الجوزقى م (٣٨٨) حيث ألف كتابة "الجمع بين الصحيحين) وكان بذلك أول من أبرز احدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم.

ورد فى "كشف اللثام" أنه "لما تكامل جمع السنة وارتقت المؤلفات فيها فى درجة الكمال وذلك فى أواخر القرن الرابع الهجرى حيث بدأ طور التهذيب وغيره كان من الطبيعى أن تمتد يد التهذيب إلى علم تخريج الحديث ، فاتخذ العلماء فيه مسارا جديدا يحدد ملامحه ، ويرسخ قواعده ، ويجعله فنا مستقلا ، له أصوله ومناهجه وييسر الحصول على الحديث من مصادره المختلفة وقد خطا العلماء فى سبيل ذلك الهدف خطوات وئيدة ومتزنة فى مؤلفاتهم حتى صار على مانحن عليه الآن.

---

(١) سبق الرامهرمزى ببعض مسائل هذا العلم على يد العلماء السابقين فى درج مصنفاتهم.

وبدأت أول هذه الخطوات على يد الحافظ أبى بكر محمد بن عبدالله الجوزقى (٣٨٨) حيث ألف كتابه "الجمع بين الصحيحين" وكان بذلك أول من أبرز احدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم وهى طريقة ترتيب الأحاديث على الكتب والأبواب فقهية وغيرها .

ثم تلاه كل من الشيخ الامام أبى مسعود ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى (٤٠١) ، فألف كتابه "أطراف الصحيحين" والشيخ أبى محمد خلف بن حمدون الواسطى ذلك الذى ألف كتابه "أطراف الصحيحين" أيضا ، الا أن كتاب الحافظ خلف أقل خطأ ووهما من كتاب أبى مسعود ، وكانا بذلك أول من أبرز احدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم ، وهى طريقة الأطراف ، أو طريقة معرفة الراوى الأعلى للحديث .

وهذان النوعان من المؤلفات "الجمع" و "الأطراف" يشملان جانبا من الجوانب المتعددة لمناهج علم التخريج ، وهو المراجع التى تجمع أحاديث لأكثر من مصدر واحد ، مع عزو الحديث الى مصدره الأصلى (١) .

. . .

(١) انظر "كشف اللثام" جـ ١ ص ١٥٢ / ١٥٣ ، وراجع "أعلام المحدثين" ص ٢٨ .

ثانيا - التخريج فى القرن الخامس الهجرى ومابعده :

ذكرت آنفا أن مفهوم التخريج فى القرن الأول هو أخذ الحديث من مصدره الأصلى ، وهو الصحابى الذى روى الحديث ، ثم الاحتفاظ به فى صدورهم ، أو فى صحفهم القليلة ، وذلك بسماعة من طريق أول أكثر .

وتطور فى عهد التابعين فكان التخريج باعتبار رواو الحديث من الصحابة ، أو باعتبار موضوع الحديث ، وضربنا مثالا لذلك بصحيفة همام بن منبه وغيرها .

وفى القرن الثانى ظهر التخريج فى مرحلة الجمع والتدوين ، بمعنى الانتقاء للحديث وروايته ، بالاعتماد على سند ومتن معين بعد جمع طرقه ، وقد يصحب ذلك العزو الى بعض طرق الحديث ، التى لم تذكر فى كتاب المؤلف ، كموطأ الامام مالك رضى الله عنه .

وفى القرن الثالث : ظهر التخريج بمعنى جمع طرق الحديث أو أكثرها فى كتاب واحد مجتمعة فيه أو متفرقة بحسب منهج المؤلف الخاص به ، كالبخارى ومسلم وأصحاب السنن والمسانيد وغيرها .

وعلى ذلك فالتخريج هو اثبات المصنف الحديث باسناده أو أسانيده فى مصنفه ، دون الاحالة على مصادر مكتوبة ، اعتمادا على اتصال أسانيدهم بالنبى - صلى الله عليه وسلم .

وأما القرن الرابع : فقد اعتمد أكثر أهله على من سبقوهم من أهل القرنين السابقين وان حرصوا على اتصال روايتهم — كالسابقين — في مصنفاتهم بالنبي عليه الصلاة والسلام ، بأسانيد خاصة بهم ، لهذا تعتبر مصنفاتهم من المصادر الأصلية في التخريج .

وأما القرن الخامس : ومابعده : فقد كانت طريقة أهله من علماء الحديث تهذيب كتب المتقدمين ، أو ترتيبها ، أو جمع ماتشتت منها في كتب متفرقة ، أو كتاب واحد ، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام ، أو بالترغيب والترهيب ، أو يختصرونها ، أو يبينون غريبها أو يخرجون أحاديث بعض كتب الفقه ، والتفسير ، والوعظ ونحوها . . . والحكم هنا على الغالب والكثير لا النادر والقليل (١) .

وبناء على هذا فقد بدأ العلماء الإحالة على مصادر معينة كما فعل البيهقي .

ورد في كتاب " المنهج الحديث " : " وبعد عام ثلثمائة وهو الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين ، وبه ينتهي عصر الرواية والتعويل عليها ، وكان التعويل على مادونه المتقدمون في الكتب وشاع وذاع ، وتواتر عنهم ، حتى أنه لم ينظر إلى الرواة بعد ذلك نظر جد في التعديل والتجريح . . . ولكن لبقاء الإسناد ، ويركه

---

(١) راجع " اعلام المحدثين " ص ٢٧ بتصرف بسيط تبعا للموضوع .

الاتصال استمر الأخذ الى يومنا هذا ، وعُوِّل على طريق الإجازة لعدم العناية بالسماع ، تعويلا على المؤلفات وشروحها ، وتلقيها بالقبول خلفا بعد سلف ، واستغناء بالتواتر عن الاسناد الخاص ، وكما حدث في الحديث من العناية به لاسناد في أول العهد عني برواية التاريخ فدونوه بالأسانيد الى من عزيت روايته اليه " (١).

وقد كان منهج المتأخرين في التخريج النسبة الى مصادر المتقدمين بحسب مايجمعون من كتب فيقولون أخرجه البخاري أو أخرجه مسلم أو أخرجه البخاري ومسلم ... الخ .
وقد يستعملون الرموز في ذلك ـ كما سيأتي ان شاء الله تعالى ـ .

جاء في كتاب " التخريج " بعد ذكر احالات " جامع الترمذي " والاشارة اليها : " ثم تلا ذلك الاحالة على مصادر معينة كما فعل البيهقي ، وأبو نعيم الأصبهاني ، وابن منده الأصفهاني ، حيث يروون الأحاديث بأسانيدهم إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثم يقولون عقب رواية الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح أو مسلم . أو البخاري ومسلم .. فكتبهم أصلية لأنها تحوي الحديث بسنده من المؤلف الى الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وتذكر متن الحديث.

---

(١) انظر " المنهج الحديث في علوم الحديث ـ قسم الرواية " ص ٣٤ ، ٣٥ بتصرف . فضيلة أ / محمد محمد السماحي ط . دار الأنوار.

وفيها إحالة على كتاب أو مصدر أصلي في السنة للحديث المروى ...
وبهذه المرحلة انتهى التعويل على الرواية للأحاديث بأسانيدها
- أي المنفردة والخاصة بالمؤلفين - إلى الرسول - صلى الله عليه
وسلم - في الكتب المصنفة في الحديث ، أو انتهى عصر الرواية ،
وإن بقي العلماء يروون بالأسانيد المتصلة عنهم إلى الرسول - صلى
الله عليه وسلم ، ابقاء على بركة الاسناد ، وحفظا لسنته .

وأصبح الاعتماد على الكتب الأصلية التي دونت ، وهي هذه
المصادر الأصلية ، وصارت الأسانيد تعتمد رواية هذه الكتب ، وتستند
عليها ، وتذكر موافقتها لها في الرواية .

وبدأ عصر التأليف في الكتب الفرعية أساسا ، وإن صاحبها على
سبيل التبع أو الندرة التخريج لأحاديث أصلية ، أو مازجها ذكر
الحديث بسنده ومتنه على خلاف ما كان في عصر التأليف في الكتب
الأصلية التي مازجها في بعض الأحيان الاحالة على كتب أصلية " (١).

<u>ونستخلص مما سبق :</u>

أ - أن اتصال الاسناد بالنبي - عليه الصلاة والسلام - مازال مستمرا
الى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، ابقاء على سلسلة الاسناد
وبركة الاتصال ، مع الحماية للسنة من الضياع أو التزود فيهما ،
في أي عصر من العصور .

---

(١) انظر " التخريج ودراسة الأسانيد " ص ٢٤ بتصرف أ . د / عزت
على عطيه .

ب ـ أن طريقة العلماء هي سرد الاسناد الخاص بهم ثم الاحالة الى على مصدر أو أكثر تبعا لمنهج المؤلف نفسه ، مع ذكر الموافقة أو المخالفة للأصل .

جـ ـ طريقة التخريج في هذه المرحلة تارة بذكر الكتاب (المصنف) وصاحبه ، أو يذكر صاحبه ، تبعا للشهره ، فان كان للبخاري مثلا في غير صحيحه ذكر اسم الكتاب أيضا .

د ـ أن التعويل في هذه المرحلة كان على ذكر المصادر المعتبرة التي دونت في عصر المتقدمين ، مع اعتماد رواية هذه الكتب ، لتلقي الأمة لها بالقبول ، تبعا لحكم المتقدمين عليها ، أو العلماء الأجلاء من المتأخرين .

هـ ـ أن الاجازة كانت أشهر طرق التحمل والأداء ، تعويلا على المؤلفات ، واستغناء بالتواتر عن الاسناد الخاص .

و ـ أن دور التهذيب في عصر المتأخرين لم يكن على وتيرة واحدة وانما تنوع في مجالات مختلفة ، وطرق متعددة ، وتعددت أساليب التخريج فتارة على الموضوع ، وتارة على المسانيد وتارة على الجوامع ، وتارة على الأطراف ، وتارة على حروف المعجم ، وتارة بالجمع بين كتابين أو أكثر وهكذا .. كما سنرى في أنواع التأليف والتخريج التي سلكها المتأخرين فيما يأتي ان شاء الله تعالى .

ز — أن أعمال العلماء في هذه الحقبة تعد مراجع ، وقد يكتسب الكثير منها أهمية المصادر (١) اذا تضمنت علوما من مصادر مفقودة فتحفظها ، أو مخطوطة لم تنشر و فتوفرها للباحثين وأهل الاهتمام بالتحقيق .

ح — أن هذه المصنفات جمعت فوائد وفرائد حول المصادر الأولى تارة بالشرح وتارة بفقه الرجال والمتون والحكم عليها .

طرق التأليف والتخريج عند أفاضل العلماء في الحقبة المتأخرة :

اتخذ التأليف والتخريج عند أجلة العلماء في الحقبة المتأخرة طرق وأساليب نذكر منها :

١ـ الجمع بين الصحيحين .

٢ـ الجمع بين الكتب الستة .

٣ـ الجوامع العامة .

٤ـ كتب جامعة لأحاديث الأحكام .

٥ـ كتب ألفت في موضوعات أخرى .

---

(١) هناك فرق بين المصدر والمرجع : فالمصدر هو الكتاب الذي يجمع علما معينا لأول مرة ، فيكون مصدرا لمن جاء بعده وذلك نحو مؤلفات القرن الثالث الهجري .
وأما المرجع : فهو الكتاب الذي جمعه صاحبه من مصادر سابقة عليه في علم من العلوم بصياغة جديدة ومن الأمثلة الكتب التي وضعت بعد القرن الخامس الهجري في الحديث واقتبست أحاديثها من المصادر الأولى ككتب النووي والذهبي ، وابن حجر وغيرهما . راجع " مقدمة مصابيح السنة " جـ١ ص ١٤ ط . دار المعرفة بيروت — لبنان .

وفيما يلي نذكر طائفة من هذه الكتب :

أولا — الجمع بين الصحيحين :

جمع كثير من الفضلات — أهل العلم الذين — بين صحيحى البخارى ومسلم :

ومن هؤلاء : محمد بن عبد الله الجوزقى م (٣٨٨) واسماعيل بن أحمد المعروف بابن الفرات م (٤١٤) ، ومحمد بن أبى نصر الحميدى الأندلسى م (٤٨٨) ، وحسين بن مسعود البغوى م (٥١٦) ، وأبو محمد عبد الحق الأشبيلى م (٥٨١) ، وأحمد بن محمد القرطبى المعروف بابن أبى حجة م (٦٤٢) .

ثانيا — الجمع بين الكتب الستة (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة)

ومما ننبه اليه أن البعض يضع الموطأ بدل لسنن ابن ماجه كما فعل رزين وتابعه ابن الأثير . قد جمع بينها الامام عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلى المعروف بابن الخرائط م (٥٨١) ، وأبو الحسن رزين بن معاوية العبدرى السرقسطى م (٥٣٥) ، لكنه لم يحسن فى ترتيبه وتهذيبه ، وترك بعضا من أحاديثها الى أن جاء الامام أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجذرى م (٦٠٦) فهذب كتابه ، ورتب أبوابه ، وأضاف اليه ما أسقطه من الأصول ، وشرح غريبه ، وبين مشكل اعرابه وخفى معناه ، واكتفى بذكر راوى الحديث من صحابى ، أو تابعى وسماه " جامع الأصول الى أحاديث الرسول " فجاء كتابا فذا فى بابه لم ينسج على منواله .

وقد اختصره كثيرون منهم محمد المروزي م (٦٨٢) ، وهبة الله بن عبد الرحيم الحموي م (٧١٨) ، وعبد الرحمن بن علي المشهور بابن الديبع الشيباني الذبيدي م (٩٤٤) وهو من أحسن المختصرات، ولأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزبادي م (٨١٧) ، كتاب "تسهيل الوصول الى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول " ، ومن جمع بين الكتب الستة أيضا قطب الدين محمد بن علاء الدين المكي م (٩٩٠) له وكتابه مرتب مهذب .

ثالثا - "الجوامع العامة" ومنها :

أ - "جامع المسانيد والألقاب " لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي م (٥٩٧) ، وخرج فيه الصحيحين ، ومسند أحمد وجامع الترمذي ، وقد رتبه أحمد ابن علي المكي م (٩٦٤).

ب - "مصابيح السنة" للامام البغوي م (٥١٦) جمع فيه (٤٤٨٤) حديثا من الصحاح والحسان ، ويعني بالصحاح ، ما أخرجه الصحيحان ، وبالحسان ما أخرجه أبو داود والترمذي (١). وأشباههما في كتبهم ، وماكان فيهما من ضعف أو غريب بينه وتحاشى ماكان منكرا أو موضوعا ، وقد شرحها العلماء شروحا كثيرة ، وقد كملها محمد بن عبد الله الخطيب . وذكر الصحابي الذي روى الحديث والكتاب الذي أخرجه وزاد على كل باب ، من الصحاح والحسان فصلا ثالثا ماعدا بعض الأبواب وسمى كتابه "مشكاة المصابيح ".

---

(١) راجع "مقدمة ابن الصلاح " ص ٥٥ .

وفي العصر الحديث : قام جماعة من أهل (١) العصر بتحقيق الكتاب تحقيقا — طيبا وشيقا — فقاموا بتخريج أحاديثه وعمل فهارس مرتبة على حروف الهجاء تعتبر مرجعا عظيما ، ومساعدا قويا في الدلالة على الحديث في الكتاب الأصل (المصابيح) ، وعونا للمخرج في الدلالة على الحديث المذكور فيما يزيد على ثلاثين مصدرا ومرجعا ، وقاموا فيه برد كل حديث لمصدره ، وفي حالة فقد هذا المصدر ، فقد رجعوا الى المراجع التي حفظت مادة المصدر المفقود فيحيلون اليها هكذا ورد في المقدمة (٢).

وقد حوت هذه النسخة (٤٩٣١) حديثها ، كان آخرها حديث أنس — رضي الله عنه — قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — " مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره " (٣).

جـ — ومن الجوامع أيضا " جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن " للحافظ اسماعيل ابن عمر الدمشقي المعروف بابن كثير م (٧٧٤) جمعه من الصحيحين والسنن الأربعة ومن مسانيد أحمد والبزار وأبو يعلى ، والمعجم الكبير للطبراني .

---

(١) " الذين قاموا بتحقيق مصابيح السنة " للامام البغوى هم : د . يوسف عبد العزيز المرعشلي ، والاستاذان محمد سليم وجمال حمدي الذهبي ط . دار المعرفة بيروت لبنان . الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧م .

(٢) " مقدمة المصابيح " جـ ١ ص ١٤ .

(٣) " مصابيح السنة " كتاب المناقب/ باب ثواب هذه الأمة جـ٤/ ٢٣٣ .

د ـ ومن الجوامع : " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " للحافظ أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي م (٨٠٧) جمع فيه زوائد مسانيد أحمد وأبي يعلى والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة .

هـ ـ " جمع الجوامع أو الجامع الكبير " للحافظ السيوطي (٩١١) جمع فيه الكتب الستة وغيرها .

قال المناوي : أنه مات قبل أن يتمه ، ولقد اشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة . وقد هذب بترتيبه علاء الدين علي بن حسام الهندي المتوفى عام (٩٧٥) بمكة في كتابه " كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال .

وقد اختصر السيوطي كتابه " الجامع الكبير " في كتابه " الجامع الصغير وزوائده ".

و ـ ومن الجوامع : " اتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة " لأحمد بن أبي بكر البوصيري م (٨٤٠) أفرد فيه زوائد مسانيد أبي داود الطيالسي ، والحميدي ، ومسدد بن مسرهد ، وابن أبي عمر ، واسحاق بن راهوية ، وابن أبي شيبة ، وأحمد بن منيع وعبد بن حميد ، والحرث بن محمد بن أبي أسامة ، وأبي يعلى الموصلي ، أي مازاد أحاديثها على الكتب الستة وهو مرتب على مائة كتاب .

ز ـ ومن الجوامع " بحر الأسانيد " للامام الحافظ بن أحمد السرقندي م (٤٩١) ، جمع فيه مائة ألف حديث رتبه وهذبه ويقال : أنه لم يقع في الاسلام مثله .

رابعا — كتب جامعة لأحاديث الأحكام وهى كثيرة منها :

١ — " السنن الكبرى " للامام أحمد بن حسين البيهقى م (٤٥٨) .
قال ابن الصلاح : ماتم كتاب فى السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقى ، وكأنه لم يترك فى سائر أقطار حديثا الا وقد وضعه فى كتابه . وله أيضا " السنن الصغرى " قيل لم يؤلف فى الاسلام مثلهما .

٢ — " عمدة الأحكام " للامام عبد الغنى المقدسى م (٦٠٠) جمع فيه أحاديث الأحكام التى اتفق عليها البخارى ومسلم ، وقد شرحها بايجاز ابن دقيق العيد .

٣ — " منتقى الأخبار فى الأحكام " للحافظ أبى البركات المعروف بابن تيمية الحنبلى م (٦٥٢) انتقاه من صحيحى البخارى ومسلم ، ومسند الامام أحمد وجامع الترمذى ، وسنن النسائى وأبى داود وابن ماجة ، وقد استكمل مافى " المنتقى " من نقص الامام الشوكانى م (١٢٥٠) هـ فى كتابه " نيل الأوطار " الذى شرح به المنتقى شرحا وسطا وقد جمع فيه من فقه الحديث شيئا كثيرا .

٤ — " الإلمام فى أحاديث الأحكام " للعلامة ابن دقيق العيد المتوفى عام (٧٠٢) ، وشرحه فى كتابه " الامام " ولكنه لم يكمل الشرح .

٥ — " بلوغ المرام من أدلة الأحكام " للحافظ ابن حجر العسقلانى م (٨٥٢) ، وقد شرحه الامام الصنعانى م (١١٨٢) فى كتابه " سبل السلام " وهو شرح قيم وان كان موجزا .

خامسا ـ وهناك كتب أخرى ألفت في موضوعات أخرى منها :

١ ـ " الترغيب والترهيب " للامام زكي الدين المنذري م (٦٥٦) ، خرجه من أحاديث المصنفات المشهورة ، مع التنصيص على درجة الحديث .

٢ ـ " رياض الصالحين " للامام أبي زكريا النووي م (٦٧٦) وقد اهتم فيه بتخريج أحاديث الوعظ والأخلاق ، فشرح الأحاديث وبين درجتها ، وشرح غريبها [1].

---

(١) راجع " أعلام المحدثين " ص ٢٨ / ٣٢ / " مفتاح السنة " للعلامة الشيخ عبد العزيز الخولي .

ثالثا — ظهور التخريج كعلم له قواعد وأساليب :

عندما نستعرض ما مربنا من مراحل تطور هذا العلم وحتى هذه المرحلة نجد :

١ — أنه اعتمد في القرون الثلاثة الأول ، على تخريج الحديث بطريق السماع من مصادره وهم الحفظة الكرام ، بالرحيل إليهم في مختلف الأقاليم الاسلامية .

٢ — أن التخريج قصد به اثبات الحديث باسناده في مصدر ما من المصادر المصنفة أولا ، والمعتمدة على الإسناد المستقل بهم إلى النبي — صلى الله عليه وسلم .

٣ — عند بداية دور التهذيب والترتيب ظهر التخريج العملي ، الذي يتبع منهج المؤلف في عمله "كالمستدرك" للحاكم ، أو "الجمع بين الصحيحين" للجوزقي ، أو تصنيع الامام البيهقي م (٤٥٨) في سننه ، وينسب الى البيهقي أنه أول من أبرز التخريج على هيئته المتكاملة المتعارف عليها الآن (١) ، وحذا حذوه العلماء .

٤ — استمرار التخريج دون وضع قواعد وأساليب ، وذلك اعتمادا على التلقي العملي من الشيوخ والأساتذة رواة علم الحديث ، فضلا عن ملاحظة واستقراء أعمال السابقين ، فلم تظهر قواعد هذا العلم الا في عصر متأخر ، اللهم إلا ماوجد في درج بعض الشروح ، كتعريف المناوي في كتابه "فيض القدير" (٢) ، أو

---

(١) راجع "كشف اللثام" جـ ١ ص ١٥٤ .
(٢) انظر تعريفات علم التخريج المتقدمة .

كتعريف الامام السخاوى له فى أبواب " مصطلح الحديث " وذلك فى كتابه " فتح المغيث " (١).

٥ — أن مفهوم علم التخريج هو البحث عن الحديث فى مختلف المصادر ومع هذا فان التخريج فى مفهومه العصرى ، يحتوى على بعض مفاهيمه المتقدمة ، فالمخرج عند وصوله للحديث فانه يقوم بعزوه الى مصدره الذى ذكر فيه باسناده .

التصنيف فى قواعد التخريج وأساليبه :

ولما للتخريج من منزلة عالية ، وأهمية كبيرة فى الدلالة على مواضع الحديث ، وبالتالى امكان الحكم على كثير من الأحاديث التى لم يسبق للعلماء الحكم عليها ، وجواز التصحيح والتحسين وغيرهما فى مختلف الأعصار ، لذا نجد من العلماء من قام بوضع مؤلفات القصد منها بالدرجة الأولى هو الدلالة على موضع أو مواضع الحديث فى مصادرها أو مراجعها المعتبرة .

يقول الاستاذ أحمد محمد شاكر فى مقدمة " مفتاح كنوز السنة " وهذا الكتاب فى فن دقيق عويص لم تنتشر فيه كتب كثيرة ، ولذلك نرى المؤلف يمكث فى تأليفه نحو عشر سنين ، فان فن الفهارس عموما ، والفهارس لكتب الحديث على الخصوص ، لم تثبت قواعده إلى الآن

---

(١) انظر تعريفات علم التخريج المتقدمة .

وان كان أئمتنا المتقدمون ـ رضوان الله عليهم ـ جاهدوا فى سبيله جهادا كبيرا ... فكتبوا فى معاجم اللغة ، ومعاجم الأعلام ، معاجم العلوم وغيرها ... ويقول فضيلته :

وقد بذل الأئمة المتقدمون (١) جهدا كبيرا لارشاد الباحثين عن الأحاديث فى مظانها من الدواوين الكبار ، كالكتب الستة وغيرها ، فألفوا نوعا من الفهارس لها سموه (الأطراف) ، فيجمع أحدهم أحاديث الصحيحين ، أو أحاديثهما مع أحاديث باقى الكتب الستة ، ويفرد رواية كل صحابى وحده ، ويرتب أسماء الصحابة على الحروف ، ثم يبين موضع كل حديث من أبواب كل كتاب ، ولم يطبع شئ من هذه الكتب .

ومن أقدمها كتاب (أطراف الصحيحين) للامام ابن حمدون الواسطى م (٤٠١ هـ) ، ومنها كتاب " أطراف الغرائب والأفراد " للامام أبى الفضل محمد بن طاهر المقديس م (٥٠٧) وهو يشتمل على أطراف الكتب الستة ، رتب فيه كتاب " الأفراد " للدارقطنى على حروف المعجم ، وكتاب (الأطراف) للحافظ الكبير ابن عساكر م (٥٧١ هـ) . وهذه الكتب موجودة بدار الكتب المصرية ، ويوجد غيرها فى مكاتب أخرى .

---

(١) ملخص من " مقدمة مفتاح كنوز السنة " ص ش/ط للأستاذ أحمد محمد شاكر ، طبع فى مطبعة معارف لاهور ـ ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ هذا وسوف نتعرض فى بيان أساليب التخريج إلى ذكر مصنفات أخرى وبيان طريقة التخريج فيها ـ ان شاء الله تعالى .

ويقول فضيلته ومن أحدث كتب الأطراف كتاب " ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث للعلامة عبد الغني بن اسماعيل النابلسي م (١١٤٣) هـ وهو أكثر كتب الأطراف فائدة مع الاختصار التام وقد جعله لأطراف الكتب الستة ، والموطأ .

والحافظ جلال الدين السيوطي م (٩١١) هـ صنع نوعا آخر من الفهارس لكتب الحديث فرتب الأحاديث على حروف المعجم باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم وذلك في كتابه (جمع الجوامع أو الجامع الكبير) ثم اختصره في " الجامع الصغير " .

وقال أيضا : وفي عصرنا الحاضر صنع محمد الشريف بن مصطفى التوقادي كتابين هما : " مفتاح صحيح البخاري " ، " مفتاح صحيح مسلم " فرغ من تأليفهما سنة (١٣١٢) .

وأخيرا : عمل المستشرق (ادوارد سخو) ناظر مدرسة اللغات الشرقية ببرلين ، للأقوال الشريفة النبوية الواردة في كتاب (الطبقات الكبير لابن سعد ، فهرسا ، وطبع في مدينة ليدن سنة ١٣٢٩هـ ، ويلحق بهذا " المعجم المفهرس لألفاظ الحديث " لجماعة المستشرقين .

دوافع تقعيد علم التخريج ووضع أسسه ومناهجه :

ان عناية الله تعالى لشرعه ودينه القويم ، الذي أنزله على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله النبي الأمين ، عناية ممتدة إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها ، قال تعالى : " إنا نحن نزلنا

الذِّكْرَ وإنّا لَهُ لحَافِظُون " (١).

فمن مظاهر حفظ الله تعالى لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ـ تجدد البحث الدائم والمستمر فيها ، وإلهام الله تعالى المخلصين من العلماء فهم جوانب جديد فيها ، تحفز الهمم ، وتدفع إلى الإقبال على البحث والدراسة فيها ، للوصول إلى غاية الغايات وهي مرضاة الله تعالى ، وفيمايلي نذكر بعضا من الدوافع والأسباب لتقعيد علم التخريج :

١ ـ يرجع تأسيس هذا العلم وإبرازه إلى النهو المطرد في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية الشريفة ، والتي يلزم الباحث فيها ، أن تكون لديه معرفة بطرق تخريج الحديث وأساليبه ، فيتمكن بذلك من التعرف على مختلف الأسانيد ، والاطلاع على زيادات المتون إن وجدت ، مع مايتبع ذلك من اليسر والسهولة في البحث وحفظ الوقت ، يقول الاستاذ أحمد شاكر : "وها أنا أشتغل بعلوم الحديث وكتبه منذ خمس وعشرون سنة ، وقد تلقيت كثيرا منها سماعا وقراءة عن أعلام وكبار الشيوخ ... ومع ذلك فانى طالما أعياني تطلب بعض الأحاديث في مظانها .. " (٢).

---

(١) سورة الحجر(٩).

(٢) انظر "مقدمة مفتاح كنوز السنة " ص جـ جـ / راجع أيضا "التخريج ودراسة الأسانيد " ص ٥٣.

٦- كما يرجع تأسيس هذا العلم وابرازه الى الحاجة العصريــــة الملحة لمعرفة ماهية التخريج وأساليبه ، ومنهجه ، ومايتصـــل بذلك .

جاء في "كشف اللثام" : "وقد اشتدت الحاجة في زماننــا هذا الى معرفة علم التخريج - وهو أحد فروع علم الحديــث - وبخاصة بعد أن نشطت حركة النشر من كتب ، ودوريـــات ، ويوميات ، وتصدى للرواية مالم يتأهل لها حتى أصيب بالحيرة ، من لا يعرف الطريق الى اثبات النص من مصادره والاحاطــة بدرجته ، مع شدة حرصه على المعرفة" (١) .

٧- ومن الدوافع الهامة هو خلو المكتبة الحديثية - بحسب ما أعلم - من مثل هذا المؤلف استقلالا تجولت في كثير من المكتبات أثنــاء عملي في التخريج ، فلم أجد هذا المؤلف ، واكتفيت بأخـــذ الطريقة سماعا من أساتذتي الأجلاء - رضى الله عنهم - أجمعين وحسبت في بادىء الأمر أنه تقصير مني الى أن وجدت أ.د / عبد المهدي بن عبد القادر (٢) يقول في مقدمة كتابه قام بوضعه فــي علم التخريج "ولقد كان علم التخريج يؤخذ من الشيوخ بالسماع ، ولم تكن فيه مؤلفات ، وأثناء دراستي هذا العلم كنت أتوق لقــراءة كتاب فيه ، لكني لم أجد في ذلك كتابا - رغم بحثي وتخصصــي - وأثناء دراستي في التخصص "الماجستير" سألت أحد مشايخــي عن مؤلف في التخريج فأخبرني أن هذا العلم يصعب التأليــف

---

(١) انظر "كشف اللثام" جـ ١ ص ١٧ .
(٢) أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة .

فيه "(١).

٤ ـ كان لانشاء قسم خاص بدراسة الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة (٢) أثر كبير في اثراء المكتبة الحديثية بمختلف النشاطات العلمية ، كموسوعة السنة النبوية الشريفة ، وتقعيد علم التخريج بعض نشاطاته المباركة ، وقد أصبح يدرس علم التخريج في كليات أصول الدين ، والدراسات الاسلامية والعربية كمادة نظرية وعملية يقوم الطالب فيها بتطبيق أساليب التخريج على المصنفات المختلفة .

٥ ـ ومن هذه الدوافع تيسير مهمة علماء الدعوة والارشاد إلى سرعة التوصل إلى التوجيهات النبوية الشريفة ، المبنية على أصول صحيحة ، في مجتمع ساده العلم والفكر والثقافة ، وتيارات مختلفة (٣).

٦ ـ ومن الدوافع مايوجه من طعون إلى بعض المؤلفات من الكتب المشهورة في الفنون المختلفة كبعض كتب التفسير والفقه ، والدعوة وغيرها مما دعاء العلماء لتخريج أحاديث هذه الكتب ، وذلك نحو صنيع الامام العراقي في كتابه (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار".

---

(١) انظر كتاب أ ٠د / عبدالمهدى بن عبدالقادر في التخريج ص ٤ ٠

(٢) وكان من قبل هو والتفسير قسما واحد يسمى قسم التفسير والحديث وكذا تم انشاء المراكز المتعودة في العالم الاسلامي وغيره لدراسة السنة النبوية .

(٣) راجع تقديم السيد محمد رشيد رضا لـ(مفتاح كنوز السنة) ص ق .

يقول أ٠د / عز...طيه : " وقد عنى العلماء بتخريج الأحاديث الواردة في بعض الكتب المشهورة في الفنون المختلفة وفاء بواجب الكشف عن الحق من الباطل والصحيح من الزائف " (١).

٧ ـ ومن الدوافع ظهور بعض القضايا العصرية ، والتي تحتاج الى أحكام ، تعتمد في أدلتها على نصوص اما من القرآن الكريم أو من الأحاديث النبوية الصحيحة ، فلا يستغنى المشرع والمفتي عن الاحالة بقواعد التخريج ومناهجه وأسلوبه ، كل هذا كل هذا فضلا عن الاحتفاظ بالسنة النبوية الشريفة صافية نقية ، بعيدة عن اللبس ، يضاف الى ذلك كون " التخريج ـ على ماينبغي أن يكون عليه ـ هو قمة البحث في السنة " (٢).

والله أعلم .

مؤلفات التخريج الحديثة (٣) :

ذكرنا آنفا أنه من دوافع ظهور موضوع التخريج في مؤلفات تحتوى على تعريف التخريج وموضوعه ، وغايته ، وفوائده ، ومسائله وأنواع التخريج وأساليبه .. الخ .

---

(١) انظر كتاب " التخريج ودراسة الاسناد " ص ٣.

(٢) المرجع السابق ص ٣ بتصرف .

(٣) أعنى ما ألف في قواعد التخريج وأساليبه ومناهجه ، لا مصادر التخريج .

انشاء قسم الحديث وعلومه فى كليات أصول الدين ، ثم الدراسات الاسلامية ، بجامعة الأزهر ، وأصبح التخريج منهجا أساسيا على طلاب وطالبات هذه الكليات الذين يلتحقون بهذا القسم ، بعد أن كان مقررا فقط على طلاب الدراسات العليا بنفس التخصص .

لهذا السبب نهض أساتذة القسم الأجلاء بتقديم خدمة جليلة للمسلمين كافة ، والباحثين فى السنة بوجه عام ، وطلاب قسم الحديث وعلومه بوجه خاص ، فنشطوا — بتوفيق الله تعالى — بالتأليف فيه ومن مؤلفاتهم نذكر :

١ — كتاب "التخريج ودراسة الأسانيد" للأستاذ الدكتور / عزت على عطية ، أستاذ الحديث وعلومه فى كلية أصول الدين بالقاهرة جامعة الأزهر .

٢ — كتاب "التخريج" للأستاذ الدكتور / عبد المهدى بن عبد القادر استاذ الحديث وعلومه فى كلية أصول الدين بالقاهرة — جامعة الأزهر .

٣ — كتاب "كشف اللثام" عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام صلى الله عليه وسلم ، وهو من أوسع ما كتب فى التخريج ، فهو عبارة عن جزئين برقم ايداع (١٩٨٤/٤٤٤٤) بدار الكتب المصرية ، للاستاذ الدكتور / عبد الموجود محمد عبد اللطيف أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة .

٤ — كما قام بالكتابة فى موضوع التخريج الاستاذ محمد عثمان الخشت ضمن أبواب كتاب "مفاتيح علوم الحديث ، وطرق تخريجه" .

٥ ـ كتاب "الوسيط في البحث والمصادر والتخريج" اعداد الاستاذة الدكتورة/ رجاء مصطفى حزين الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات ـ جامعة الأزهر ـ بالقاهرة .

وأنبه الى أن جهود أساتذة قسم الحديث وعلومه في كليـــات أصول الدين والدراسات الاسلامية بجامعة الأزهر مازالت متواصلـــــة في التأليف في موضوع التخريج ولايخلو كل جهد ـ ان شاء الله تعالى ـ من فوائد عظيمة .

أنواع المصادر المعتبرة عند المحدثين وبيان مفهومها :

من الأشياء التى تلزم المخرج معرفتها أنواع المصادر المعتبرة عند الأغلب من علماء الحديث وأئمته ، حتى يكون المخرج على بينة من أمره ، وحتى لايختلط عليه نوع [illegible] ، وحتى لايتوهم استواء مراد العلماء فى اطلاق الاصطلاحات عليها أو على بعضها (١) ونبين هذه الأنواع فيمايلى :-

١- الصحائف والأحاديث والنسخ هذه الألفاظ الثلاثة لمسمى واحد ويقصد بها تسجيل الحديث كاملا فى كراريس صغيرة .

٢- الأجزاء : وهى عبارة عن الكتب التى جمع فيها أحاديث شخص واحد من الصحابة ، ومن بعدهم الى زمن المؤلف ، أو التصنيف فى مطلب من المطالب المذكورة فى صفة الجامع ، كالعقائد أو الأحكام ، أو الرقائق .. الخ .

٣- التفسير : وهى مما يلحق بالمؤلفات الحديثية وتورد فيها أحاديث وآثار بأسانيدها ، على جهة الاستشهاد لتفسير آية من القرآن الكريم .

٤- الأبواب : وهى عبارة عن الكتب المقررة عن الكتب الطوال المصنفة فى الأحكام ، وعن مسانيد الصحابة ، وتحتوى على الأحاديث التى تهدف الى غرض معين أو تندرج تحت معنى واحد .

(١) راجع "كشف اللثام" جـ ١ ص ١٥٨ .

٥ ـ الأمالي : وهي أن يقعد عالم وحوله تلاميذه ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلامذه ، فيصير كتابا ويسمونه الاملاء والأمالي ، وطريقتهم فيه أن يكتب التلميذ في أول الصحيفة : هذا المجلس أملاه (فلان) بجامع أو مكان (كذا) يوم (كذا) ويذكر التاريخ ، ويورد المملي بأسانيده أحاديث وآثار ثم يفسر غريبها ، ويورد أيضا من فوائد الاسناد ماتيسر له .

٦ ـ المغازي والسير : وهي مايلحق بالمصادر الحديثية المحضة : وتحتوي على أحاديث وآثار بأسانيدها لمؤلفيها عند الحاجة الى ذلك .

٧ ـ الأطراف : وهي التي يقتصر فيها على ذكر طرف من الحديث يشير الى بقيته ، وقد تطورت فيما بعد حتى صارت احدى طرق التخريج بعد أن كانت قاصرة علي كتابة التابعين .

٨ ـ السنن : وهي المصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية ، وهي تكون قاصرة في الغالب على الحديث المرفوع ، مع جواز اطلاق الجوامع عليها ، مثل جامع الترمذي ، لاشتمالها على جميع أنواع الحديث الثمانية .

٩ ـ العوالي : وهي المصادر التي تروى فيها الأحاديث بالأسانيد العالية للمؤلف .

١٠ ـ الجوامع : وهو المصدر الذي اشتمل على جميع أنواع الحديث والتي اصطلح العلماء على أنها ثمانية ويلحق بها ما في معناها

وهى (العقائد ـ الأحكام ـ الرقائق ـ الفتن ـ الشمائل ـ الآداب ـ المناقب ـ التفسير) وجمعت فى قوله " عارف شامت ".

١١ـ القراءات : وتحتوى على أحاديث وآثار بأسانيدها الى المؤلف عند الحاجة الى ذلك ، وهى مايلحق بمصادر الحديث المحضة .

١٢ـ المصنفات : وهى المصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية ويورد فيها المرفوع والموقوف والمقطوع من فتاوى التابعين .

١٣ـ الزهد والتصوف : وهى المصادر التى تجمع أحاديث الزهد والرقائق وتكون بأسانيد مؤلفيها ويسمى "علم الأدعية والأوراد وعلم السلوك ".

١٤ـ اختلاف الحديث : وهى المصادر التى تذكر فيها الأحاديث .

١٥ـ الناسخ والمنسوخ : وهى مصادر تذكر فيها الأحاديث بأسانيد خاصة بمؤلفيها تحتوى على بيان ناسخ الحديث ومنسوخه .

١٦ـ الصحابة : وهى ما يلحق بالمصادر الحديثية وتحتوى على أحاديث وآثارا بأسانيدها الى مؤلفيها ، وتجمع أسماء الصحابة .

١٧ـ المسانيد : وهى المصادر التى تجمع مرويات كل صحابى على حده سواء كان الحديث صحيحا أو ضعيفا ، ومنهم من يقتصر على الصالح للحجة .

ومن العلماء من يقتصر فيها على صحابى واحد مثل مسند عائشة أو ابن عمر .. أو يقتصر على مرويات جماعة ، سواء كانوا مشتركين

في وصف واحد أم لا .

١٨ ـ الطبقات : وهي مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة ، وتشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ، ورواياتهم طبقة بعد طبقة ، وعصرا بعد عصر الى زمن المؤلف بأسانيدها خاصة بمؤلفيها .

١٩ ـ العلل : وهي المصادر التي تجمع بأسانيد خاصة بمؤلفيها الأحاديث التي بها علل خفية تقدح في صحة الحديث .

٢٠ ـ السنة : وهي عبارة عن المصادر التي تحتوي على أحاديث تحث على اتباع السنة ، أيضا بأسانيد خاصة بمؤلفيها .

٢١ ـ الفوائد : وهي مصادر اختار أصحابها مطلبا ما مما هو مذكور في صفة الجامع ، يصنفون فيه فوائد حديثية ، أيضا بأسانيد خاصة بمؤلفيها .

٢٢ ـ المسانيد المعللة : وهي مصادر تحتوي على الأحاديث التي في أسانيدها علل وهي مرتبة على ترتيب المسانيد .

٢٣ ـ المراسيل : وهي المصادر التي تحتوي على الأحاديث التي سقط منها الصحابي بأسانيد خاصة بمؤلفيها .

٢٤ ـ المسانيد وأبواب الفقه : وهي المصادر المؤلفة على اسماء الصحابة ثم رتبت فيه أحاديث كل صحابي على أبواب ، بأسانيد مؤلفيها .

٢٥ ـ المشيخات : وهي مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة ، وتشتمل على ذكر الشيوخ ، الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم وأورد فيها بعض مروياته عنهم .

٢٦ـ الشمائل : وهى المصادر التى تشتمل على أوصاف الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وسيرته ، و ، وحوت بعض الأحاديث بأسانيد مؤلفيها .

٢٧ـ المستخرجات : وهى المصادر التى تعنى باستخراج أحاديث مصدر ما من مصادر السنة باسناد آخر للمستخرج من طريق غير طريق صاحب الكتاب المخرج عليه ، فيجتمع معه فى شيخه أو فيمن فوقه .

٢٨ـ رواية الأكابر عن الأصاغر : وهى المصادر التى تحتوى على تلك الروايات بأسانيدها الى المؤلف ، وكذا مصادر الأصاغر عن الأكابر .

٢٩ـ المعاجم : وهى مايلحق بالمصادر الحديثية المحضة وهى تحتوى على أحاديث بأسانيد خاصة بمؤلفيها ، مرتبة على حروف المعجم أو الصحابة أو الشيوخ أو البلدان .

٣٠ـ المصاحف : وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة : وتعنى بالقرآن الكريم ، وماورد حوله من أحاديث بأسانيد مؤلفيها .

٣١ـ الأحاديث المسلسلة : وهى المصادر التى تورد الأحاديث التى تتابع رجالها على صفة من الصفات أو على حال من الأحوال قولا أو فعلا أو هما معا ، فى الاسناد أو المتن .. الخ .

٣٢ـ علوم الحديث : وهى مايلحق بالمصادر الحديثية المحضة ، وتحتوى على المسائل التى بواسطتها يعرف المقبول من المردود من الحديث ، وتحتوى على بعض الأحاديث المتصلة باسناد مؤلفيها .

٣٣ـ الأفراد : وهى المصادر التى تجمع الأحاديث التى تفرد بهـــا راويها عن كل الرواه ، ثقات أو غيرهم ، أو تفرد بها الثقـــة عن مثله ، أو تفرد بها الراوى عن آخر معين كقولهم : " لم يرويها عن فلان الا فلان " .

٣٤ـ المستدركات : وهى المصادر التى تجمع الاحاديث الـــــتى استدركها المؤلفون على مصدر أو مصادر معينة ، ولم تذكر فيهـا هذه الأحاديث مع استيفاءها شروطهم ، أو شروط واحد منهم . ويلحق بذلك مؤلفات (التجريد ـــ والمختصرات) (١) .

---

(١) راجع فى ذلك " كشف اللثام " جـ ١ ص ١٥٨ / ١٧٠ / كما يمكـــن مراجعة " مفتاح السنة " للشيخ عبد العزيز الخولى / " والرسالة المستطرقة " للامام الكتانى / و " مقدمة ابن الصلاح " لابى عمـرو بن الصلاح " / و " فتح المغيث " للسخاوى / " معرفة علـــــوم الحديث " للحاكم / " التخريج ودراسة الأسانيد " ص ٢٨ / ٣١ .

الفصل الثالث
مطالب التخريج

وللتخريج مطالب ، يلزم أن يكون المخرج على دراية بها ، حتى يتمكن من الدخول الى قاعة التخريج ، وهو عارف بمعالم الطريق التى لابد أن يسلكها — معرفة تقارب من الكمال ، الى غايته وهدفه المنشود .

وقبل البدء فى بيان ذلك أحب أن أقدم لطالب التخريج والباحث فيه نصيحة فى غاية من الأهمية ، بل هى مطلب من أهم مطالب التخريج كانت من نتاج عملى فيه ألا وهى الحرص على مصاحبة الصبر الذى لايفارق المخرج لحظة من عمله ، الا أصيب باليأس والاحباط .

فالصبر بكامل معانيه ، لابد أن يكون زاد المخرج فى حله وترحاله بين مختلف المصادر الحديثية رواية ودراية ، مع سعة الصدر ، والهمة العالية ، والعزيمة القوية الماضية . وعليه أن يستعين على ملازمة الصبر باستحضار محبته للنبى — صلى الله عليه وسلم — وحرصه الشديد على معاشرة أقواله وأفعاله وكل أحواله بل وأصحابه أيضا — رضوان الله عليهم — متمثلا بقول القائل :

أهل الحديث هموا أهل النبى

وان لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

ولأهمية هذا المطلب آثرت ذكره فى مقدمة مطالب التخريج .

هذا وعلى المخرج أن يكون عالما بمايلى :

١ _ ضرورة أن يثبت المخرج أكبر قدر ممكن من المعلومات حول مايخرج من أحاديث سواء مايتعلق بالاسناد أو المتن ، خاصة ماذكره أصحاب المصادر المختلفة من الأئمة الاجلاء .

٢_ اذا أردت تخريج حديث ليس مقيدا براو معين فعليك استيعاب طرقه من كل مصدر خرج فيه وعن كل من رواه من الصحابة . فتقول _ مثلا _ هذا الحديث رواه الأئمة عن أبى هريرة وجابر .
أما حديث أبى هريرة فأخرجه " فلان " _ من الأئمة _ مع ذكر اسم المصنف ، وعنوان الكتاب ، وعنوان الباب ورقم الجزء ورقم الصفحة ، ورقم الحديث ان وجد مع ذكر من أخرجه بعد ذلك .
ثم تقول أما حديث الصحابى " جابر " فأخرجه فلان وتذكر اسم المصنف وعنوان الكتاب ... الخ .

٣_ اذا أردت تخريج حديث لصحابى معين ، فأنت ملزم بهذه الرواية فقط دون غيرها أما ماورد عن غيره من الصحابة ، فانما يكون شاهدا له ، فيعتبر به فى الحكم على الحديث .

٤_ العمدة فى التخريج عند المحدثين أصل الحديث ، ولا يهم عندهم اختلاف الألفاظ فما دام الصحابى متحدا ، ومعنى المتن متحدا كله أو بعضه ، فهو حديثك ، فاذا وجدت المتن فيه بعض اختلاف فى الألفاظ فلا يضر .
واذا وجدت المتن متحدا فى جزء وهناك زيادة عندك أو فى الكتاب الذى تخرج منه ، فلا يضر ذلك ، يقول الامام الزيلعى فى كتابه " نصب الراية " :

" وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث فينظر من خرجه ، ولا يضره تغيير بعض ألفاظه ولا الزيادة فيه أو النقص (١) ... الخ .

كما يقول السخاوى : " ثم ان أصحاب المستخرجات غير متفردين بصنيعهم ، بل أكثر المخرجين للمشيخات والمعاجم ، وكذا الأبواب يوردون الحديث بأسانيدهم ، ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالبا بعزوه الى البخارى أو مسلم ، أو اليهما معا ، مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله ، ولذلك الأصل لا الألفاظ يعنى البيهقى " (٢) .

ويقول الحافظ زين الدين العراقى فى " المغنى " : " وحيث عزوت الحديث لمن خرجه من الأئمة فلا أريد بذلك اللفظ بعينه ، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه ، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات وحيث لم أجز ذلك الحديث ذكرت مايغنى عنه غالبا ، وربما لم أذكره " (٣) .

٥ — أن التخريج الكامل لايقتصر على المتن وانما يشتمل معه على تخريج رجال الاسناد ، وبيان حالهم ، وبيان معانى ألفاظ الحديث الغريبة ، بالاضافة الى تخريج الأحداث والتاريخ والأماكن ، وكذا أسماء المؤلفات من الكتب المصنفة .

---

(١) راجع كتاب " التخريج " أ . د / عبد المهدى عبد القادر ص ٢١ .
(٢) راجع كتاب " فتح المغيث " جـ ١ ص ٤١ .
(٣) راجع " المغنى " جـ ١ ص ٣ .

٦ — يلزم المخرج أن تكون دائرة معارفه بمصادر الحديث واسعة ، وكذا منهج كل مصدر .

٧ — على المخرج ألا يستعجل في الحكم على الحديث ، فلا يقدم على هذه الخطوة إلا بعد تخريج الحديث بطرقه ، وامعان النظر في الاسناد والمتن ، ثم معرفة المتابع والشاهد ، والنظر في أحكام العلماء على هذه الرواية في مصادر أخرى أو أحكامهم على سبيل روايته وهكذا فانه يتأهل بذلك للحكم على الحديث .

٨ — المعرفة بمنهج المصادر التي يستخدمها في تخريجه فان هذا المطلب يحقق له سرعة التوصل الى روايته الأصل ، فيعرف ان كان هذا المصدر مرتب على الأبواب أو المسانيد أو حروف المعجم أو الأطراف ... الخ (١) .

٩ — ومن مطالب التخريج انتقاء الصيغة المناسبة عند العثور على الحديث فيعزوه الى مصدره بحسب منهجه سواء كان العزو اجمالا أو تفصيلا ، بذكر المصدر والكتاب والباب والجزء والصفحة ورأى صاحب المصدر في روايته ، وبيان جهة الاتفاق والاختلاف اللفظي في المتن .

١٠ — ومن المطالب التي يلزم المخرج التنبيه لها هي الدقة في استخدام الرموز ، ففي بحثه الخاص عليه أن يقدم بيانا بالرموز التي يستخدمها ، سواء اتبع في ذلك صاحب مؤلف في رموزه أو كانت

---

(١) محاضرة في التخريج للاستاذ الدكتور/ محروس رضوان أستاذ الحديث وعلومه - كلية أصول الدين بالقاهرة

رموزا خاصة به فلا مشاحة في الاصطلاح ، وعليه أيضا عند نقل رموز الغير أن ينبه على المقصود بها عند هذا الغير ، فربما اختلفت هذه الرموز من مصدر لآخر كلها أو بعضها .

١١ــ وعلى المخرج أن يرتب المصادر حسب صحتها عند التخريج فلا يقدم ــ مثلا ــ كتابا على الصحيحين ، ولا يقدم صحيح الامام مسلم على صحيح الامام البخاري لاتفاق جمهور العلماء على تقديم صحيح البخاري على مسلم فلم يخالف في ذلك سوى علماء المغاربة .

١٢ــ وعلى المخرج أن يتنبه الى احتمال اختلاف العلماء في الحديث من حيث اللفظ (١) ، فقد أجاز العلماء الرواية بالمعنى فلا يلزم من وجوده عند امام بلفظ ، وجوده عند آخر بنفس اللفظ الا في المختصرات ، ومثال ذلك لا يلزم عند بيان اتفاق البخاري ومسلم في حديث الاتفاق في لفظ الحديث .

---

(١) راجع "التخريج" ص ٢٠ ، ٢١ / "كشف اللثام" جـ ١ ص ١٧٣ ومابعدها .

من مصطلحات العزو عند أئمة الحديث :

اشتهر عند كثير من الأئمة الذين خرجوا أحاديث المتقدمين استعمال ألفاظ عند عزو الحديث إلى مصدره ، إجمالا نذكر طائفة منها فيما يلي :

١ ـ الشيخان ، أو صاحبا الصحيح ، أو الإمامان المراد بهما البخاري ومسلم ، وعند الاطلاق يقصد صحيحيهما ، وكذا قولهم " متفق عليه " . وقال القاضي ابن رشد الحفيد في " بداية المجتهد " " متى قلت ثابت " فانما أعني به ما أخرجه البخاري أو مسلم أو ما اجتمعا عليه " (١) .

٢ ـ الثلاثة أو الأربعة الا ابن ماجة أو رقم (٣) فالمراد الأئمة أبو داود والترمذي والنسائي أي في سننهم عند الاطلاق ، والنسائي في المجتبى ، وكذا قال ابن حجر في بلوغ المرام " (٢)

٣ ـ اخرجه الأربعة أو رقم (٤) ، أو أصحاب السنن ، فيراد بهم (أبو داود ، والترمذي ، والنسائي وابن ماجة ، في سننهم ، وهي تختلف عن كتب الأئمة الأربعة أرباب المذاهب الفقهية) .

٤ ـ أخرجه الخمسة : يراد بهم (البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي) .

٥ ـ أخرجه الستة : يراد بهم الخمسة السابقون بالاضافة الى ابن ماجة قال الكتاني : " فمنها ـ أي من كتب السنة ـ ماينبغي لطالب الحديث البداءة به وهو أمهات الكتب الحديثية وأصولها

(١ ، ٢) انظر (بداية المجتهد) جـ١ ص ٦٧ / " كشف اللثام " جـ١ ص ٢١٦ / " نيل الأوطار " جـ ١ ص ١٢ ، " سبل السلام " جـ ١ ص ١٢ ، ١٣ .

وأشهرها وهي ستة (البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة — أي الصحيحين والسنن الأربعة — ثم قال : وهي — أي سنن ابن ماجة — التي كملت بها الكتب الستة ، وأول من أضافه الى الخمسة مكملا به الستة ابن طاهر المقدسي في " أطراف الكتب الستة " له وكذا في " شروط الأئمة الستة " له ، ثم الحافظ ابن سرور المقدسي في " الكمال في أسماء الرجال " أي رجال الكتب الستة الذي هذبه " المزي " في كتاب " تهذيب الكمال " وقال أيضا : على ذلك أصحاب الأطراف والرجال والناس . ومنهم من جعل السادس الموطأ كالعبدري في كتابه " التجريد " وابن الأثير في كتابه " جامع الأصول " . وقال قوم من الحفاظ منهم ابن الصلاح والنووي ، وصلاح الدين العلائي ، والحافظ ابن حجر ، لو جعل مسند الدارمي سادسا كان أولى "(١).

٦ — أخرجه السبعة : قال الكتاني : "ومنهم من جعل الأصول سبعة فعدمنها زيادة على الخمسة كلا من الموطأ وابن ماجه ، ومنهم من أسقط الموطأ وجعل بدله سنن الدارمي "(٢) ، وفي " المنتقى " لابن تيمية (البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي

---

(١) " الرسالة المستطرفة " للامام الكتاني ص ١٠ ، ١١ ، بتصرف.
(٢) " الرسالة الكتاني " ص ١١ / راجع أيضا " أعلام المحدثين " ص ٢٧٩ / ٢٨٠ .

٦ ــ أخرجه السبعة : قال الكتاني : "ومنهم من جعل الأصول سبعة فعدمنها زيادة على الخمسة كلا من الموطأ وابن ماجة ، ومنهم من أسقط الموطأ وجعل بدله سنن الدارمي " (١) وفي " المنتقى " لابن تيمية (البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ــ أي في كتبهم الصحيحين والمسند والسنن " " (٢).

٧ ــ أخرجه الجماعة : وهم السبعة السابقون قال ابن تيمية في "المنتقى" " والعلامة لما رواه البخاري ومسلم أخرجاه ، ولبقيتهم ــ يعني أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وأحمد بن حنبل في كتبهم ــ رواه الخمسة ــ ولهم سبعتهم رواه الجماعة " (٣).

٨ ــ أخرجه الثمانية : فيزاد على ما سبق أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي م (٤٨٨) صاحب كتاب (الجمع بين صحيحي البخاري ومسلم) (٤).

٩ ــ الأئمة التسعة فيزاد الامام أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني م (٤٢٥) صاحب " جامع البرقاني) أو أبو مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقي صاحب (جامع الدمشقي) (٥).

---

(١) أنظر " نيل الأوطار " للشوكاني جـ ١ ص ٨ بتصرف " سبل السلام " جـ ١ ص١٢ ، ١٣.

** والمراد بالمتفق عليه عند ابن تيمية الثلاثة (البخاري ومسلم وأحمد) قال الامام الشوكاني في " نيل الأوطار " المشهور عند الجمهور أن المتفق عليه هو ما اتفق عليه الشيخان ، من دون اعتبار أن يكون معهما غيرهما ، والمصنف ــ يعني ابن تيمية ــ قد جعل المتفق عليه ما اتفقا عليه وأحمد ولامشاحة في الاصطلاح " .

انظر نيل الأوطار جـ ١ ص١٢.

(٢) انظر " نيل الأوطار " جـ ١ ص١٢.

(٣) انظر " كشف اللثام " جـ ١ ص ٢١٨ بتصرف.

(٤) المرجع السابق جـ ١ ص ٢١٨ بتصرف.

١٠ـ الأئمة العشرة : يراد البرقاني في "جامعة ، والدمشقي أيضا في "جامعه" (١) .

وينبغي على المخرج أن يتنبه الى أن هذه المصطلحات تختلف من مجال لآخر ، فإذا قيل في التاريخ الاسلامي أو سيرة الصحابة "الشيخان" فإنما يراد بهما سيدنا أبي بكر الصديق وسيدنا عمر ابن الخطاب ــ رضي الله عنهما ــ فلكل مجال مصطلحاته الخاصة به ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

وكما اعتنى العلماء بتخريج نصوص الأحاديث بأسانيدها ، اعتنى بعض أفاضل العلماء بتخريج الأسماء لبيان ما وقع فيها تصحيفه، وكذا تخريج بعض ألفاظ الحديث ، لنفس السبب ، وهو ما عسى أن يكون قد أصابها من تصحيف أو تحريف وهو قليل ، وقد ألف في ذلك القاضي عياض اليحصبي كتابا قيما تعرض فيه للأسماء والكنى والألقاب وبعض ألفاظ الأحاديث ، وسماه "مشارق الأنوار على صحيح الآثار" . وأيضا ألف أبو القاسم خلف بن يشكول م (٥٧٨) كتابا في مبهمات الأسماء في المتون وسماه : "غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة" .

قال الامام الصنعاني (.. وذلك أن في ذكر من أخرجه عدة نصائح للأمة منها : بيان أن الحديث ثابت في دواوين الاسلام ومنها أنه قد تداولته الأئمة الأعلام ، ومنها أنه تتبع طرقة ويبين

---

(١) المرجع السابق جـ ١ ص ٢١٩ بتصرف / وعزا ذلك الى "مفتاح دار السعادة" جـ ٢ ص ١٤٠ .

(٢) انظر "مشارق الأنوار" جـ ١ ص ٦ .

مافيها من مقال من تصحيح وتحسين واعلال ، ومنها ارشاد المنتهى أن يراجع أصولها .. " (١).

أركان علم التخريج :

للتخريج أركان يقوم عليها هي :

١- مخرج -بكسر الراء - وهو الباحث عما يوجد في مختلف المصادر من رواية أو أكثر لما بين يديه من حديث .

٢- مصدر للتخريج : وهو الكتاب الذي جمع فيه إمام من أئمة الستة من الأحاديث النبوية الشريفة ، سواء من المتقدمين ، أو من أعمال المتأخرين التي يسترشد بها في تخريج الحديث .

٣- الأصل . وهو الحديث الذي بين يدي الباحث ، والمراد تخريج رواياته من مختلف المصادر المعتبرة ، وعند فراغ البحث عنه يمكن أن يقال عنه " هذا الحديث مخرج من كتب السنن " .

٤- المخرج -بفتح الراء- ويطلق على الرواية المخرجة من المصدر ، والتي يقال فيها هذه " رواية مخرجة من كتاب كذا " أو " أخرجها فلان " .

٥- الصيغة : وهي عبارة عن اللفظ الذي يتم به بيان النسبة والعلاقة بين الأصل والرواية المخرجة من المصدر (المقابلة) . أي بيان درجة الاتفاق أو التقارب أو الاختلاف .

---

(١) انظر " سبل السلام " جـ ١ ص ١٠ بتصرف .

٦ـ التخريج : وهو هيئة البحث عن مقابل للرواية الأصل في مختلف المصادر ، أو الكتب التي يستعان بها للوصول الى الرواية المقابلة وهو بهذه الغاية يختلف عن الاعتبار والذي يكون مقصده وجود متابع أو شاهد .

بيان العلاقة بين الحديث الأصل ومقابله وصيغ العزو :

ينبغي على المخرج تحري الدقة في بيان العلاقة بين الحديث الأصل الذي بيده ، وبين ما يقابله من روايات في مختلف المصادر الحديثية وذلك لا يتم الا باختيار الصيغة المناسبة عند العزو ، نظرا لاختلاف أحوال المرويات أو اتفاقها في اللفظ وغيره . فالناظر في كتب المتقدمين ، يجد أنهم قد اعتنوا بذلك تمام الاعتناء ، ويظهر ذلك بوضوح في "صحيح الامام مسلم" وعند الامام النسائي في "سننه" ومن أمثلة ذلك :

أولا : في حديث جبريل الذي أخرجه الامام مسلم في "كتاب الايمان باب لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب"(١) ، يقول بعد أن ذكر رواية شيخه عبيد الله بن معاذ العنبري إلى نهايتها حدثني محمد بن عبيد الغبري وأبو كامل الجحدري وأحمد ابن عبدة قالوا حدثنا حماد بن زيد عن مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر قال : لما تكلم معبد بما تكلم به في شأن القدر أنكرنا ذلك قال : فحججت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حجة . وساقوا الحديث بمعنى حديث كهمس وإسناده وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف " . فقوله : "وساقوا .. الخ " هو عبارة عن بيان العلاقة بين حديث شيخه العنبري الذي يعتبر هو الأصل وبين رواية الغبري وغيره فبين أن الثانية

---

(١) انظر "صحيح الامام مسلم" ج ١ ص ١٥٠ ، ١٦١ .

بمعنى الأولى أى هناك اختلاف فى الألفاظ بينهما ، كما أن بينهما زيادة ونقصان أحرف .

** وفى رواية شيخه محمد بن حاتم التى أوردها بعد رواية شيخه الغبرى مباشرة ، يقول بعد سرد الاسناد : " فاقتص الحديث كنحو حديثهم عن عمر رضى الله عنه عن النبى — صلى الله عليه وسلم — وفيه شئ من زيادة ، وقد نقص منه شيئا .

** وفى رواية شيخه حجاج بن الشاعر يقول بعد ذكر الاسناد " بنحو حديثهم " .

** وفى " باب اثبات القدر " (١) من " كتاب الايمان " يذكر حديث " جبريل " عن طريق شيخه أبو بكر بن أبى شيبة وشيخه زهير بن حرب جميعاً عن ابن عليّة ٠٠ من طريق أبى هريرة ثم يورد طريق شيخه محمد بن عبد الله بن نمير ويقول — دون ذكر المتن — بهذا الاسناد " مثله " غير أن فى روايته : اذا ولدت الأمة بعلها يعنى السرارى " .

ومن هذا نرى أن الامام مسلم رحمه الله تعالى حرص على بيان مدى تطابق ألفاظ الحديث الواحد بين رواياته المختلفة أو اختلافها أو زيادتها أو نقصانها وذلك بالتعبير تارة بلفظ " الاتفاق فى المعنى " وتارة بلفظ " نحو " وتارة بلفظ " مثله " وتارة بالاشارة الى الاختلاف اجمالا أو تفصيلاً كقوله " غير أن فى روايته كذا ٠٠٠) ، فهذه صيغ للمتقدمين فى الموازنة بين الروايات المتعددة .

(١) المصدر السابق جـ ١ ص ١٦١ ، ٦٤ .

ثانيا : نجد في كثير من المواضع في " سنن الامام النسائي المجتبى " ذكره لرواية أو أكثر تحت باب من الأبواب ، ثم يعقب على هذه الرواية أو الروايات ، بعقد عنوان خاص لما ورد من روايات مختلفة مع سابقتها في الاسناد أو المتن وذلك بصيغة اجمالية كقوله : " في كتاب القسامة " ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل فيه ".(١) وذلك في "باب تبرئة أهل الدم في القسامة "(٢).

ومما يلاحظ هنا أنهم لا يعتمدون على ذكر مصدر كتابي ، وإنما يعتمدون على أسانيدهم الخاصة المتصلة بالرجال إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وذلك بذكر راو بارز في الاسناد أو بذكر الصحابي .

ثالثا : عند الامام أبي داود في " سننه " نجد طريقة غاية في الدقة والتحري ، ففي " باب رجم ماعز بن مالك " من " كتاب الحدود " بعد ذكر رواية لشيخه الحسن بن علي رقم (٤٤٢٨)(٣) يذكر له رواية ثانية وهي رقم (٤٤٢٩) يقول فيها : " حدثنا الحسن بن علي ، ثنا أبو عاصم ، ثنا ابن جريج قال : أخبرنا أبو الزبير ، عن ابن عم أبي هريرة ، عن أبي هريرة ، بنحوه زاد واختلفوا ،

---

(١) انظر " سنن الامام النسائي " جـ ٨ ص ٧ .
(٢) انظر " سنن الامام النسائي " جـ ٨ ص ٥ .
(٣) انظر " سنن أبي داود " جـ ٤ ص ١٤٨ .

فقال بعضهم : ربط الى شجرة ، وقال بعضهم : وقف " (١)
فهذه أيضا طريقة أو حالة من حالات التخريج دالة على الدقة والتحرى فى الرواية الواحدة الواردة من طريقين . وممن أراد الاستقصاء أو التتبع فانه يجد الكثير عند المتقدمين ، فإنهم لم يدخروا جهدا فى العناية بأحاديث النبى -صلى الله عليه وسلم .

أما طريقة عزو الحديث بعد المتقدمين فقد كان اجماليا بذكر اسم المؤلف مع بيان بعض الألفاظ المختلف فيها بالتنصيص عليها مثاله :

أ - قال ابن عبد الهادى : بعد أن ذكر حديث القطة المروى عن كبشة و .ه قول أبى قتادة : ان رسول الله -صلى الله عليه وسلم - قال : انها ليست بنجس ، انما هى من الطوافين عليكم - أو الطوافات ".
" لفظ الترمذى وغيره يقول "والطوافات " رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وغيرهم . وقال الدارقطنى " رواته ثقات معروفون "وقال الحاكم "وهذا الحديث مما صححه مالك واحتج به فى الموطأ ومع ذلك فإن له شاهدا بإسناد صحيح " (٢).

---

(١) المرجع السابق جـ ٤ ص ١٤٨ .
(٢) راجع كتاب ابن عبد الهادى " المحرر فى الحديث " كتاب الطهارة باب المياه جـ ١ ص ٨٨ ، ٨٩ ط دار المعرفة / ١٩٨٥م .

فهذا نوع من التخريج تعرض لذكر مواضع الحديث بذكر أصحاب المصنفات ، مع تعليقات بعضهم على الحديث ، ولكن لم يذكر الكتاب أو الباب أو الجزء أو الصفحة ونحو ذلك .

ب ـ وقد ورد الاشارة إلى الزيادة والنقصان في تخريج أحاديث " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " للحافظين العراقي وابن حجر ، مع التعرض إلى الاسناد بذكر بعض ماورد في الرجال : جاء في " كتاب العلم / باب في ذم الكذب " : "وعن أسماء بنت يزيد قالت : فقلت : يارسول الله ان قالت إحدانا لشئ نشتهيه لا أشتهيه بعد ذلك كذبا ، قال : ان الكذب يكتب كذبا حتى تكتب الكذيبة كذيبة " . رواه أحمد والطبراني في الكبير في حديث طويل ، وفي إسناده أبو شداد عن مجاهد قال في الميزان : لم يرو عنه سوى ابن جريج ، قلت قد روى عنه يونس بن يزيد الأيلي في هذا الحديث في المسند فارتفعت الجهالة(١).

جـ ـ وفي " سبل السلام " للامام الصنعاني " شرح بلوغ المرام " للامام ابن حجر نجد نوعا من التخريج ، ويصاحبه التعليق على الحديث والرواة مثاله في الحديث رقم (٩) في "كتاب الوضوء من كتاب الطهارة " .

"(وعن عثمان رضي الله عنه) هو أبو عبيد الله عثمان بن عفان الأموي القرشي أحد الخلفاء وأحد العشرة . أسلم في أول الإسلام وهاجر إلى الحبشة الهجرتين ، وتزوج بنتي النبي

---

(١) راجع " مجمع الزوائد " جـ ١ ص ١٤٢ ط . مكتبة القدسي .

ـ صلى الله عليه وسلم ـ رقية أولا ، ثم لما توفيت زوجه النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بأم كلثوم . استخلف في أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين ، وقتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجة الحرام سنة خمس وثلاثين ، ودفن ليلة السبت بالبقيع ، وعمره اثنتان وثمانون سنة وقيل غير ذلك (أن النبي صلى الله عليه وسلم ـ كان يخلل لحيته في الوضوء) . أخرجه الترمذي ، وصححه ابن خزيمه (١) .

والحديث أخرجه الحاكم والدارقطني وابن حبان من رواية عامر بن شقيق عن أبي وائل قال البخاري حديثه حسن . وقال الحاكم لانعلم فيه ضعفا بوجه من الوجوه هذا كلامه ، وقد ضعفه ابن معين ، وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلي وعمار . قال المصنف : وفيه أيضا عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي أمامة وابن عمر وجابر وابن عباس وأبي الدرداء ، وقد تكلم على جميعها بالتضعيف إلا حديث عائشة . وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ليس في تخليل اللحية شئ ، وحديث عثمان هذا دال على مشروعية تخليل اللحية ، وأما وجوبه فاختلف فيه ... "(٢) .

---

(١) وهذا تخريج ابن حجر " سبل السلام " جـ ١ ص ٤٨ .

(٢) انظر " سبل السلام " للامام الصنعاني (١١٨٢) هـ جـ ١ ص ٤٨ ط " مكتبة الرسالة الحديثة " .

وفي هذا النص نجد أمورا كثيرة : منها التخريج الاجمالي لمواضع الحديث ، ومنها الدلالة على رواياته بذكر الرواة من الصحابة ، والإشارة إلى حكم العلماء على أسانيد الحديث ورواياته المختلفة ، ومنها الترجيح بين الروايات حيث رجح الحاكم رواية السيدة عائشة على غيرها .

د — جاء في مقدمة " نيل الأوطار " للامام الشوكاني (١٢٥٥) في التعريف به " هذا الشرح اشتمل على مزايا قَلَّ أن توجد في غيره من الكتب المؤلفة في بابه منها أنه تعرض لتخريج الحديث ، وبيان طرقه واختلاف ألفاظه ، وماقيل فيه من صحة أو ضعف ، وسبب ضعفه ، وأقوال أئمة هذا الشأن فيه وابداء رأيه في ذلك وقد اعتمد في ذلك غالبا على كتاب " تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير " لابن حجر العسقلاني . ومنها كشف معاني ألفاظ الحديث ، وأقوال علماء اللغة فيها .. الخ "(١) .

فهذا بيان أيضا لعملية التخريج وماينبغي أن تكون عليه عند الامام القاضي محمد بن علي الشوكاني ، والتي انتهجها في " نيل الأوطار " .

ومن تتبع مصادر المتقدمين ، ومراجع الخلف سيجد — إن شاء الله تعالى — كثيرا من أساليب التخريج وصيغ التعبير عن أحوال

---

(١) انظر مقدمة " نيل الأوطار " جـ ١ ص ج ط . دار الحديث .

الروايات المتعددة ، حرصا منهم على بقاء سنة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وتشريعاته وأحكامه ، صافية كالماء الزلال ، ونقية ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، إلى ما شاء الله تعالى .

نستخلص مما سبق أن للرواية المقابلة للأصل أحوال ، تظهر من تتبع صنيع المتقدمين من العلماء ، وكذا ما ورد في دور التهذيب ، والترتيب لدى الخلف ، ولكي تتضح العلاقة بين الحديث الأصل وما يقابله من روايات لابد من استخدام صيغ تبين ذلك بوضوح . وفيما يلي نذكر طائفة من أحوال التخريج والصيغ المستخدمة في ذلك :

١ـ مجيء الرواية المقابلة للأصل متفقة معه في اللفظ تمام الاتفاق ، وصيغتها " أخرجه فلان بلفظه " أو " رواه فلان بلفظه " .

٢ـ مجيء الرواية المقابلة للأصل متفقة معه بلفظ متقارب ويقصد بالقرب ايراد ألفاظ تؤدي نفس المعنى للألفاظ التي في الحديث الأصلي مثل (ضفدت ـ سلسلت) . أو باختلاف بعض الحروف بزيادة أو نقص ، بحيث يحتاج إدراك الفرق بين الحديثين إلى شيء من التأمل .
وصيغة ذلك " أخرجه فلان بألفاظ متقاربه " .
أو رواه فلان بنحوه ، أو أخرجه فلان بنحوه .

٣ ـ مجيء الرواية المقابلة للأصل متفقة معه في المعنى بلفظ مختلف ـ وصيغة العزو أن تقول " أخرجه فلان بلفظ مختلف أو رواه فلان بلفظ مختلف ، أو: لفظ فلان كذا " .

٤ ـ مجيء الرواية المقابلة للأصل بزيادة عليه ، فيصبح الأصل جزءا من المقابل ، فينبغي على المخرج في هذه الحالة أن يشير إلى

هذه الزيادة أيضا فى تخريجه ، ولها من الصيغ (أخرجه فلان وهو جزء حديث عنده ، أو رواه فلان وهو جزء حديث عنده ، أو أخرجه أو رواه فلان بزيادة كذا " مع الإشارة أيضا إلى ما اتفقت فيه الرواية المقابلة مع الأصل إن كان باللفظ أو بلفظ متقارب أو بلفظ مختلف . مثل " أخرجه فلان بلفظه وهو جزء حديث عنده ، أو أخرجه فلان بلفظ متقارب وهو جزء حديث عنده ، أو أخرجه فلان بلفظ مختلف وهو جزء حديث عنده " .

٥ ـ كون الرواية المقابلة جزءا من الأصل ، ولها من الصيغ " أخرجه فلان مقتصرا على الشطر الأول أو الآخر ورواه فلان مقتصرا على الشطر الأول أو الآخر مثلا ، أو أخرجه فلان مقتصرا على كذا مع الإشارة الى الإتفاق فى اللفظ أو التقارب أو الاختلاف فى هذا الشطر .

٦ ـ عدم مجئ رواية مقابلة ولها من الصيغ (تفرد به فلان ، أو الحديث انفرد به ، أو الحديث انفرد بإخراجه فلان ، أو الحديث لم يروه إلا فلان)[1] وهكذا .

وبعد فهذه مجموعة من الحالات التى تقابل المخرج أثناء تخريجه مع ما يناسبها من صيغ فاليهتم بها المخرج .

---

(١) راجع (كشف اللثام) جـ ١ ص ١٧٧ / ٢١٤ ، وقد أورد فى هذا الموضع احدى وعشرين حالة بصيغ متعددة لكل حالة من الحالات وربما تداخلت بعض الحالات بعضها فى بعض على سبيل التجاوز ، كالألفاظ المتقاربة فيما كان بلفظه ، أو فيما كان بلفظ مختلف وهذا أيضا ما دلتنى التجربة الخاصة عليه فى عمل " الماجستير " و " الدكتوراه " وأخذا بالتلقى من أساتذتى الأجلاء .

مايلحق بالمصطلحات السابقة :

ومما يلحق بالمصطلحات سابقة الذكر (المسند ـ المعجم ـ المسانيد ـ المعاجم ـ السنن ـ الصحاح الستة) وهي مما ينبغي للمخرج أن يكون على دراية بها لاعتراضها اياه حال نظرة فيما بين يديه من كتب . " فقد يعزوا الحديث إلى مصدر واحد أو عدة مصادر دون ذكر المؤلف ، أو تحديد المصدر أو المصادر . تحديدا تاما ويقصدون بذلك ما اجتمع عليه الأئمة في صيرورة هذا الإطلاق ـ أو ارتباطه في ذهن السامع أو القارئ ـ من أنه اذا أطلق ذلك دون قيدا تصرف إلى مصدر معين أو مصادر معينة (١) .

وفيمايلي مفهوم هذه المصطلحات :

١ـ المسند : دون قيد ينصرف إلى " مسند الامام أحمد بن حنبل " .

٢ـ المعجم : دون قيد ينصرف إلى " معجم الطبراني الكبير " " وهو أكبر معاجم الدنيا ، واذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد وإذا أريد غيره قيد ، قاله الكتاني (٢) .

٣ـ المسانيد : دون قيد ينصرف إلى " مسند الإمام أحمد ، ومسند أبي يعلى ، ومسند الدارمي ومسند البزار ، وإذا قيل المسانيد العشر بهذا القيد فيراد بها " مسند أبي داود الطيالسي ، ومسند الحميدي ، ومسند مسدد بن مسرهد ، ومسند محمد بن

---

(١) راجع " كشف اللثام " جـ ١ ص ٢١٥ بتصرف .

(٢) انظر " الرسالة المستطرفة " ص ١٠١ .

يحيى العدني ، ومسند إسحاق بن راهويه ، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة ، ومسند أحمد بن منيع ، ومسند عبد بن حميد ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة ، ومسند أبي ليلى الموصلي ، إلى غير ذلك (١).

وإذا قيد المسانيد الثمانية بهذا القيد : كان المراد ـ كما يقول الكتاني في الرسالة (مسند ابن أبي عمر العدني ، ومسند أبي بكر الحميدي ، ومسند مسدد بن مسرهد ، ومسند الطيالسي، ومسند ابن منيع ، ومسند ابن أبي شيبة ، ومسند عبد بن حميد ، ومسند الحارث بن أبي أسامة (٢).

٤ـ المعاجم : دون قيد ينصرف إلى " المعجم الكبير ، والأوسط ، الصغير " للطبراني .

٥ـ السنن : فإنها ينصرف عند إطلاقها إلى الأربعة (سنن أبي داود ، وسنن النسائي وسنن ابن ماجه) (٣).

٦ـ الصحاح الستة : فانه عند إطلاقها يقصد البعض بها " الصحيحين والسنن الأربعة ـ أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة) (٤)

وهناك من المصطلحات الخاصة في بعض المصنفات لبعض الأئمة تظهر بسبر هذه الكتب .

---

(١) انظر المرجع السابق ص ١٢٧ بتصرف .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٨ بتصرف .

(٣) راجع " الرسالة المستطرفة " ص ٨ ، ٩ ، ١٠ / " أعلام المحدثين " ص ٢٧٩ / راجع أيضا " سبل السلام " جـ ١ ص ١٢ ، ١٣ / " كشف اللثام " جـ ١ ص ٢١٥ .

(٤) راجع " كشف اللثام " جـ ١ ص ٢١٦ ، بتصرف . وهذا الاطلاق على جهة التجوز ، والا فان السنن بها الصحيح والحسن والضعيف وانتقد على ابن ماجة بعض المناكير من الأحاديث . راجع شروط الأئمة الستة ص ١٩ ط مكتبة عاطف .

الفصل الرابع

يشتمل هذا الفصل على موضوعين :

أ ـ بيان أنواع التخريج ، المستنبطة من مصادر السلف ومراجع الخلف.
ب ـ في كيفية التخريج وبيان أساليبه تبعا لمناهج المصنفين.

أولا ـ بيان أنواع التخريج :

مما ينبغي أن يعلم أن هذه الأنواع إنما ترجع إلى الاستنباط من مصادر السابقين سلفا وخلفا ، وصنيعهم في مؤلفاتهم حتى القرن الرابع عشر الهجري ومطلع القرن الخامس عشر الهجري ، وعلى هذا يمكن ذكر الأنواع الآتية للتخريج :

النوع الأول : وهو التخريج المختصر وله صور متعددة :

منها : الاقتصار في التخريج على الراوي الأعلى (الصحابي) وهو الذي تنتهي إليه الطريق ، وهذا مسلك المتقدمين ، لاعتمادهم على الأسانيد المستقلة بهم ، ونجد ذلك بوضوح عند "الإمام الترمذي" في "سننه" فإنه بعد أن يخرج حديث الباب يقول وفي الباب عن فلان وفلان .. إشارة إلى أن للحديث طرق أخرى فيخرجه بذلك عن حد الغرابة . أو يقول "لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

ومنها : ما يكون بذكر الكتاب أو صاحبه شهرة لكتابة ، سواء استخدم الرمز في ذلك أو ذكره باسمه مع ذكر الراوي الأعلى (الصحابي) ودرجة الحديث ويوجد ذلك في مصنفات الأئمة مثل السيوطي في الجامع الصغير فهو يقول عند حديث "إن خياركم أحسنكم

قضاء)(حم خ ن) عن أبى هريرة (صح)[١] .
فهو يقصد بذلك أن الحديث أخرجه أحمد فى مسنده والبخارى
فى صحيحه ، والنسائى فى سننه وذلك عن أبى هريرة أمـــا
درجة الحديث فقد أشار الى أنه حديث "صحيح" برمـــز
(صح) .

ومنهـا : الصورة المختصرة للتخريج للاشارة إلى مصادر الحديث بلفظ
مجمل مصطلح عليه[٢] نحو قولهم (رواه أو أخرجه أصحـاب
السنن ، أو الصحيحان أو أخرجه الستة أو السبعة)ونحـــو
ذلك من الألفاظ ، ونجد ذلك فى "المنتقى" لابن تيميـة
وكتاب "بلوغ المرام" للحافظ ابن حجر العسقلانى وغيرها .
ويمكن أن يطلق على هذا النوع التخريج المختصر أو الاجمالى
وهذا النوع يلجأ إليه الكثير من المؤلفين من غير أهل الحديث
حتى عصرنا هذا .

النوع الثانى : وهو يشتمل على نوع من التفصيل عما قبله ، وذلك بذكـــر
"اسم الكتاب أو مؤلفه والباب والراوى" ، وذلك نحو ماورد فى كتـــاب
"هداية البارى الى ترتيب أحاديث البخارى" للشيخ عبد الرحيم بن عنبـر
الطهطاوى .
وهذا النوع أيضا بما فيه من تفصيل جزئى يلحق بسابقه وهو المختصر الاجمالى .

---

(١) راجع "الجامع الصغير" حرف الألفاظ جـ ١ ص ٩٠ للامـــام
السيوطى ط . دار الفكر .
(٢) راجع "نيل الأوطار" جـ ١ ص ٢٢٩ .

النوع الثالث : وهو التخريج الوافي المعتدل : ويعتمد فيه المخرج على ذكر اسم المصنف ـ بفتح النون المشددة ـ ومؤلفه واسم الكتاب والباب (ان كان مصنفا على الأبواب) . ولانتشار الطباعة ـ فإنه يذكر الجزء والصحيفة . والراوي الأعلى (الصحابي) ، ورقم الحديث إن كان في نسخة (مرقومة) . وقد يتبعه ببيان درجة الحديث عند العلماء السابقين من الصحة وغيرها .

وهذا النوع من التخريج يلاحظ أنه منهج الكثيرين من المشتغلين بالسنة النبوية الشريفة (١) وطائفة من الملتزمين من غيرهم ممن تتصل مؤلفاتهم ومصنفاتهم بالسنة النبوية من حيث كونها شرعا ودينا تنظم كل جوانب الحياة المختلفة المتصلة بالفرد والجماعات .

النوع الرابع : وهو تخريج الخاصة من المحدثين والباحثين في السنة النبوية الشريفة . ويتعرض الباحث في هذا النوع إلى بيان أحوال الرواة بيانا تفصيليا ، من حيث مقارنة الأسانيد بعضها ببعض ، لمعرفة المتصل والمنقطع ، ونقد رجال الأسانيد ، وبيان منزلتهم من الجرح

---

(١) راجع "صحيح ابن خزيمة" تحقيق أ . د / محمد مصطفى الأعظمي . "مصابيح السنة" للامام البغوي تحقيق د . يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، الأساتذة / محمد سليم ابراهيم سمارة ، وجمال حمدي الذهبي ط : دار المعرفة بيروت لبنان . ط . الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م . وقد قاموا أيضا : بتحقيق كتاب : المحرر في الحديث للحافظ شمس الدين بن عبد الهادي المقدسي ط . دار المعرفة ط . الأولى ١٤٠٥ / ١٩٨٥م .

والتعديل ، والاشارة إلى مايعتبر به الأصل الذى بيده ، أو يكون شاهدا له ، مع العناية بتعليق العلماء .

كما يتعرض الباحث فى هذا النوع إلى مقارنة المتون بعضها ببعض ، مع الاشارة إلى الزيادة والنقصان فيها ، وإزالة مابين الروايات من تعارض ، وبيان الألفاظ الغريبة فى المتن ، كل ذلك مع إدراج حالة النوع الثالث فيه (١) .

والناظر فى كتاب " فتح البارى " شرح صحيح البخارى يجد لذلك نماذج كثيرة يطيل فيها حتى كأنه استوعب طرق الحديث ولاعجب فانه قدم " للفتح " بمقدمة هائلة خرج فيها أبواب الصحيح ، ورد فيها على كل من تلمس هفوة على البخارى فى صحيحه .
وكذا نرى ذلك فى كتاب " جامع العلوم والحكم " لابن رجب ..
ولايفوتنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن التخريج التفصيلى هو ماتقوم عليه " موسوعة السنة النبوية الشريفة " للباحثين فى حقل الأحاديث النبوية بجامعة الأزهر الشريف .. والله أعلم .

---

(١) راجع " كشف اللثام " ج ١ ص ٢١٣ / ٢٢١ ، " مفاتيح علوم الحديث " ص ١٣٣ / " التخريج ودراسة الأسانيد " ص ٢٤ ومابعدها / " التخريج " أ . د / عبد المهدى ص ٢٢ ومابعدها .

ثانيا : كيفية التخريج وبيان أساليبه :

تعد الملاحظة والاستقراء من أهم خطوات منهج البحث العلمي ذلك أن الملاحظة هي التي تعين على تتبع الظاهرة الخارجية ، وإمكان الحكم عليها ، والاستقراء خطوة قديمة العهد تقوم على تتبع الجزئيات ، أو الكليات للوصول إلى حكم كامل ، أو شبه كامل .

وبناء على هذه القاعدة والتي أشار الله تعالى إليها في كثير من آياته الكريمة (١) فإن علماء السنة النبوية الشريفة حينما استعرضوا مؤلفات السابقين باعتبار منهج التصنيف ـ وجدوا فيها مناهج متعددة لأصحابها ، ولا شك أن في ذلك إثراء للعلم والمعرفة ، كما أن في الاطلاع على مناهج المؤلفين ، والتعرف على أهدافهم عون للباحث على فهم مؤلفاتهم ، وكيفية البحث فيها ، والانتفاع بها .

من هذا المنطلق نجد أن مناهج المحدثين في مصنفاتهم ، قد استحوذت على جانب من اهتمامات علماء السنة وجهودهم ، حتى أفردوا لها مصنفات خاصة بها (٢) وقد ظهر في مناهج المحدثين في التصنيف طرائق عدة :

---

(١) في نحو قوله تعالى "أفلم يسيروا في الأرض فينظروا ... " وقوله "أو لم يتفكروا في أنفسهم .. " ، وقوله : " فاقصص القصص لعلهم يتفكرون " وقوله (إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب) ونحو ذلك من الآيات التي تدفع إلى إعمال الفكر والعقل .. والله أعلم .

(٢) راجع في ذلك ماورد في " مصطلح الحديث " و " مناهج المحدثين " ونحو ماورد في " الرسالة المستطرفة " .

١ ـ التصنيف على الأبواب .

٢ ـ التصنيف على المسانيد وأهل هذه الطريقة اختلفوا في الترتيب فمنهم : رتب الصحابة على حسب السبق في الاسلام فبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية ، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ، ثم من أسلم يوم الفتح الأعظم ثم أصاغر الصحابة سنا ، ثم النساء كما فعل الامام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ في مسنده .

ومنهم : من رتبهم على القبائل ، فيقدم بني هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في شرف النسب الكريم . ومنهم : من رتبهم على حروف المعجم كالطبراني في " المعجم الكبير " وغير واحد ، وهو أسهل تناولا . ومنهم : من يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر ومسند السيدة عائشة أو أحاديث جماعة منهم : كمسند الأربعة أو العشرة ، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقلين ، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر ، إلى غير ذلك والمسانيد كثيرة (١)

(١) راجع " أعلام المحدثين " ص ٣٢ ، ٣٣ ، " والرسالة المستطرفة " ص ٤٦ .

٣- التصنيف على ما ورد في الآثار الشريفة من الأوامر والنواهي والأخبار والإباحات وأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - وسلك ذلك ابن حبان في صحيحه كما نوّع كل واحد من هذه الخمسة إلى أنواع ، والكشف في مثل هذا النوع من التصنيف يحتاج إلى صبر وتحمل المعناة ، مما دفع الفقيه علاء الدين الأمير (٦٧٥هـ) . بإعادة ترتيب "صحيح بن حبان" الموسوم بـ "التقاسيم والأنواع" . وسماه "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان" فكان الأمير علاء الدين أول من ابتكر الفهارس الصحيحة المنظمة فسهل الكشف عن الأحاديث في مواضعها من الأصل" (١) .
وقد بلغت أنواع السنن الى أربعمائة نوع كذا قال أبو حاتم (٢) .

٤- التصنيف على العلل : وذلك بأن يجمع المؤلف في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه ، فيعرف المتصل والمرسل والمنقطع ويعرف المرفوع والموقوف وغير ذلك .
وهؤلاء منهم من رتب كتابه على الأبواب كابن أبي حاتم ، ومنهم من رتب كتابه على المسانيد كالحافظ يعقوب بن أبي شيبه م (٢٦٢) ، ورتب على المسانيد أيضا الإمام الدارقطني كتابه وهو أجمع كتاب في العلل ومرتب على المسانيد ، ومن أشهر الكتب في العلل كتاب "العلل المتناهية" لابن الجوزي م (٥٩٧)هـ

(١ ، ٢) راجع مقدمة "الاحسان في تقريب صحيح ابن حبان" جا ص ١٢ جـ ١ ص ٢٥ / ٧٩ ط. المكتبة السلفية ط . الأولى . ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م .

وهو مرتب على أبواب الفقه (١) .

٥ ـ التصنيف على حروف المعجم ـ الحروف الهجائية أ ، ب ـ ومن ذلك مسند الفردوس لأبي منصور الديلمي ، والإمام السيوطي في "الجامع الصغير" و "الجامع الكبير" و "الجامع الأزهر" للإمام المناوي وغيرهم .

٦ ـ التصنيف على الأطراف : ويراد به ذكر طرفا من الحديث دال على بقيته ، مع الجمع لأسانيده إما على سبيل الاستيعاب ، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة . "كأطراف الصحيحين" للحافظ ابن عبيد الدمشقي (٤٠١ هـ) ، و "الكشاف في معرفة الأطراف" لأبي المحاسن بن حمزه الدمشقي م (٧٦٥ هـ) . وأطراف الكتب العشرة للحافظ ابن حجر وهو المسمى "بإتحاف المهرة بأطراف العشرة" (٢)
وهذه الأطراف منها ما صنف على الأبواب ومنها على حروف المعجم .

---

(١) راجع "الرسالة المستطرفة" ص ١١٠ ، ١١١ ، مقدمة "العلل المتناهية" لابن الجوزي جـ ١ ص ٧ ومابعدها .

(٢) العشرة "الموطأ" ، ومسند الشافعي ، ومسند أحمد ومسند الدارمي وصحيح ابن حزيمة ومنتقى ابن الجارود وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم ، ومستخرج أبي عوانة وشرح معاني الآثار ، وسنن الدارقطني وزاد العدد واحد لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه "انظر "الرسالة المستطرفة" ص ١٢٧ .

٧- التصنيف في الأحاديث الموضوعة ومنها ما هو مصنف على الأبواب أو حروف الهجاء ومن أشهرها "كتاب الموضوعات" لابن الجوزي و "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للامام السيوطي م (٩١١هـ) و "كتاب الكشف الالهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي" للسندروسي م (١١٧٧)هـ ورتبه على حروف المعجم وغيرها (١).

٨- ومن طرق التصنيف ومنهجه أن يفرد بعض العلماء بالجمع والتأليف بعض الأبواب مثل باب "رفع اليدين في الصلاة" للبخاري ، وباب "القضاء بالشاهد واليمين" للدارقطني ، أو الشيوخ كجمع الاسماعيلي حديث الأعمش ، وجمع الامام النسائي حديث الفضيل بن عياض (٢) . وهذه تختلف نسبيا عن المشيخات وهي الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم (٣).

٩- ومن المصنفات الحديثة الكتب المخرجة بقصد الدلالة على مواضع الحديث "كمفتاح كنوز السنة" للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي و "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" لجماعة المستشرقين وعضوية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - وهو مرتب على حسب

---

(١) راجع "الرسالة المستطرفة" ص ١١١ .
(٢) راجع "اعلام المحدثين" ص ٣٤ .
(٣) ويلحق بذلك التصنيف على التراجم وفيه يقول المؤلف بجمع طائفة من الأحاديث كلها باسناد واحد . كالسلسلة الذهبية مالك عن نافع عن ابن عمر . ومن مناهج التصنيف التصنيف على الطرق . فقد جمعوا طرق بعض الاحاديث كحديث "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" جمع طرقه الطبراني وكحديث "قبض العلم" للطوسي .

الكلمات الواردة في الحديث ويضاف إلى ذلك التخريج بواسطة الأجهزة الحديثة (الكمبيوتر) .

١٠ — وبالجملة فإن مناهج المحدثين في تصانيفهم لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم — تعددت وتنوعت كثيرا . وقد جمع الامام السيد محمد بن جعفر الكتاني — رحمه الله تعالى — كتابه " الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة " ط . مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ، ووافق الفراغ منها — كما يقول الكتاني يوم الخميس خامس وعشرين ربيع الثاني عام ثمانية وعشرين وثلاثمائة وألف هجرية — وقد جمع فيها ما يربو على سبع وأربعين نوعا من أنواع المؤلفات الحديثية .

ونخلص من ذلك بأمور ثلاث :

الأول : " أن العلماء جمعوا الأحاديث أو أجزاءها ، ورتبوها على نحو ما ، وذكروا من أخرجها ، وشيئا من المعلومات عنها ، ومن اختلافهم في ترتيب الأحاديث كانت طرق التخريج " (١) وذلك كما رأينا على الأبواب ، وحروف المعجم ، والأوامر والنواهي ، والعلل ، والأطراف والموضوعات ، والأبواب الخاصة ، وكتب الدلالة على مواضع الحديث وغير ذلك .

الثاني : كما ذكرنا آنفا أن مبنى أساليب التخريج هو تنوع مناهج المحدثين في مصنفاتهم ، لذلك ينبغي على المخرج أن يكون على دراية بمناهج كتب المحدثين التي يقوم بالتخريج منها .

(١) انظر طرق " التخريج " ص ٢٣ .

الأمر الثالث : أنه يمكن استنباط أساليب وطرق التخريج الآتية :

١ـ التخريج بناء على أحد ألفاظ الحديث "اسم أو فعل".

٢ـ التخريج اعتمادا على حروف المعجم المتعلقة بمصطلح الحديث.

٣ـ التخريج بحسب راوي الحديث الأعلى.

٤ـ التخريج بناء على ترتيب الأحاديث ترتيبا موضوعيا بحسب الكتب والأبواب الفقهية، أو بحسب ما تضمنه الجوامع من الأبواب الثمانية وما يلحق بها.

٥ـ التخريج اعتمادا على صفة غالبة توجد في الإسناد أو المتن.

٦ـ التخريج بناء على الاستقراء والتتبع (١).

٧ـ التخريج اعتمادا على الأجهزة الآلية الحديثة (أجهزة حفظ الذاكرة) (الكمبيوتر).

هذا ونتائج الأفكار متصلة لا تقف عند حد، وفيما يلي نبين هذه الطرق والأساليب بيانا تطبيقيا على طائفة من الكتب التي تختص بكل طريق منها، حتى يكون المخرج على بينة واضحة بين مختلف مصادر السنة، ومراجعها، ومهيئا للناحية العملية، وبالله التوفيق..

---

(١) راجع كتاب "التخريج" ص ٢٤ / "كشف اللثام" جـ١ ص ٢٥٧ / "مفاتيح علوم الحديث" ص ١٣٣ / ١٤٨.

((تطبيقات طرق التخريج وفق المصادر))

لتوضيح طرق التخريج المجملة سابقا علينا أن نتعرض لمجموعة من المصادر التي ترجع إليها هذه الطرق ، ويعتمد التخريج عليها ، وفيما يلي توضيح المجمل :

الطريقة الأولى :

التخريج بناء على لفظ من ألفاظ الحديث " اسم أو فعل :

التخريج بالاعتماد على لفظ من ألفاظ الحديث ، هو وسيلة من وسائل التخريج التي تتميز بسرعة الوصول الى موضع الحديث ، في مصدر أو أكثر ، والمراد باللفظ هنا ماكان في الحديث من اسم أو فعل ، أما الحرف فلم يعتبر في هذه الطريقة .

فمن أراد تخريج حديث معه كاملا ، أو جزء منه فيمكنه الاستعانة بما وضع من مؤلفات انتهجت هذا المنهج في ترتيبها للأحاديث النبوية الشريفة وانما يصل المخرج إلى بغيته عن طريق ألفاظ الحديث خاصة ماكان غريبا منها ، وذلك بعد تجريدها مما فيها من حروف زائدة ، فقد ورد في مقدمة " مفتاح كنوز السنة " وإنما يذلك على ماورد فيها ـ أي في الكتب القائمة على هذا المنهج ـ من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع ثم ما يليها من فروعه " (١) .

---

(١) انظر جـ ا ص (ى) تقدم السيد محمد رشيد رضا .

" فالمؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة فكلما كانت غريبة كان التخريج سهلا وأكيدا " (١)، فلو أردت تخريج حديث النبي - صلى الله عليه وسلم "إن في عجوة العالية شفاء، وإنها ترياق أول البكرة" فلو أخذت كلمة "ترياق" وقمت بتجريدها ثم كشفت عنها في "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" لوجدتها في حرف التاء من الكلمة المجردة هكذا .

ترياق : "ان في عجوة العالية شفاء وإنها ترياق أول البكرة م أشربة ١٥٦ رقم ٦، ٧٧، ١٠٥، ١٥٢ "(٢).

وتمتاز هذه الطريقة : بسرعة الدلالة على موضع الحديث، فهذا المنهج يعطي المخرج اسم المصدر وغالبا مايكون باستخدام "رمز" مصطلح عليه، في اسم الكتاب والباب فيما ألف على الأبواب، والجزء والصفحة فيما ألف على المسانيد، كما أن معرفة أي جملة من جمل الحديث، تصلح في الدلالة على موضع الحديث .

مستلزمات هذه الطريقة : وتستلزم هذه الطريقة أن يكون المخرج على دراية بعلم اللغة خاصة باب المجرد والمزيد .

يقول ابن عقيل : الفعل ينقسم إلى مجرد وإلى مزيد فيه، كما ينقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر مايكون عليه المجرد أربعة أحرف، وأكثر ماينتهي في الزيادة إلى ستة، وللثلاثي المجرد أربعة أوزان ثلاثة للفعل

(١) انظر "طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم" ص ٨٣.
(٢) انظر "المعجم المفهرس" جـ ١ ص ٢٧٢ العمود الأول.

الفاعل ، وواحد لفعل المفعول ، فالتى لفعل الفاعل ، فَعَل بفتح العين ، كضرب ، وفعِل بكسرها كشرب ، وفعُل بضمها كشرف ، والذى لفعل المفعول فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين كضمين ، ولاتكون الفاء فى المبنى للفاعل إلا مفتوحا .

وللرباعى المجرد ثلاثة أوزان : واحد لفعل الفاعل كدَحْرَجَ ، وواحد لفعل المفعول كدُحْرِجَ ، وواحد لفعل الأمر كدَحْرِجْ .

وأما المزيد فيه : فان كان ثلاثيا ، صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب ، أو على خمسة كأنطلق ، أو على ستة كاستخرج ، وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة ، كتدحرج ، أو على ستة كاحرنجم .. ويقول : الحرف الذى يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلى ، والذى يسقط فى بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو : ضارب ومضروب (١) .

إذن فباب المجرد والمزيد من مستلزمات المخرج المستخدم لهذه الطريقة فى التخريج ، إذ لايتقنها ، الا من تدبر فن الصرف ، وأحاط علما بضروب الاشتقاق ليقتدر على رد بعض الكلم ، ويرجع منها إلى صيغة هى أصل الصيغ ، كما يلاحظ أن هذه الطريقة أقرب ماتكون إلى معاجم اللغة ، وان اختلفت غاية كل منهما (٢) .

(١ ، ٢) انظر " شرح ابن عقيل " ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ ط. المطابع الاميرية ط. ١٤١٢ / ١٩٩١م انظر " مختار الصحاح " ص هـ ، و للرازى ط. المطبعة الأميرية ١٣٤٥ / ١٩٢٦ .

ومما ألف على هذا المنهج الكتب الآتية :

١- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى . لجماعة المستشرقين وعضوية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .

٢- فهرس صحيح مسلم الذى وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ضمن مجموعة الفهارس التي وضعها لصحيح الامام مسلم ، فالفهرس السادس من هذه الفهارس فهرس على هذه الطريقة (١) .

٣- فهرس سنن أبي داود الذى وضعه ابن بيوس للأجزاء التي شرحها الشيخ محمود خطاب السبكي وهو الفهرس الرابع (الألفاظ) (٢) وهو كتاب "المنهل العذب المورود شرح سنن الامام أبي داود " (٣) .

٤- مفتاح الصحيحين الجديد للأستاذ زكريا على يوسف (٤)

ومما يلاحظ أن المؤلفات على هذا المنهج قليلة وفيما يلي التعرف على بعضها :

(١ ، ٢) راجع " طرق تخريج أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " ص ١٠١ .

(٣) انظر " كشف اللثام " جـ ٢ ص ٢٧٨ .

(٤) المرجع السابق جـ ٢ ص ٢٧٨ .

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى :

مؤلفه : ابتدأ تأليف هذا الكتاب ونشره الدكتور/ أ ٠ ى ٠ فنيسك أستاذ العربية بجامعة ليدن - وأعتقد أن هذه البداية كانت هى الأساس لكتاب "مفتاح كنوز السنة للأستاذ محمد فؤاد عبدالباقى (١) - ثم انضم إليه عدد من المستشرقين ، وشاركهم الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقى ٠

وقد قدمت المساعدات المالية لاتمام هذا العمل المجامع العلمية البريطانية والدانمركية والسويدية والهولندية والأنيسكو ، والاتحاد الأممى للمجامع العلمية وغيرهم (٢) ٠

مصادر الكتاب :

وهذا الكتاب يشتمل على تسعة كتب هى :

(صحيح الامام البخارى ، وصحيح الامام مسلم ، وسنن أبى داود ، وسنن الترمذى ، وسنن الامام النسائى ، وسنن ابن ماجه ، وسنن الدارمى ، وموطأ الامام مالك ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل) ٠

رمـــوزه :

والناظر فى هذا المعجم يجد ثلاثة أنواع من الرموز :

١- رموز المصادر وهى: (خ) للبخارى (م) لمسلم (د) لأبى داود (ت) للترمذى (ن) للنسائى (جه) لابن ماجه (دى) للدارمى

---

(١) راجع مقدمة أ ٠ أحمد شاكر على كتاب " مفتاح كنوز السنة " ص ت/ وو ٠

(٢) راجع " طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " ص ٨٧ مفاتيح علوم الحديث ص ١٤٤ ٠

(ط) للموطأ (حم) للامام أحمد) أى فى مصادرهم (١) .

٢ — رموز خاصة بمحتويات موطأ الامام مالك وهى كالآتى :

اسم الكتاب	رمزه
باب وقوت الصلاة	صلاة
كتاب الطهارة	طهارة
ما جاء فى النداء للصلاة	نداء
العمل فى السهو	سهو
العمل فى غسل يوم الجمعة	جمعة
الترغيب فى الصلاة فى رمضان	رمضان
ما جاء فى صلاة الليل	صلاة الليل
فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ	جماعة
الجمع بين الصلاتين فى الحضر والسفر	سفر
العمل فى غسل العيدين	عيدين
صلاة الخوف	خوف ..وعلى هذا

النحو سار فى ترتيب الموطأ .

منهج الكتاب :

رأى مؤلفوا هذا الكتاب أن التخريج باعتبار حروف الهجاء عسر من جهة ضرورة معرفة المخرج للكلمة الأولى فى مطلع الحديث معرفة يقينية فلو أنها غابت عنه فلا يصل إلى غرضه .

---

(١) وقد أثبت هذه الرموز فى أسفل كل صفحتين متقابلتين .

كما أن الفهرسة على الموضوعات تحتاج إلى خبرة الفقيه بفقه الحديث ، والا اختلف رأيه مع المصنف في فقه الحديث فلا يجد حديثه • لذا نجد أنهم اتجهوا إلى هذا المنهج وهو الفهرسة بحسب لفظ من ألفاظ الحديث وخاصة ما ندر منها فسلكوا المنهج التالي :

١ـ قاموا بوضع الأفعال المجردة مرتبة على حروف المعجم يعني الفعل الذي أوله ألف أولا يليه ما يبدأ بحرف الباء يليه حرف الثاء • • وهكذا •

٢ـ أما تحت هذا الأصل فقد ذكروا الماضي ثم المضارع ، ثم الأمر ، ثم اسم الفاعل ، ثم اسم المفعول ، مقدمين المبني للمعلوم على المبني للمجهول ، ومقدمين المجرد على المزيد ، مع تقديم المرفوع يليه المجرور ثم المنصوب ، ويقدمون المفرد ثم المثنى الذي يليه الجمع •

٣ـ يقومون بذكر تحت كل كلمة الأحاديث التي وردت فيها هذه الكلمة مقتصرين من الحديث على الجملة التي تحتوى الكلمة والدالة على بقية الحديث • مع اتباع الترتيب السابق •

٤ـ بعد كل جملة يستخدم التفصيل في العزو إلى المصدر فيأتي أولا برمز المصدر مثلا (خ) صحيح البخاري ثم يأتي باسم الكتاب (صلاة) أي "كتاب الصلاة" ثم رقم عددي هو رقم الباب من الكتاب ، وذلك في المصادر المرتبة على الكتب ، والأبواب الفقهية ماعدا صحيح مسلم وموطأ الامام مالك فإن الرقم فيهما بعد اسم الكتاب يعني رقم الحديث الأصل — دون المتابعات والشواهد •

وفي مسند الامام أحمد فانه يعزو إلى الجزء والصفحة ، وقد يضع علامة (،) أكثر من مدة دليلا على تكرار الحديث بقدرها •

٥- وقد وضع فهارس متنوعة منها : ماكان لترقيم أسانيد كل عشرة أحاديث من صحيح الإمام مسلم من كل كتاب - ومنها : ماكان لتصحيح الأخطاء ، ومنها لبيان اختصاره لتراجم موطأ الامام مالك - كما سبق - ومنها : احتواء الجزء السابع على بعض التنبيهات والإرشادات ونظام ترتيب المواد في المعجم ودليل المراجعة ثم الاصلاح في الترتيب (١).

٦- قام المؤلفون لهذا "المعجم" بترتيب الكلمات المجردة بحسب الحروف الأبجدية فيضعون مثلا : الكلمة التى تبدأ بالألف ومشتقاتها ، قبل التى تبدأ بالياء ومشتقاتها .. وهكذا إلى آخر "المعجم".

ولما كان هذا المعجم في سبعة أجزاء (٢) من القطع الكبير ، ولكي يسهلوا على المخرج الوصول إلى الجزء الذى يريد البحث فيه ، وضعوا مع العنوان في كل جزء مايحتويه من الكلمات ، بذكر أول كلمة في الجزء وآخر كلمة والمقصودتما ومابينهما من كلمات وهذا الترتيب كمايلي :-

---

(١) راجع "كشف اللثام" جـ ٢ ص ٢٨٥، ٢٨٦ / "طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم" ص ٨٧، ٨٨.

(٢) بلغني أنه قد ظهر الجزء الثامن لهذا المعجم وهو يشتمل على فهارس الأحاديث.

الجزء الأول : (أ — ح) ومراد م الكلمات الممدودة ب (أ — ب — ت — ث — ج — ح) .

الجزء الثاني : (خب — سنر) .

الجزء الثالث : (سنم — كرم) .

الجزء الرابع : (طعن — غمر) .

الجزء الخامس : (غمر — كرم) .

الجزء السادس (كرم — نكل) .

الجزء السابع : (نكل — يوم) .

مثال تطبيقي :

إذا شئت أن تخريج حديث النبي صلى الله عليه وسلم "الحياء من الايمان والإيمان في الجنة" . فأظهر كلمة في الحديث مثلا : "الايمان" وعند تجريدها من حروف الزيادة تصبح "أمن" فسوف تجد هذه الكلمة في الجزء الأول بعد كلمة "أمل" وعند ذلك ستجد كلمة "الايمان" في باب (آمن) . وستجد الحديث هكذا .

الحياء من الايمان والايمان في الجنة :

خ ايمان ٣ ، ١٦ ، أدب ٧٧ ، ايمان ٥٧ _ ٥٩ ، د أدب ٦ ، سنة ١٤ ، ت بر ٦٤ ، ٧٨ ، ايمان ٧ ، ن ايمان ٢٧ ، ١٦ ** ، جه مقدمه ٩ ، زهد ١٧ ، حم ٢ ، ٥٦ ، ١٤٧ ، ٤١٤ ، ٤٤٢ ، ٥٠١ ، ٥ ، ٢٦٩ (١) .

---

(١) هذه الأرقام للأبواب والأحاديث تبعا للنسخ المطبوعة التي اعتمد عليها في ترتيب المعجم ، ومما يعين الباحث في استخراج الحديث بسهولة ويسر الوقوف على طبعات كتب السنة التي تضمنها المعجم .

ورد ذلك في الجزء الأول ص ١١١ ، العمود الأول .

وهذا يعني أن الحديث أخرجه :

١ـ البخاري في صحيحه في كتاب الايمان باب رقم ٣ ، ١٦
وأخرجه في كتاب الأدب باب رقم ٧٧ .

٢ـ مسلم في صحيحه في كتاب الايمان حديث رقم ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .

٣ـ أبو داود في سننه في كتاب الأدب باب رقم ٦ وأخرجه في كتاب السنة باب رقم ١٤ .

٤ـ الترمذي في سننه في كتاب البر باب رقم ٦٤ ، ٧٨ وأخرجه في كتاب الايمان باب رقم ٧ .

٥ـ وأخرجه النسائي في سننه في كتاب الايمان باب رقم ٢٧ ، ١٦ وكرر في ص ١٦

٦ـ وأخرجه ابن ماجه في سننه في المقدمة باب رقم ٩ .
وأخرجه في كتاب الزهد باب رقم ١٧ .

٧ـ وأخرجه أحمد في مسنده ج ٢ ص ٥٦ ، ١٤٧ ، ٤١٤ ، ٤٤٢ ، ٥٠١ ، ج ٥ ص ٢٦٩ .

كما يلاحظ أن المؤلفين لم يذكروا الراوي الأعلى لكل رواية من هذه الروايات اعتمادا على رجوع المخرج إلى المصدر الأساسي ، ليقارن الأسانيد والمتون أيضا إن أراد . وهنا يكون قد تم التخريج الاجمالي من المعجم المفهرس ، وإذا أراد المخرج هذه المقارنات السابقة والتخريج عليها من مصادرها فعليه بذكر التخريج هكذا :

أخرجه البخاري في صحيحه / كتاب الايمان / باب الحياء من الايمان / ج ١ ص ٧٤ / عن ابن عمر — مع ذكر رقم الباب ورقم الحديث في التخريج إن وجد في نسخته . وهكذا في بقية المواضع السبع السابقة ..

والله ولي التوفيق ..

الطريقة الثانية : التخريج اعتمادا على حروف المعجم :

واضع هذه الطريقة :

ترجع هذه الطريقة - كما يرى بعض الباحثين (١) - الى الحافظ ابن طاهر المقدسي حين رتب كتاب "أطراف الغرائب والأفراد" للامام الدارقطني ، ويرجع السبب الى احتمال تأثره بما ألف في كتب الرجال وترتيبها على حروف المعجم نحو "التاريخ الكبير" للامام محمد بن اسماعيل البخاري ، أو الى منهج علماء اللغة وتأثره بترتيب معاجمهم وفق الحروف الهجائية ككتاب "الجمهرة في اللغة" لابن دريد اللغوي (١) ، أو كتاب "الصحاح" لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الفرابي م (٣٩٣ هـ) .

وان كان ابن طاهر المقدسي قد سبق بمحاولة في هذا كتاب للامام القضاعي م (٤٥٤هـ) في "مسند الشهاب" الذي جرده من الأسانيد ورتبه على الكلمات حسب أسبقية أولها في ترتيب ألفاظ المعاجم .

ثم جاء بعد المقدسي ابن عساكر تألف كتابه "الاشراف على معرفة الأطراف" فجمع فيه أطراف السنن الأربعة على حروف المعجم ، ثم ظهر كتاب "نثر الدرر في أحاديث خير البشر" (٢) ورتبت فيه أحاديث

---

(١) راجع "كشف اللثام" جـ ٢ ص ١٩٩ .

(٢) قيل : ان مؤلفه هو الحافظ عبد الغني المقدسي ، وقيل غيره . راجع المصدر السابق جـ ٢ ص ٢٠٠ ، "الرسالة المتطرفة" ص ١٣٧ .

الكتب الستة وفق حروف المعجم وهو كتاب في الاحكام والمواعظ والآداب ثم تتابعت المؤلفات على هذا المنهج [(١)].

امتياز هذه الطريقة : وتمتاز هذه الطريقة بأنها من أسرع طرق التخريج وأسهلها في الدلالة على موضع الحديث في طائفة من المصادر الحديثية المعتبرة ، وهي التي التزم صاحب الكتاب ادراجها فيه ، سواء كان مصدرا أو أكثر .

ويؤخذ على هذه الطريقة : كونها تلزم المخرج بمعرفة الكلمة الأولى ، والحرف الأول فيها معرفة يقينية والا لما استطاع الوصول الى حديثه ، سوى عن طريق الاستقراء الكامل لجميع أحاديث الكتاب .

ويؤخذ على هذه الطريقة كون التخريج فيها تخريجا اجماليا لايتعرض للدلالة على الحديث في موضعه من المصدر غالبا فيكتفي المؤلف فيه بقوله : " متفق عليه " أو رواه أصحاب السنن " أو الستة " ونحو ذلك مع ذكر الراوى الأعلى وأحيانا درجة الحديث فهذه الطريقة تحتاج الى خطوة تالية لها وهي الرجوع الى المصدر المشار اليه ثم استقراءه للعثور على الحديث المطلوب [(٢)].

---

(١) راجع "كشف اللثام" جـ ١ ص ١٩٩/ ٢٠٠ / "مفتاح كنوز السنة" ص خ وما بعدها .

(٢) راجع "التخريج" ص ٧/ "كشف اللثام" جـ ٢ ص ٢٠٠ / ٢٠٢ "مفاتيح علوم الحديث" ص ١٣٤ .

ويلاحظ في مجموع مصادر هذه الطريقة ان منها مصنفات غايتها جمع الأحاديث الشريفة من المصادر المختلفة ثم ترتيبها بحسب حروف المعجم ، ومنها ماقام بجمع طائفة من الأحاديث المشتهرة على الألسنة دون ارتباط بمصادر حديثية معينة ، ومنها ماكان مختصا بترتيب أحاديث كتاب معين بعمل فهرسة لأحاديثه مرتبة على حروف الهجاء (١).

<u>كيفية التخريج على ضوء هذه الطريقة :</u>

التخريج على ضوء هذه الطريقة سهل ميسور ويتكون من مرحلتين :
المرحلة الأولى : التيقن من مطلع الحديث خاصة الكلمة الأولى وملاحظة الحرف الأول والثاني والثالث وان زاد فحسن ، ثم الكشف على الباب الذي يختص بهذا الحرف ، كباب الهمزة ، أو الباء .. الخ ، ثم يتتبع ترتيب هذا الحرف في بابه حتى يصل الى موضع حديثه مادام وجد فيه .
المرحلة الثانية : تتمثل في أخذ المصادر التي أشار اليها عقب الحديث وتعليقه عليه ان وجد ، ثم احضار هذه المصادر وتحديد موضع الحديث فيها ثم اثبات اسم المصدر ومؤلفه والكتاب والباب والجزء والصحيفة والراوي الأعلى ، يسبقه رقم الحديث ان كانت النسخة مرقومة ثم اسم الطبعة ورقمها — الأولى أو الثانية مثلا — وتاريخ الطباعة ، ولاينسى اثبات رأي المصنف فيه أيضا كي يصبح التخريج متكاملا . وبالله التوفيق .

---

(١) راجع "الرسالة المستطرفة" ص١٣٦ / ١٤٧ / "مفاتيح علوم السنة" ص١٣٠٤ ومابعدها .

واليك فيما يلي طائفة من مراجع هذه الطريقة :

١ـ كتاب "جمع الجوامع أو الجامع الكبير" :

مؤلفه : هو الحافظ جلال الدين السيوطي م (٩١١ هـ) صاحب فنون واماما في كثير من العلوم ، ورزق التبحر في علوم التفسير والحديث والفقه ، والنحو ، والمعاني والبديع ، وقد انتفع كثيرا بمكتبة المدرسة المحمودية " ، كان مجتهدا سريع الكتابة ، حاضر البديهة ، صحيح العقيدة ، متواضعا قنوعا عابدا ، لايقبل جوائز الأمراء والملوك ، بارك الله تعالى للسيوطي في عمره ، ووقته فألف في كل فن ، وقد بلغت مؤلفاته حين ألف كتابه "حسن المحاضرة" نحوا من ثلاثمائة مؤلف رحمه الله تعالى (١).

أما عن كتاب "جمع الجوامع" : فقد قصد فيه السيوطي جمع الأحاديث النبوية بأسرها على أنه توفي قبل اكماله وهي مرتبة على الحروف عدا القسم الثاني من الكبير وهو قسم الافعال فانه مرتب على المسانيد ذكرا عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة واسم الصحابي الذي خرج عنه (١) وذلك بأن قسم الحديث الى قسمين :

١ ـ الأحاديث القولية المحضة .

---

(١) راجع مقدمة تدريب الراوي جـ١ ص ١٠/ ١٦ للاستاذ عبدالوهاب عبداللطيف ط. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط. الثانية ١٣٩٢/ ١٩٧٢م .

(٢) "الرسالة المستطرفة" ص ١٢٦ .

٢ ـ الأحاديث الفعلية وتارة تكون فعلية محضة ، "بأن يروى الصحابى فعلا فعله الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو الصحابى كقول صفوان لعمر : كيف صنع الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ حين دخل الكعبة ؟ فقال : صلى ركعتين [(١)] .

وتارة فعلية قولية ، وربما تكون قائمة على سبب كحديث " قدم على النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ بسبيى ، فاذا امرأة من السبى تسعى اذا وجدت صبيا فى السبى أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته فقال لنا النبى ـ صلى الله عليه وسلم : أترون هذه طارحة ولدها فى النار ؟ قلنا : لا ، وهى تقدر على أن لا تطرحه ، قال : الله أرحم بعباده من هذه بولدها " [(٢)] ففعل المرأة هو سبب الحديث [(٣)] .

فان المعول فى ذلك : على القسم الأول منه وهى الأحاديث القويلة أما الأحاديث الفعلية فكما سبق فقد ذكرها على ترتيب المسانيد ، وبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة (أبو بكر الصديق ، عمر بن الخطاب عثمان بن عفان ، على بن أبى طالب ، سعيد بن زيد ، الزبير بن العوام ، سعد بن أبى وقاص ، طلحة بن عبيد الله ، عبد الرحمن ابن عوف ، أبو عبيدة بن الجراح ، وذلك كمنهج الامام أحمد فى مسنده ولكنه اختلف عنه فى بقية ذكر الصحابة فقد رتبهم الامام السيوطى على حرف المعجم بعد الانتهاء من أحاديث العشرة المبشرين بالجنة .

---

(١) راجع " جمع الجوامع " جـ ١ ص ١٠٩٧ ، نقلا عن كتاب " التخريج " ص ٤٥ .

(٢ ، ٣) [illegible]

وبعد الانتهاء من الأسماء رتب الكنى ، ثم ذكر المبهمات ، ثم ذكر النساء على نفس الترتيب السابق في الرجال ، ثم ذكر الأحاديث المرسلة مرتبا رواتها ـ الذين أرسلوها على حسب حروف المعجم في أسمائهم ، كناهم (١) ، وقد ذكر الامام السيوطي ضمن أحاديث الكتاب: طائفة من الأحاديث الموضوعة ، وقد التمس له العذر في ذلك شيخ الاسلام محمد بن سالم الحنفي في الحاشية (٢) على الجامع الصغير فبين أن ذلك نسيانا أو سبق لسانه ، كما أنه أخطا في النذر اليسير في العزو (٣).

---

(١) راجع "التخريج" ص٤٦ ، "كشف اللثام" جـ٢ص ٢١٠/٢١٣ .

(٢) م (١٠٧١) .

(٣) راجع "كشف اللثام" جـ٢ ص٢١٢ ، أما جهة الخطأ فهو نسيان عزو الحديث لبعض مصادره فيعزوه الى البعض دون الآخر كحديث "ابدأ بنفسك فتصدق عليها ..." فقد عزاه للنسائي ولم يعزوه الى مسلم مع وروده فيه هامش ص٢١٢ .

رموز (جمع الجوامع) :

لقد استعمل الامام السيوطي هذه الرموز على جهة الاختصار وهي مأخوذة من اسم صاحب الكتاب في الغالب دون القليل المأخوذ من المصدر نفسه :

الرمز	المراد به
خ	للبخاري
م	لمسلم
حب	لابن حبان
ك	للحاكم . فان كان في المستدرك أطلق والا بين .
ض	لضياء المقدسي في المختارة
د	لأبي داود السجستاني
ت	للترمذي مع نقل كلامه على الحديث
ن	للنسائي
ه	لابن ماجه
ط	لأبي داود الطيالسي
حم	لأحمد بن حنبل في مسنده
عم	لعبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته
عب	لعبد الرزاق
ص	لسعيد بن منصور
ش	لابن أبي شيبه
ع	لأبي يعلى
طب	للطبراني في الكبير

الرمز	المراد به
طس	للطبراني في الأوسط
طض	للطبراني في الصغير
قط	للدارقطني ، فان كان في السنن أطلق ، والا بين
حل	لأبي نعيم في الحلية
ق	للبيهقي ، فان كان في السنن أطلق ، والا بين
هب	للبيهقي في شعب الايمان
عق	للعقيلي في الضعفاء
عد	لابن عدى في الكامل
خط	للخطيب فان كان في التاريخ اطلق ، والا بين
كر	لابن عساكر في تاريخه
ابن جرير	في تهذيب الآثار ، والا بين . = وفي أسماء الصحابة اقتصر على الاسم فقط (١)

والملاحظ في " الجامع " أيضا أن الامام السيوطي لم يألو جهدا في بيان الحكم على الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف ، وربما بين العلة في ذلك ، وقد نهج في بيان الحكم على الحديث منهجا مختصرا فذكرا أن الكتب التي في جامعه ثلاثة أقسام :

الأول : اذا عزا اليه فهو معلم بالصحة وهذه الكتب هي : صحيح البخاري وصحيح مسلم ، وصحيح بن حبان ، ومستدرك الحاكم مع التنبيه على ماتعقب الحاكم فيه ، والمختار للضياء المقدسي ، وموطأ الامام مالك ،

---

(١) راجع " طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ص ٤٧

وصحيح ابن خزيمة ، وصحيح أبي عوانة ، والصحاح لابن السكن ، والمنتقى لابن الجارود ، والمستخرجات (١) .

الثاني : من الأقسام : اشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف فيبينه غالبا وهذه الكتب هي : سنن أبي داود ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه ، ومسند ابى داود الطيالسى ، ومسند أحمد بن حنبل ، وزيادات ابنه عبدالله عليه ، ومصنف عبدالرزاق ، ومصنف بن ابى شيبه ، وسنن سعيد بن منصور ، ومسند أبي يعلى ، ومعاجم الطبرانى الثلاثة ، ومؤلفات الدارقطني (السنن وغيرها) ، الحلية لأبى نعيم ، والسنن الكبرى للبيهقى ، وشعب الايمان للبيهقى ،

وقد أشار الى أن مافى مسند الامام أحمد مقبول فان الضعيف الذى فيه يقرب من الحسن .

الثالث : وهو ليس فيه الا الحديث الضعيف ـ فيستغنى بالعزو الى هذه الكتب عن بيان الضعف وهى : الضعفاء للعقيلى ، الكامل فى الضعفاء لابن عدى ، تاريخ بغداد للخطيب ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ، ونوادر الأصول للحكيم الترمذى ، تاريخ نيسابور للحاكم ، وتاريخ ابن الجارود ، ومسند الفردوس للديلمى (٢) .

---

(١) راجع المصدر السابق ص ٤٩ / "كشف اللثام" جـ ٢ ص ٢١٤ .
(٢) راجع "كشف اللثام" جـ ٢ ص ٢١٤ / "طرق تخريج حديث النبى صلى الله عليه وسلم" ص ٥٠ .

كيفية التخريج من " جمع الجوامع " :

اذا أردت تخريج حديث ما من هذا الكتاب ، فاذا كان من الأحاديث القولية فاعرف الكلمة الأولى من مطلعه على جهة اليقين ، فتكون قد عينت موضعه بالنسبة للحروف الهجائية ، فاذا عرفت ذلك واستخرجت باب الحرف فحدد مكانه بالنسبة للحرف الاول والثاني والثالث وهكذا . مثاله :

اذا أردت تخريج حديث النبي - صلى الله عليه وسلم " نفقة الرجل على أهله صدقة " فهو من الأحاديث القولية المرتبة على حروف الهجاء ، ويبدأ أوله بكلمة " نفقة ، فعليك التفتيش عن باب " النون " ثم تبحث في " النون مع الفاء والقاف " فسوف تجده في جـ ١ ص ٨٥٧ هكذا :

" نفقة الرجل على أهله صدقة " حم ت عن أبي مسعود البدري طب عن عبد الله ابن أبي أوفى ، الخرائطي في مكارم الأخلاق عن ابن مغفل . أ هـ(١) .

ومراده من ذلك : أن الحديث أخرجه أحمد في مسنده ، والترمذي في سننه ، وأخرجه الخرائطي في كتابه " مكارم الأخلاق " ، وأخرجه الطبراني في " الكبير " .

أما اذا أردت تخريجه من مواضعه في هذه المصادر فعليك بأخذ هذا التخريج الاجمالي ، والبحث عن الحديث فيها عن طريق الاستقراء

---

(١) راجع "طرق تخريج حديث النبي " ص ٥٢ .

أو الاستعانة بطريق أخرى من طرق التخريج للدلالة على موضع الحديث في مسند الامام أحمد مثلا أو سنن الترمذى ..الخ ، وعلى ذلك فتذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ..الخ كما علم سابقا .

أما أذا أردت تخريج حديث من أفعاله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فعليك باسم الصحابى أو التابعى ان كان مرسل ثم فتسن عنه بحسب ترتيب قسم الأفعال ، فسوف تجد تخريجه ايضا على غرار الأحاديث القولية فعليك باتباع نفس المنوال بالرجوع الى المصادر لتحديد موضعه فيها من الكتاب والباب ...الخ ، وبالله التوفيق .

٢ـ الجامع الصغير :

مؤلفه : هو الحافظ جلال الدين السيوطى صاحب كتاب " جمع الجوامع أو الجامع الكبير " السابق . وقد أوردته تاليا له ، لانه مقتضب منه ، مقتصرا فيه على الأحاديث الوجيزة . ووصف الامام السيوطى بنفسه " الجامع الصغير " بقوله فى مطلعه :

" هذا كتاب: أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفا ، ومن الحكم المصطفوية صنوفا ، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ، ولخصت فيه من معادن الأثر ابريزه ، وبالغت فى تحرير التخريج ، فتركت القشر ، وأخذت اللباب ، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب ، ففاق بذلك الكتب المؤلفة فى هذا النوع ، كالفائق والشهاب ، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ، مالم يودع قبله فى كتاب ، ورتبته على حروف المعجم مراعيا أول الحديث فما بعده تسهيلا على الطلاب ، وسميته " الجامع الصغير من حديث البشير النذير " لانه مقتضب من الكتاب الكبير الذى سميته

" جمع الجوامع " وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرهـا "(١)
ومن هذه المقدمة نستخلص مايلي :

١ـ أنه قاصر على المرفوع من أحاديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ دون غيره .
٢ـ أنه تحرى فيه قصر عبارة الحديث ، بمعنى أنه جمع فيه الأحاديث القصيرة في ألفاظها .
٣ـ أنه تحرى فيه البعد عن الأحاديث الموضوعة .
٤ـ أنه تحرى فيه الصنعة الحديثية ، وربما أراد بذلك بيان الحكم على الحديث والتحرى في نسبة الألفاظ الى راويها الأعلى ، العزو الى المصادر ونحو ذلك .
٥ـ ان " الجامع الصغير " منتخب من " الجامع الكبير " .
٦ـ انه رتب " الجامع الصغير " على حروف المعجم على غرار " الجامع الكبير " وذلك لتسهيل الكشف فيه على طلاب الحديث .
٧ـ أنه جرد هذه الأحاديث من أسانيدها .

رموز الكتاب (الجامع الصغير):

أورد السيوطي رموزه التي استخدمها في كتابه بقوله : " وهذه رموزه : (خ) للبخاري (م) لمسلم (ق) لهما (د) لابي داود (ت) للترمذي (ن) للنسائي (ه) لابن ماجه (٤) لهؤلاء الأربعة (٣) لهم الا ابن

---

(١) انظر مقدمة " الجامع الصغير " للسيوطي جـ١ ص٣ ط . دار الفكر .

ماجه (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه عبد الله في زوائده. (ك) للحاكم فان كان في مستدركه أطلقت والا بينته. (خد) للبخاري في الأدب (تخ) له في التاريخ (حب) لابن حبان في صحيحه (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط (طص) له في الصغير (ص) لسعيد ابن منصور في سننه (ش) لابن أبي شيبة (عب) لعبد الرزاق في الجامع (ع) لأبي يعلى في مسنده (قط) للدارقطني فان كان في السنن أطلقت والا بينته، (فر) للديلمي في مسند الفردوس (حل) لأبي نعيم في الحلية (هب) للبيهقي في شعب الايمان (هق) له في السنن (عد) لابن عدي في الكامل (عق) للعقيلي في الضعفاء (خط) للخطيب فان كان في التاريخ اطلقت والا بينته)(١).

فهذه ثلاثون رمزا لثلاثين كتابا أوردها السيوطي اختصارا، تشير الى المصدر وصاحبه.

ومن الرموز التي استخدمها في كتابه : رموزا خاصة بالحكم على الحديث فانه يرمز الى الصحة بقوله (صح) والى الحسن (ح) والى الضعيف (ض) فهو يضع درجة الحديث بعد ذكر تخريجه وعقب رواة الحديث.

تنبيهات : ينبغي على المخرج أن يتنبه الى الأمور الآتية :

١ــ أن الإمام السيوطي بعد اثباته للرموز الذى استخدمها في "الجامع الصغير" قام مباشرة بتخريج حديث "انما الأعمال بالنيات ...." اشارة الى أنه قصد بعمله هذا وجه الله تعالى، كما يجب أن يقصد بالاعمال كلها وجه الله عز وجل فقال "والله أسأل أن يمن بقبوله وأن يجعلنا عنده من حزبه المفلحين وحزب رسوله آمين ــ ثم قال : "انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى

الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو أمرأة ينكحها فهجرته الى ماهاجراليه ـ ثم أثبت تخريجه كما يلي فقال ـ (ق ٤) عن عمربن الخطاب (حل قط) في غرائب مالك عن أبي سعيد ابن عساكر في أماليه عن أنس الوشيدالعطار في جزء من تخريجه عن أبي هريرة ثم عنون للحرف فقال ـ حرف الهمزة (١).

٢ـ أن الامام السيوطي حينما وصل الى الأحاديث التي تبدأ ب (كان) خص شمائل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بباب فقال (باب كان وهي الشمائل الشريفة) وذلك بعد انتهاء المحلى بالألف واللام من حرف (ك) وبدأ ذلك بقوله "كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أبيض مليحا مقصدا (م ت) في الشمائل عن أبي الطفيل (صح) " (٢).

٣ـ أن الامام السيوطي : بعد الانتهاء من حرف "النون" بحالاته المختلفة وعقب المحلى ب "أل" عقب بابا خاصا بأحاديث النهي فقال "باب المنهى" بدأه بقوله "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطات (حم د) عن معاويه (ح) (٣).

---

(١) انظر مقدمة "الجامع" جـ ١ ص ٠٣
(٢) انظر "الجامع" جـ ٢ ص ٩٩٠
(٣) راجع "الجامع الصغير" جـ ٢ ص ١٨٩٠

٤ـ أن الامام السيوطي : جعل حرف " لا " في موضع خاص بها فعلى المخرج من هذا الكتاب اذا كان حديثه يبدأ بهذا الحرف فليعلم أن له موضع خاص به ، وليس مدرجا ضمن حرف (اللام) (١) .

ترتيب "الجامع الصغير" :

١ـ متن الحديث بحسب موقعه من الحرف الأول في الكلمة الأولى من مطلع الحديث .
٢ـ ذكر من أخرجه من أصحاب مصادر السنة مشيرا اليه يرمز خاص به .
٣ـ ذكر الراوي الأعلى فاما أن يكون الصحابي اذا كان الاسناد يحتويه واما التابعي ان كان الحديث مرسلا .
٤ـ درجة الحديث مشيرا اليها بأحد الرموز الآتية (صح) ان كان صحيحا (ح) ان كان حسنا (ض) ان كان ضعيفا .

وهذا يكفي من أراد التخريج الاجمالي أما من أراد تخريجا وسيطا أو مفصلا فعليه أن يستعين على ذلك بأحد طرق التخريج اما الاستقراء والتتبع في المصدر كله الذي أشار اليه السيوطي في جامعه ، أو باعتبار لفظ من ألفاظ الحديث في الكتب التي سلكت هذا المسلك في ترتيب الحديث فانه يدلك على المصدر وموضع الحديث في هذا الكتاب .
والله أعلم ..

---

(١) المصدر السابق جـ ٢ ص ١٩٨ راجع ايضا " طرق تخريج حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ص ٣٢/٣٣ .

طائفة من المصادر المرتبة على حروف المعجم :

اقتصرت على كتابين (جمع الجوامع ، الجامع الصغير) كناحية تطبيقية ، لطريقة التخريج على حروف المعجم ، منبها على أن يهتم المخرج بمنهج صاحب الكتاب قبل البدء في تخريجه ، حتى يكون على دراية بأسلوب فما من مؤلف الا وفيه جهة اختلاف بينه وبين غيره ، أو مصطلحات خاصة به ، أو فائدة زائدة ، واليك طائفة من المصادر المرتبة على حروف المعجم نذكرها اجمالا :

١ـ "الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير" مؤلفه الشيخ يوسف بن اسماعيل النبهاني المتوفى عام "١٣٥٠" هـ .

٢ـ "الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور" للامام الحافظ عبد الرؤوف بن تاج الدين المناوي من علماء القرن العاشر والحادي عشر الهجري .

٣ـ "الزيادة على كتاب الجامع الصغير" للسيوطي م (٩١١) .

٤ـ "كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق" للامام عبد الرؤوف المناوي صاحب "الجامع الأزهر" .

٥ـ "هداية الباري الى ترتيب أحاديث البخاري" مؤلفه السيد عبد الرحيم بن عنبر الطهطاوي م (١٣٦٥ هـ) .

٦ـ "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة" للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي م (٩٠٢ هـ) .

٧ـ كتاب : "تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث" مؤلفه الامام عبد الرحمن بن علي الشهير بـ (ابن الديبع) .

٨ ـ "كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس" للشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني م (١١٦٢)٠

٩ ـ "أحاديث القصاص" للامام ابن تيمية م (٧٢٨ هـ)٠

١٠ ـ "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" للذركشي م (٧٩٤ هـ)٠

١١ ـ "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة" للحافظ ابن حجر العسقلاني" م (٨٥٢)٠

١٢ ـ "البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير" للامام الشعراني م (٩٧٣ هـ)٠

١٣ ـ "أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب" مؤلفه محمد بن درويش الشهير بالحوت م (١٢٧٦ هـ)٠

١٤ ـ "مفتاح الصحيحين" مؤلفه محمد بن الشريف التوقادى٠

١٥ ـ "البغية في ترتيب أحاديث الحلية" مؤلفه المحدث السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن الصديق الغماري٠

١٦ ـ "مفتاح الترتيب لأحاديث الخطيب" ألفه السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الغمارى ، شقيق صاحب كتاب "البغية" السابق٠

١٧ ـ "فهرس معجم الطبراني الصغير" ألفه عبد العزيز بن محمد السرحان٠

١٨ ـ "فهرس جامع بيان العلم وفضله" للمؤلف السابق (السرحان)٠

١٩ ـ "ايقاف الأخبار على أحاديث مشكل الآثار" مؤلفه جمعه بن منصور البصارة٠

٢٠ ـ "مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان" ألفه المحدث السيد عبد العزيز الغمارى صاحب كتاب "البغية"٠

٢١ـ " اتقان مايحسن من الاحاديث الدائرة على الألسن " لنجم الدين الغذى " م (١٩٨٥) .

٢٢ـ " منتخب الصحيحين من كلام سيد الكونين " للشيخ يوسف النبهانى .

٢٣ـ " البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف " للامام ابن حمزة الحسينى الدمشقى م (١١٢٠) .

٢٤ـ " زاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم " للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى م (١٣٦٣هـ) .

٢٥ـ " المقتطف اليانع من روض الحديث الجامع " للأستاذ أحمد بن محمد الصبيحى السلاوى من علماء القرن الثالث عشر الهجرى .

٢٦ـ " الغماز على اللماز فى الأحاديث المشتهرة " للامام نور الدين أبو الحسن السمهودى م (٩١١ هـ) .

٢٧ـ " الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة " للحافظ جلال الدين السيوطى .

٢٨ـ " الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة " مؤلفه : ملا على القارى .

٢٩ـ " أقيسة النبى المصطفى صلى الله عليه وسلم " مؤلفه : ناصح الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن نجم الدين . م (٦٣٤ هـ) .

٣٠ـ " الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية " للامام المناوى .

٣١ـ " الاتحافات السنية فى الأحاديث القدسية " للشيخ محمد المدنى .

ومن الفهارس المرئية على حروف المعجم :

٣٢ـ " فهرس صحيح الامام مسلم " الذى وضعه الشيخ محمد فؤاد عبدالباقى .

٣٣ـ " فهرس سنن أبي داود " الذي وضعه ابن بيومي .

٣٤ـ " فهرس سنن ابن ماجه " فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي .

٣٥ـ " فهرس موطأ مالك " فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي .

٣٦ـ " التيسير في ترتيب أحاديث الطبراني في المعجم الصغير " مؤلفه : مبارك بن مصبح العازمي .

٣٧ـ " أنوار البيان في ترتيب أخبار أصبهان " مؤلفه نبيل بن منصور البصارة .

٣٨ـ " مفتاح المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود السبكي " للشيخ مصطفى البيومي .

وبعد فهذه طائفة من المؤلفات التي قامت بترتيب أحاديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ تارة باعتبار كتاب وتارة أكثر من كتاب ..
والله المستعان (١).

---

(١) راجع " طرق تخريج حديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم " ص ٥٥ / ٧٩ / " كشف اللثام " جـ ٢ ص ٢٠٣ / ٢٤٩ / " مفاتيح علوم الحديث " ص ١٣٤ / ١٤٠ .

الطريقة الثالثة : للتخريـــج :

التخريج بحسب راوى الحديث الأعلى وترتيب الأحاديـــث على الأطـــــراف

الأطراف فى اللغة جمع طرف وحـ " .. منتهى كل شئ .. " (١) وفى مختار الصحاح : " .. والطرف : الناحية والطائفة من الشئ ، وفلان كريم الطرفين يراد به نسب أبيه وأمه " (٢) ومنه أطراف الانسان كاليدين والقدمين .

أما الأطراف عند المحدثين " هى التى يقتصر فيها على ذكـــر طرف الحديث الدال على بقيته ، مع الجمع لأسانيده اما على سبيـــل الاستيعاب ، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة " (٣) .

والعلاقة بين المعنى اللغوى ، ومعناه عند المحدثين واضـــح من حيث كون المؤلف على الأطرف يذكر طرفا من الحديث مقتصرا عليـه فى الدلالة على بقيته ، وفى اعتماد المؤلف على الراوى الأعلى للاسنـاد فهذا طرف أيضا وان كان المراد بالأطراف هو الأول .

---

(١) انظر " القاموس المحيط " جـ ٣ ص ١٦٧ بتصرف .
(٢) انظر " مختار الصحاح " ص ٣٩٠ .
(٣) انظر " الرسالة المستطرفة " ص ١٢٥ .

الفرق بين الأطراف والمسانيد :

طريقة كتب الأطراف تختلف عن المسانيد وان كانا يشتركان في ذكر الصحابي ، الا أن كتب الأطراف تذكر حديث كل صحابي مع الاقتصار على طرف من الحديث في الغالب . أما المسانيد فانهم يذكرون الحديث بتمامه .

كما يلاحظ أن كتب الاطراف تقتصر في الغالب على مصدر أو أكثر ، أما صاحب المسند فليس مقيدا بحد معين ، فانه يحاول استيعاب كل ما ورد عن الصحابي .

فوائد كتب الأطراف :

ولكتب الأطراف فوائد جمة فانك نستفيد من كتب الأطراف مايلي :

١ــ طرق الحديث عند أصحاب الكتب الستة ، فتعرض ان كان غريبا أو عزيزا أو مشهورا .

٢ــ رجال الاسناد لكل حديث ، ويظهر مبهماته ، كسفيان هل هو الثوري ، أو ابن عيينته ، وحماد هل هو "ابن زيد" أو "ابن زيد" أو "ابن سلمة" مثلا ، كما تبين الانقطاع والاعضال ، ونحو ذلك .

٣ــ تصحيح مايقع من الأغلاط المطبعية ، أو القلمية في أسانيد كتب السنة الستة ، وما أكثرها ، خصوصا عندما قام بنشر كتب السنة من لاعلم له بها من التجار ، بدون عناية بالتصحيح .

٤ــ معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الدواوين المشهورة ، أو بعضهم ، وموضع تخريجه عند من أخرجه منهم .

٥ ـ فائدة سلبية : وهي معرفة أن الحديث ليس عند واحد من أهل الكتب المذكورة فاذا رأيت من مسند أحمد ، أو غيره مثلا ، وأردت أن تعرف هل أخرجه البخاري أم مسلم أو أبو داود مثلا ، فان كتب الأطراف على ترجمة ذلك الصحابي أو (الراوي عنه) ، فاذا لم تجد فيها هذا الحديث عرفت أنه ليس في الكتب الستة ... الخ .

٦ ـ اختلاف نسخ الكتب الستة ، فكثيرا ماتختلف نسخ البخاري ، وأبي داود ، بذكر بعض الأحاديث وحذفها ، والتعليق عليها فتستفيد من كتاب " الأطراف " للمزي ـ مثلا ـ أن هذا الحديث في نسخة فلان وفلان من أصحاب نسخ البخاري ، أو أبي داود (١) .

٧ ـ ان طريقة الترتيب على الأطراف تسمح باحتواء أكبر عدد ممكن من المدونات أو المصنفات الحديثية وغيرها داخل مما اشتمل على آثار للنبي صلى الله عليه وسلم .

٨ ـ سهولة التخريج منها اذا عرف الراوي الأعلى والطرف الأول للحديث .

٩ ـ دفع المخرج الى النظر في طرق حديث ما ، أو متنه بالرجوع الى المصدر الأصلي ، مما يدفعه الى اصدار أصوب الأحكام من الصحة أو الحسن أو الضعف على الحديث ان لم يكن قد سبق الحكم عليه .

---

(١) هذه الفوائد لخصها الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ، انظر ج ١ ص ٢١ ، ٢٢ ، من مقدمة " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف " ، ط دار الكتب العلمية .

١٠- معرفة متابعات الحديث ، في الكتب التي اهتمت بطرق الحديث وطرقه المختلفة ، بيسر وسهولة ، كذا ما يمكن أن يوجد له من شواهد عند صحابي آخر. والحق أنه كلما نظر المتدبر في المصنفات الحديثية بأنواعها ، واختلاف مناهجها - يمن من الله تعالى - لاينتهي الا وقد حصل على كثير من الفوائد العلمية مع استنارة القلب للاقبال على الله تعالى.

ومنهج التصنيف على "الأطراف" يحتاج معرفة الراوي الأعلى ، والى عزيمة وصبر - والله المستعان - وذلك كأي علم من العلوم ، فمن طلب العلوم بغير كد ، فهيهات أن يصل الى بغيته منها.

المصنفات على الأطراف :

حظي التأليف على الأطراف بجانب كبير من جهود العلماء خاصة المتأخرين منهم (١) ، ومن آثار هذه الجهود نذكر مايلي :

١- "أطراف الصحيحين" لأبي مسعود الدمشقي.

٢- "أطراف الصحيحين" لابن حمدون الواسطي ، كذا لأبي نعيم وللحافظ ابن حجر.

٣- "أطراف الكتب الخمسة" لأبي العباس الطرقي.

٤- "أطراف الكتب الستة" لابن طاهر المقدسي.

---

(١) وعن جهود المتقدمين في التصنيف في هذا الأسلوب يقول أ. أحمد شاكر "ولم يطبع شئ من هذه الكتب" انظر "مقدمة كنوز السنة" ج ١ ص ض ، ادارة ترجمان السنة.

٥ـ " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف " لجمال الدين الدمشقي المذي .

٦ـ " الكشقاش في معرفة الأطراف " لأبي المحاسن بن حمزه الحسيني .

٧ـ " الاشراف على معرفة الأطراف " لابن عساكر وذكر فيه أنه جمع أطراف السنن الثلاثة مرتبة على حروف المعجم ، ثم اتصل بأطراف السنة للمقدسي ، وقد أضاف اليها وسنن ابن ماجة " فاختبر وسبر فظهر له فيه امارات النقص فأضاف أطرافها أيضا الى كتابه خشية نقصه عنها ، وترك أطراف الصحيحين لتمام ماصنف فيها .

٨ ـ " الاشراف على الأطراف " لابن الملقن .

٩ ـ " اتحاف المهرة بأطراف العشرة " لشيخ الاسلام ابن حجر .

١٠ـ " أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي " أيضا لشيخ الاسلام ابن حجر .

١١ـ " أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني " لأبي الفضل بن طاهر رتبت فيه كتاب الدارقطني على حروف المعجم في مجلد .

١٢ـ " أطراف صحيح ابن حبان " لأبي الفضل العراقي .

١٣ـ " أطراف المسانيد العشرة " لأبي العباس بن طلحة الكناني (١) .

١٤ـ " ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث " للحافظ عبدالغني النابلسي .

---

(١) راجع " الرسالة المستطرفة " ص ١٢٥ / ١٢٧ / " مقدمة مفتاح كنوز السنة " أ . أحمد شاكر جـ ١ ص خ / غ .

وبعد ، فهذه طائفة مما ألف من الكتب الحديثية على الأطراف ليست على سبيل الحصر ، اردنا بها وضع يد القارئ على طائفة مما ألف على منهج الأطراف :

أولا — تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف :

مؤلفه :

هو الامام الحافظ يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف المزى المتوفي (٧٤٢ هـ) نشأ بالمزة وهي قرية قرب دمشق ، وحفظ القرآن ، وبرع في التصريف واللغة ، وشرع في طلب الحديث وله عشرون سنة ، ورحل الى أقاليم كثيرة من أجله ، فأخذ عن ألف شيخ تقريبا ، وبرع في فنون الحديث ، وأقر له الحفاظ من مشايخه وغيرهم بالتقدم وولى دار الحديث الأشرفية ثلاثا وعشرين سنة ونصفا .

قال الذهبي : كان ثقة ، كثير العلم حسن الأخلاق كثير السكوت قليل الكلام جدا صادق اللهجة ، لم تعرف له صبوة ، وكان متواضعا ، حليما ، صبورا ، مقتصدا في ملبسه ومأكله ، كثير المشئ في مصالحه ، وكان ينطوى على سلامة باطن ، ودين ، وتواضع ، وفراغ عن الرياسة ، وحسن سمت ، وقلة كلام ، وحسن احتمال (١) .

---

(١) تذكرة الحفاظ للامام الذهبي جـ ٢ .

مصادر تحفة الاشراف :

يقول الامام المزي : "أما بعد .. فاني قد عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب ـ ان شاء الله تعالى ـ أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الاسلام ، وعليها مدار عامة الأحكام وهي :

١ـ صحيح محمد بن اسماعيل البخاري .

٢ـ صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري .

٣ـ وسنن أبي داود السجستاني .

٤ـ جامع أبي عيسى الترمذي .

٥ـ سنن أبي عبد الرحمن النسائي .

٦ـ سنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني .

ومايجري مجراها من :

٧ـ مقدمة كتاب مسلم .

٨ ـ كتاب المراسيل لأبي داود .

٩ ـ وكتاب العلل للترمذي وهو الذي في آخر كتاب الجامع له .

١٠ـ وكتاب الشمائل له .

١١ـ وكتاب "عمل يوم وليلة" للنسائي .

معتمدا في عامة ذلك على كتاب أبي مسعود الدمشقي ، وكتاب خلف الواسطي ، في أحاديث الصحيحين ، وعلى كتاب أبي القاسم ابن عساكر في كتب السنن ، وماتقدم ذكره معها (١) .

(١) انظر "مقدمة المؤلف" على "التحفة" جـ ١ ص ٣ ، ٤ .

يقول شيخ الاسلام ابن حجر : " فان من الكتب الجليلة في علوم الحديث كتاب " تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف ، تأليف شيخ شيوخنا الحافظ المزى ، وقد حصل الانتفاع به شرقا وغربا ، وتنافس العلماء في تحصيله بعدا وقربا " (١) ، وقد قال العلماء " محدث بلا أطراف كانسان بلا أطراف " (٢) ولاعجب في ذلك فمن أراد معرفة طرق الحديث في الكتب الستة مثلا ، فانه يكفى المخرج مطالعة كتاب الاطراف ، فانه يجد طرق الحديث قد جمعت في موضع واحد من الكتاب .

هذا وان كان شيخ الاسلام قد انتقد عليه بعض الأوهام اليسيرة فانها لاتؤثر في هذه الموسوعة الحديثية جليلة الشأن ، وقد أثبت شيخ الاسلام نقده في كتابه (النكت الظراف) والكتاب مطبوع بأسفل " التحفة " في طبعة دار الكتب العلمية — بيروت .

مصطلحات الامام المزى في الكتابة :

قال الامام المزى : " فصل في شرح الرقوم المذكورة في هذا الكتاب : علامة ما اتفق عليه الستة (ع) ، وعلامة ما أخرجه البخارى (خ) ، وعلامة ما استشهد به تعليقا " خت " وعلامة ما أخرجه مسلم (م) ، وعلامة ما أخرجه أبو داود (د) ، وعلامة ما أخرجه الترمذى في الجامع (ت)

---

(١) راجع " النكت الظراف " لابن حجر جـ ١ ص ٤ ، بهامش " تحفة الاشراف " ط . دار الكتب العلمية .
(٢) راجع : مقدمة " تحفة الاشراف " جـ ١ ص ٢ .

وعلامة ما أخرجه في الشمائل (تم) ، وعلامة ما أخرجه النسائي في السنن (س) وعلامة ما أخرجه في كتاب "عمل يوم وليلة" (سي) ، وعلامة ما أخرجه ابن ماجة القزويني (ق) . وما في أوله (ز) من الكلام على الأحاديث فهو مما زدته أنا ، وما فيه (ك) فهو مما استدركته على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر رحمة الله عليهم أجمعين "(١) .

منهج كتاب الأطراف :

الغرض من وضع هذا الكتاب جمع أحاديث الكتب الستة بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضع واحد ، وكذا الدلالة على مواضعه في طائفة من مراجع معينة وهي التي قصد المؤلف تخريج أحاديثها ، واليك خصائص منهج المزى في كتابه "تحفة الاشراف" .

١ـ أنه اختار ترتيب الأحاديث على المسانيد دون غيره من أنواع الترتيب لسهولة المراجعة والاستيعاب ، فقد رتبه على تراجم أسماء الصحابة والتابعين ، واتباع التابعين ، وأحيانا أتباع أتباع التابعين ، فقام بتدوين جميع أحاديث الكتب الستة تحت هذه الطبقات من رجالها .

٢ـ قسم المصنف جميع أحاديث الكتب الستة مسندها ومرسلها وعددها (١٩٥٩٥) مع المكررات ـ الى (١٣٩٥) مسندا منها (٩٩٥) منسوبا الى الصحابة ، والمراسيل وعددها (٤٠٠) منسوبا الى أئمة التابعين ومن بعدهم .

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ص ٣ ، ٤ .

٣ — أن من كثرة روايته من الصحابة قسم مروياته على تراجم جميع من يرون عنه من التابعين ، وبعض الصحابة ، متبعا فى ترتيبها أيضا حروف المعجم .

— وبالمثل مع التابعى اذا كثرت الرواية عنه ، قسمها الى تراجم من يروى عنه من أتباع التابعين .

— وربما قسم الأحاديث على تراجم أتباع أتباع التابعين المرتبين أيضا على المعجم مثل : حماد بن سلمه عن محمد بن عمر عن أبى سلمة عن أبى هريرة .

٤ — أما عن سياق المرويات تحت كل ترجمة فهى :

أ — قدم ما كثر عدد مخرجيه على ما قل عدد هم فيه .

ب — أسقط اعتبار موضوع الحديث ولفظه .

جـ — ما رواه الستة مقدم على ما رواه الخمسة ، وما رواه الخمسة مقدم على ما رواه الأربعة وما رواه الأربعة مقدم على ما رواه الثلاثة وهكذا .

د — رتب الكتب الستة بتقديم البخارى هكذا (البخارى ، مسلم ، أبو داود ، الترمذى ، النسائى ، وابن ماجه) .

٥ — أن الامام الذى يصدر طرف الحديث بلفظ (حديث) ثم يسوق طرفا من أول الحديث ، بقدر ما يدل على بقيته . وهكذا الطرف يكون من أقوال النبى — صلى الله عليه وسلم — فى الأحاديث القولية ، ومن كلام الصحابة ان كان من الأحاديث الفعلية ، وتارة بالاشارة الى موضوع الحديث مثل قوله (حديث العرنيين) وعقب المتن يقول (... الحديث) أى اقرأ الحديث الى آخره ، أو اشارة الى أن الحديث له بقية فى مصدره الأصلى .

وتارة مايقوم المزى بذكر أكثر من طريق للمقارنة بين متونهـــا ، وربما ذكره بالمعنى دون اللفظ .

٦ - وبعد الفراغ من ايراد طرف الحديث يأخذ في بيان أسانيده عن جميع من خرجه ، فردا فردا ، باستخدام الرموز التي رمز بها في الابتداء ، فيكتب أول تلك الرموز بالمداد الأحمر ، عبارة عن اسم أول مخرجيه ، ويتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذاك الحديث ، من أصل المخرج ، يليه اسناده عن فلان عن فلان منتهيا باسم المخرج بقوله (عنه به) أي بهذا الاسنــاد كما جاء في الترجمة .

٧ - وان تكرر الحديث في أكثر من (كتاب) من الأصل ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدهم مثلا (خ في الصلاة عن فلان عـن فلان ... الخ ، وفي الأطعمه عـن فلان عن فلان .. الخ) .

٨ - فان تعددت طرق الحديث مع الاجتماع في شيخ مشترك ساق موطن الاختلاف في كل الطرق حتى موضع الاتفاق - كضيـع الامام مسلم في صحيحه - ثم يقول في الطريق الأخير (ثلاثتهم) مثلا أو أربعتهـم عن فلان وهو الراوي المشترك فـي الطرق المختلفة (١).

---

(١) راجع " مقدمة تحفة الأطراف " ج ١ ص ١٢ / ١٦ للأستاذ / عبد الصمد شرف الدين ط. دار الكتب العلمية بيروت ، واذا كان هذا هو منهج الامام المزى في كتابه ، فان المحقق قام بجهد زائد على الأصل حتى ييسر عملية التخريج على المخرج ، فقد زاد على الأصل الأمور الآتية :

مثال :

٨٨٣ حديث أنجشة م في فضائل النبي - صلى الله عليه وسلم (الفضائل ١٨ : ٤) عن يحيى ابن يحيى وأبي كامل الفضيل بن الحسين كلاهما عن يزيد بن زريع - س في " اليوم والليلة " عن قتيبة ومحمد بن منصور

= ١- وضع علامة الوقف بين كل اسمين من اسماء الأسانيد تمييزا لبعضهم عن بعض .

٢- ضبط ما أشكل من اسماء الرجال ، والاعلام ، والنسب ، والألقاب ، وغريب اللغة ، والمشتبه ، والشاذ بالحركات والاعراب اللازم بعد المراجعة الى كتب الرجال واللغة .

٣- أكمل أسماء الأعلام غير الرواة مهما أمكن مع بيان سني وفياتهم ، ونبذا من تراجمهم اما بين قوسين أو في الحواشي مع اضافة فهرسين للأعلام والكتب في آخر الكتاب .

٤- وضع أرقام مسلسلة لجميع أحاديث الكتاب مع الاحالة عليه .

٥- أضاف - المحقق - الى المتن ما سقط من الروايات في أصل المصنف مما استدركه عليه شيخ الاسلام ، أو مما عثر عليه عند التحقيق ، وقام بتمييزها بوضعها بين قوسين .

٦- ومن أجل أعماله الترقيم حيث يجد المخرج بجنب كل " كتاب " ذكره المصنف رقم باب الحديث من ذلك " الكتاب " محجوزا بين قوسين ، وكثيرا ما يضيف بعد رقم الباب رقم الحديث من ذلك الباب هكذا " خ في التمني (٩ : ٤) أي الحديث الرابع من الباب التاسع من كتاب التمني ، وهكذا فمقدمة المصنف كثيرة الفائدة لمن أراد التخريج من هذه النسخة المحققة والله المستعان ، ثم اتبع المحقق جهده فوضع كتابا لمراجعة أصول الأمهات للكشف عن كتبها وأبواب كتبها ، وهو دليل عام لفهارس كتب الأصول الستة وأبوابها مع رقم كل كتاب وباب ، وسماه " الكشاف " عن أبواب مراجع تحققه الاشراف بمعرفة الأطراف " جـ١ ص١٦ / ١٨

كلاهما عن سفيان بن عيينة ــ كلاهما عنه به . رواه زهير (سى) فـزاد فيه "أم سليم" (ح ١٨٢٩٥) [١].

٨٨٤ حديث: "رأيت على أنس يونس خف أصفر" خ فى اللباس (١٣ فى الترجمة) وقال لى مسدد، عن معتمر عن أبيه به [١].

كيفية التخريج من هذا الكتاب:

اذا شئت تخريج حديث من هذا الكتاب، ما ستحضر اسم الصحابى الذى روى الحديث، فان كان من طائفة المكثرين من الرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم كابن عباس وأبى هريرة وابن عمر، فاذا استحضرت حينئذ اسم التابعى، فالأمر على ذلك فيه يسر وسهولة والا فانك تحتاج الى استقراء روايات الصحابى قاطبة للوصول الى الحديث الذى معك بروايته، وتسهيلا على المخرج قام المحقق، بنحو ما صنع مؤلفوا "المعجم المفهرس" بكتابة أول اسم فى الجزء وآخر اسم من أسماء الصحابة مع العنوان أو على كعب الكتاب.

فاذا وصلت الى اسم الصحابى ثم التابعى أو من دونه فقد وصلت الى موضع الحديث، وهذا يعتبر تخريجا اجماليا، أما اذا أرت نوعا مفصلا من التخريج فعليك بالرجوع الى أصول الكتاب، وخاصة اذا أردت المقارنة بين فى الكتب الستة محتويات

(١، ٢) انظر "تحفة الأشراف" جـ١ ص ٢٢٣.

" تحفة الأشراف " (١) والله ولي التوفيق.

٢- كتاب " ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث " :

مؤلفه :

هو الشيخ الجليل عبد الغني بن اسماعيل النابلسي - ولد بدمشق وطلب العلم في صغره ، وارتحل بعد أن شب عن الطوق فسمع من كبار شيوخ عصره ، وتصدى للدرس والتصنيف وهو في العشرين من عمره حتى وصلت مصنفاته الى مائتين مصنفا ، فقضى رحمه الله تعالى حياة حافلة بين أحضان القرآن الكريم والسنة المباركة ، مما تولد عنه هذا الانتاج العلمي الوفير توفي رحمه الله تعالى بدمشق بعد عمر مديد قارب التسعين سنة (١١٤٣) هـ.

مصادر " ذخائر المواريث " :

احتوى ذخائر المواريث على أطراف سبعة كتب هي " صحيح البخاري - صحيح الامام مسلم - سنن أبي داود - سنن الترمذي - سنن النسائي - سنن ابن ماجه - موطأ مالك) وأراد المؤلف بذلك وضع كتاب لأطراف الكتب الستة ، ولكنه حينما رأى الاختلاف بين المشارقة

---

(١) اذا أردت التحقق من الروايات في شئ فعليك بمراجعة الحديث في كتاب شيخ الاسلام " النكت الظراف " وهو ملحق بالطريقه ، ففيه اضافة روايات سقطت من الأصل وهو ليس بكثير ، كذا تصوب بعض الأوهام كالسهو في نسبه الحديث الى مصدره أو تصويب في لفظ الحديث ونحو ذلك.

والمغاربة فى السادس بين (ابن ماجه — وموطأ مالك) فقد جمع بينهما فصارت الكتب سبعا لا ستة ، وجمع فيه (١٢٣٠٢) حديثا وقد رمز لكل كتاب برمز كالآتى :

(خ) للبخارى (م) لمسلم (د) لابى داود (ت) للترمزى (س) للنسائى (ه) لابن ماجه (ط) للموطأ .

ترتيب الكتاب :

وقد رتب النابلسى كتابه على سبعة أبواب هى :

الباب الأول : وفيه أحاديث الصحابة الذين ذكرت أسماؤهم صراحة مرتبة على حروف الهجاء ، فيبدأ بمن يبدأ اسمه بحرف الألف ثم الباء وهكذا .

الباب الثانى : وفيه أحاديث من اشتهر بكنيته من الصحابة ، ومرتبا للكنى على حروف الهجاء أيضا ، بعد حذف "أبو" التى فى صدر الكنية .

الباب الثالث : وذكر فيه أحاديث المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة . فيقوم بترتيب الأحاديث وفق اسماء التاليين ممن روى عن هؤلاء بقوله (عن رجل من الصحابة ، أو عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

فيرتب هؤلاء التابعين بحسب اسم الراوى على حروف المعجم ، فيبدأ بمن ذكر اسمه صراحة ، ثم بمن ذكر بكنيته ، ثم بمن روى عن أبيه عن جده ، ثم ما روته النساء عمن ابنهم من الرجال "الصحابة" ، وقد عقد فصلا فيما رواه من لم يسم عمن لم يسم عن النبى — صلى الله عليه وسلم —

OTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

الباب الرابع : وفيه أحاديث النساء مرتبين على حروف الهجاء .

الباب الخامس : وفيه أحاديث من اشتهرت بكنيتها من النساء مرتبين على حروف الهجاء بالنسبة الى عجز الكنية بحذف صدر الكنية (أم) .

الباب السادس : وفيه أحاديث المنبهم من اسماء النساء الراويات عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مرتبة على ترتيب اسماء الرجال الرواة عنهن ، ثم النساء الروايات عنهن ، وذكر في هذا الباب ما رواه مبهم عن مبهم من النساء ، مرتبا على حسب حروف المعجم في اسم من أبهم المبهم الأول .

الباب السابع : وقد ذكر فيه الأحاديث المرسلة مرتبة بحسب اسماء مرسليها والمرتبة أسماءهم على حروف الهجاء ، ثم تبع الترتيب السابق في أحاديث الرجال والنساء ، فانه يرتب بحسب الأسماء ثم الكنى ثم المبهمين من المرسلين ثم النساء من المرسلات للحديث ، كل ذلك مرتبا بحسب الحروف الهجائية (١) .

ترتيب التخريج عند كل حديث :

١ـ يبدأ الشيخ النابلسي كل حديث بذكر طرق الحديث وقد اتفق في هذا مع الامام المزى فانه يذكر الطرف الدال على بقية الحديث فلم يذكر الحديث بتمامه ، وربما ذكر جملة من الحديث وأكمل طرفه بمعنى من عنده ، وربما ساق عنوان الحديث دون طرف منه كأن يقول (حديث المعراج) أو (حديث الأعرابي الذى بال في المسجد) دون ذكر لفظ الحديث . وينبه على

---

(١) راجع مقدمة " ذخائر المواريث " ج ص ط .

ذلك في المقدمة بقوله : " وقد اعتبرت المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات ، بحيث تذكر الرواية من الحديث ، ويشار برموز الحروف الى ما يوافقها في المعنى دون الكلمات ، فعلى الطالب أن يعتبر في مطلوبه المعاني ، وهذا أمر واضح عند من يتداول كتب الاطراف ولها يعاني ".

٢ـ ذكر من أخرجه من الأئمة السبعة باستخدام الرمز الذي يدل على كل امام من هؤلاء الأئمة .

٣ـ الاقتصار من الاسناد بذكر شيخ الراوي دون بقية الاسناد وهذه من جهات الاختلاف بينه وبين الامام المزي في (تحفة الاشراف)

٤ـ ذكر الكتاب الذي فيه مزايا الحديث ، عند صاحب المصدر ، ومما يلاحظ أن جميع مصادر الكتاب كلها مصنفة على الابواب ، وتحتوي على الأبواب الثمانية التي هي من خصائص الجوامع وما يلحق بها . فكل مصنف مقسم الى كتب وكل كتاب مقسم الى أبواب ، وكل باب يحتوي على حديث أو أكثر .

مثال :

٣٨٦٤ (حديث) : " لاحسد الا في اثنتين رجلا آتاه الله مالا " (خ) عن علي بن عبد الله ، وفي فضائل القرآن عن أبي اليمان (م) في الصلاة عن أبي بكر بن ابي شيبة ، وعمرو الناقد وزهير بن حرب وعن حرملة بن يحيى (د) في البر عن ابن أبي عمر (ت) في فضائل القرآن عن قتيبة " ذخائر المواريث " جـ ٢ ص ١٠٤ (١) .

---

(١) كشف اللثام جـ٢ ص ١٨٢/١٨٦/ " طرق تخريج حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم " ص ١٢٧/١٣٥ .

منهج صاحب الكتاب في هذا الحديث :

١ـ بين أن هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في موضعين الاول في كتاب التوحيد عن شيخه علي بن عبد الله ، أما الموضع الثاني ففي كتاب فضائل القرآن عن شيخه أبي اليمان ٠

٢ـ أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة عن أربعة من شيوخه هم : أبو بكر بن أبي شيبة ـ وعمرو الناقد ـ وزهير بن حرب ـ وحرملة بن يحيى ٠

٣ـ وأخرجه أبو داود في سننه ـ وهي الصغرى عند الاطلاق المسماة " بالمجتبى " ـ في كتاب البر عن شيخه ابن أبي عمر ٠

٤ـ وأخرجه الترمذي في سننه في كتاب فضائل القرآن عن شيخه قتيبة وهذا يعتبر للمخرج تخريجا اجماليا ٠ أما ان أراد التخريج التفصيلي فعليه بالرجوع الى المصدر الأصلي ٠

تنبيهات :

الأول : ينبغي على المخرج أن يعلم أن المصنفات بحسب الراوي الأعلى ليست قاصره على ترتيب الأطراف وانما يشترك معها التصنيف على المسانيد وكذا المعاجم المرتبة على اسماء الصحابة ٠

أما عن كيفية التخريج من المسانيد والمعاجم فيرجع ذلك الى :

١ـ معرفة راوي الحديث من الصحابة معرفة تامة ، لا لبس فيها ٠

٢ـ معرفة منهج المصنف في كتابه ، حيث أن مناهجهم تختلف من حيث ترتيب الصحابة رضوان الله عليهم ٠

٣ـ عند استحضار المسند الخاص براويك الأعلى فاستقرأ مسنده حتى تصل الى حديثك ان وجد فيه ٠

٤ـ يمكن استخدام طريقة من طرق التخريج كعامل مساعد في الدلالة على وجوده ، أو عدم وجوده .

الثاني: أنه قد ظهرت طبعة جديدة في المكتبات الآن لموسوعة حديثية تسمى "موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف" ط . الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩م . وهذه الموسوعة اعداد خادم السنة المطهرة "أبوهاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول" طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ودار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان . وقام بكتابة "مفتاح الموسوعة" د . عبدالغفار سليمان عبدالغفار البنداري .

مصادر الموسوعة :

اعتمدت هذه الموسوعة على طائفة متنوعة من المصادر فهي لم تقتصر على كتب السنة المشهورة ، وانما أضافت الى ذلك كتب السيرة ومتعلقاتها الحديثية ، كذا كتب التفسير ، والتاريخ وغيرها ، فقد حوت عددا ضخما من الكتب بلغ مائة وخمسون كتابا (١) .

جاء في المقدمة عند المقارنة بينها وبين (المعجم المفهرس)

"... فاذا قورن هذا المعجم بتلك الموسوعة تبين لنا أن حجم كتب الموسوعة نسبة الى المعجم "١٧" مرة تقريبا ... في حين أن هناك تقاربا في حجم الموسوعة حيث ستكون الضعف ـ ان شاء الله تعالى ـ

---

(١) انظر قائمة المراجع جـ ١ ص ١٦/ ٢١ .

أى حوالى ١٥ مجلدا ، ومتوسط حجم الجزء فيها ٥٠ ملزمة " .

منهج الموسوعة :

هذه الموسوعة الطبية رتبت على طريقة أطراف ومقاطع الحديث ، وترتيبها هجائيا ألفا يائيا على النظام الآتى :

١ـ ابتدأ الأحاديث (أطراف ومقاطع) بحرف الألف الممدودة مثل : آآ وعرفها فى الموسوعة فى (عنوان الحرف) ثم أورد تحتها كل الأطراف والمقاطع التى ابتدأت بحرف الهمزة الممدودة فى المائة والخمسين مصنفا السابق ذكرها . ثم تدرج فى الترتيب الهجائى فى نفس الحرف على تدرج الأحرف الهجائية بالترتيب التالى : (همزة المد "آ" همزة "القطع" (د) ، الباء ، والتاء ، والثاء ، الجيم ... الخ) وتبع نفس التدرج الحرفى فى كل مقطع أو طرف تحت نفس العنوان "الحرف الرئيسى" فى كل الأحرف ، بحيث يمكن للباحث تتبع طريقة البحث المعجمى فى الموسوعة دون عناء ، ولاعنت ، وبكل أمان لايخشى أن يسقط منه شئ ، وهكذا مع جميع حروف الهجاء .

٢ـ يلحق بكل حرف فى آخره المحلى بالألف واللام من الحرف بترتيب مستقل يتبع بنفس نمط ترتيب الحرف نفسه لكن بالتحلية بالألف واللام .

مثال : حرف الحاء مثلا : يبدأ بطرف حائط الجنة تجرى فيها الأنهار ... " وانتهى بالطرف : " حيهلابكم ... الحديث " ثم شرع فى المحلى بالألف واللام من حرف الحاء فبدأ بالطرف " الحائض تقضى المناسك كلها ... " وانتهى بالطرق

" الحيرة روضة من رياض الجنة ... " .

٣ـ في حرف الكاف بدأ بعد المحلى بالألف واللام من حرف القاف .

٤ـ في حرف اللام بدأ بحرف اللام مع الألف الممدودة ثم اللام مع همزة القطع والوصل ثم اللام مع سائر الحروف الهجائية بالترتيب " مع الرجوع الى المقدمة ص ٢٥ في ترتيب الكلمات بعد مقاطع كلمة " لو " فالكلمات بعدها على ترتيب خاص .

٥ـ فصلت الموسوعة أطراف الأحاديث التي بدأت بلفظ الأمر في آخر حرف الألف مع الميم بصورة مستقلة بحيث بدأت أطراف أحاديث الأمر بهذا الترتيب :

آمين هذه الأمة ... الحديث .

ـ أمر أبا بكر أن يأمرها أن تغتسل ... الحديث .

ـ أمر أبا بكر يؤم الناس .

وهكذا تسلسل الترتيب في لفظه (أمر حتى آخر مقطع فيه : أمر يوم الفتح تميم ابن أسد ... ثم تبعه بأطراف ومقاطع لفظة " أمرت " : أمرت الأرض ماكان منا أن ... وهكذا حتى تبع ذلك فهرسة اطراف لفظة أمرتك ثم أمرتكم ثم امرتم ثم أمرتني .. الخ ثم بدأت فهرسة حرف الالف مع النون بالتسلسل المفهوم مما سبق مع الحروف .

٦ـ قد روعي في الاحالة النهج التالي :

تقديم رقم الجزء والمسلسل العام ان كان للكتاب مسلسل عام مثل ما في المعجم الكبير للطبراني ، في الأجزاء التي أخذت مسلسلا ، أو تقديم الاحالة على المسلسل العام فقط مثل كنز

ومسند أبى داود الطيالسى مع مراعاة الفارق بين الرقم وهـــو العلامة العددية التى تبدأ وتنقطع دون أن يحصى بواسطتهـــا كل المعدود ، والمسلسل وهى تلك العلامة العددية التى يحصى بواسطتها كل المعدود من بدايته الى نهايته بطريقة التسلســل العددى المتصل (١).

أما عن رموز الموسوعة فقد وضع لكل مصدر أو مرجع رمز خاص بـه ، على المخرج الرجوع الى هذه الرموز فى الفصل السابع من مقدمة الموسوعة (٢).

مثال : من الموسوعـــة :

أ حى والداك ... ففيهما فجاهد .

خ ٤ : ٧١ ـ م البر والصلة ٥ ـ ن ٦ : ١٠

حم ٢ : ١٦٥ و ١٨٨ و ١٩٣ و ١٩٧ و ٢٢١ .

حق ٩ : ٢٥ ـ سنة ١٠ : ٢٧٧ .

خد ٢٠ ـ تخ ٧ : ٢٤ : خط ٤ : ٢٥٠ .

مجمع ٥ : ٣٢٢ ـ غليل ٥ : ١٩ ـ (٣)

---

(١) راجع " مفتاح الموسوعة " جـ ١ ص ٢١ / ٢٩ .

(٢) أحلت القارئ على الفصل السابع من (مفتاح الموسوعة) خشيـــة الاطالة " الفصل السابع جـ ١ ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

(٣) انظر " الموسوعة " جـ ١ ص ١٦٣ العمود الثانى .

مراده أن هذا الحديث أخرجه (البخاري ، ومسلم ، والنسائي وأحمد بن حنبل والبيهقي والبخاري في التاريخ الكبير والأدب المفرد للبخاري ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، ومجمع الزوائد للحافظين العراقي والذهبي وفي إرواء القليل للألباني ، قرين كل منهم رقم الجزء ، ورقم الحديث أو مسلسله في المصدر .

الطريقة الرابعة : التخريج بناء على ترتيب الأحاديث بحسب موضوعاتها :

بيان المراد بالترتيب بحسب الموضوع :

موضوع كل علم ــ كما يقول الجرجاني هو " ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب ، فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض ، وكالكلمات لعلم النحو ، فانه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الاعراب والبناء ، ويقول ــ أيضا ــ والموضوع هو محل العرض المختص به " .

وعلى هذا فالكتب الحديثية المصنفة على الأبواب أو على الموضوعات الفقهية هي محل لعرض الأحكام الشرعية ، والبحث عن أحوالها ومتعلقاتها ، من حيث الوجوب ، والحرمة والندب ، والاباحة ، والكراهية ، ذلك لمعرفة الاحكام الشرعية الموصلة الى السعادة الأبدية .

وعلى هذا فالتخريج بناء على موضوع الحديث ، يعتمد على تحديد هذا الموضوع .

مقومات هذه الطريقة :

أ ــ تحديد موضوع الحديث ، بأظهر مايدل عليه منطوقه من أحكام وارشادات وتوجيهات ثم مايدل عليه المفهوم كذلك .

ب ــ البحث عنه في مظانه من أبواب الكتب في المصادر الأصلية أو فيما ألف على هذه المصادر من كتب مخرجه لأحاديثها .

جـ ــ تتبع مواضع الحديث تبعا لما يستنبط فيه من أحكام في موضع أو أكثر .

المصنفات على هذا المنهج :

المصنفات على هذا المنهج نوعان :

الأول : المصادر الأصلية المصنفة على الموضوعات وما يلحق بها من المستخرجات والاستداركات والمصنفات ونحو ذلك .

الثاني : مؤلفات في تخريج أحاديث مصدر من المصادر الحديثية المحضة ، أو في تخريج أحاديث مؤلفات ، في نوع آخر كالفقه والتفسير والسيرة ، والزهد وغيرها .

النوع الأول والمراد به المصادر الأصلية :

هذا النوع يعتمد التخرج فيه على تحديد موضوع الحديث ، ثم الكشف عنه مباشرة في الكتاب الخاص به في المصدر المراد التخريج منه فلو كان الحديث مثلا في الصلاة وأردت تخريجه من البخاري فما عليك إلا احضار صحيح البخاري ، وفتح الصحيح على كتاب الصلاة ثم استقراء أبوابه حتى تصل الى موضع حديثك ، مع ملاحظة أن الامام البخاري ممن يذكر الحديث في أكثر من موضع لما يستنبط منه من أحكام أو يقطه في الابواب المختلفة لهذا السبب حتى اطلق بعض العلماء على هذا الصحيح " فقه البخاري في صحيحه " وهكذا مع جميع الكتب المؤلفة على الأبواب .

مصادر هذا النوع :

أما مصادر هذا النوع فهي المجامع والسنن والمصنفات والموطآت والمستخرجات والمستدركات ونحو ذلك .

ويمكن ذكر هذه المصنفات على سبيل التنبيه اليها :

منها ماينبغي لطالب الحديث البداءة به وهي أمهات الكتب الحديثية وأصولها وأشهرها وهي ستة :

١ـ صحيح البخارى .
٢ـ صحيح مسلم .
٣ـ سنن ابى داود .
٤ـ سنن الترمذى .
٥ـ سنن النسائى .
٦ـ سنن ابن ماجه .

وملحق بالسنن من هذه الامهات :

٧ـ سنن الدارمى .
٨ ـ سنن الدارقطنى .
٩ ـ سنن البيهقى . وغيرها (١) .

ومن المصنفات :

١٠ـ مصنف عبدالرزاق .
١١ـ مصنف ابن ابى شيبه .
١٢ـ مصنف بقى بن مخلد .
١٣ـ مصنف أبى سلمة .

ومن الموطآت أهمها :

١٤ـ موطأ الامام مالك بن أنس .

---

(١) راجع "الرسالة المستطرفة" ص ٢٥ .

ومن المستخرجات :

١٥- مستخرج الاسماعلى على الصحيحين .

١٦- مستخرج الهروى على الصحيحين .

١٧- مستخرج ابن مردوية على الصحيحين .

١٨- مستخرج أبو عوانه على الصحيحين وغيرهم (١) .

ومن المستدركات وأهمها :

١٩- مستدرك الحاكم على الصحيحين .

وأريد أن أشير الى أن الحد المشترك بين هذه المصنفات هى الترتيب بحسب موضوع الحديث وان اختلفت مناهج اصحابها داخل هذا الاطار العام نحو اقتصار بعضها على الصحيح دون غيره واشتمال بعضها على الصحيح والحسن والضعيف والموقوف والمقطوع .

أما النوع الثانى : وهو مؤلفات التخريج المرجعية المرتبتة أحاديثها على الموضوعات : المؤلفات فى هذا النوع كثيرة ومتعددة مما يقتضى الحديث عنها تصنيفها الى المجموعات الآتية :

١- كتب تخريج أحاديث عامة : مثل "كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال" لمؤلفه الامام علاء الدين على بن حسام الدين الشهير بالمتقى المهندى .

---

(١) المرجع السابق ص ٢١ / ٢٥ ، والحق أن "الرسالة المستطرفة" من الرسائل التى ينبغى الحرص على اقتناءها كما سبق التنبيه على ذلك لاشتمالها على طوائف من المصنفات والمؤلفات المتنوعة فى علم الحديث . لذلك تحيل عليها من أراد الاستذادة من أنواع هذه المصنفات .

ـ " منتخب كنز العمال " للمتقى الهندى .

٢ـ كتب تخريج أحاديث كتب معينة منها :

ـ " مفتاح كنوز السنة " للمستشرق أ . ى فنسك .

ـ " المغنى عن حمل الاسفار في الاسفار في تخريج ما في الاحياء من الاخبار " للحافظ زين الدين العراقي .

٣ـ كتب في تخريج أحاديث كتب فقه منها :

ـ " نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية " للزيلعى .

ـ " الدراية في تخريج أحاديث الهداية " لابن حجر .

ـ " التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعى الكبير " لابن حجر .

٤ـ كتب في تخريج أحاديث الأحكام منها :

ـ " منتقى الأخبار من حديث سيد الأخيار " لمجد الدين بن تيمية .

ـ " بلوغ المرام من أدلة الأحكام " لشيخ الاسلام ابن حجر .

ـ " تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد " للعراقى .

٥ـ كتب في تخريج أحاديث الترغيب والترهيب منها :

ـ " الترغيب والترهيب " للحافظ المنذرى .

ـ " الزواجر عن اقتراف الكبائر " للحافظ ابن حجر .

٦ـ كتب في تخريج أحاديث التفسير منها :

ـ " الدر المنثور في التفسير بالمأثور " للحافظ جلال الدين السيوطى .

ـ " فتح القدير في فنى الدراية والرواية من علم التفسير " للامام الشوكانى .

ـ " تفسير القرآن العظيم " لابن كثير .

ـ " الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف " لابن حجر .

٧ ـ كتب في تخريج أحاديث السيرة والشمائل النبوية الشريفة منها :
ـ " الخصائص الكبرى " للامام السيوطي
ـ " مناهل الصفات في تخريج أحاديث الشفا " للسيوطي .
ـ " سيرة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم " لابن كثير .
ـ " سبل الهدى والرشاد " للشامي (١) .

كيفية التخريج من هذه الكتب المرجعية للتخريج :

١ ـ تحديد موضوع الحديث (صلاة ، صوم ، زكاة ، حج ، بيوع ، أشربه ، أطعمة ...) .
٢ ـ الكشف عنه في بابه المثبت فيه ان وجد وهذا تخريج اجمالي .
٣ ـ ان شئت التخريج التفصيلي فعليك بالرجوع الى مايقودك اليه تخريج هذه الكتب من مصادره المعتبرة وهذا هو الأصح في عملية التخريج فمهمة هذه الكتب بالنسبة للمخرج الباحث الارشاد الى مصادر الحديث .

---

(١) راجع " طرق تخريج أحاديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ص ١٥٢ ، ١٥٣ / " مفاتيح علوم الحديث " ص ١٥٠ / ١٥١ وهناك من الكتب مايمكن أن يندرج تحت هذه المجموعات مثل " نيل الأوطار " للامام الشوكاني وكتاب " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " للحافظين العراقي وابن حجر ونحوهما كثير ـ فبحمد الله تعالى ـ خزينة الجواهر النبوية الشريفة عامرة بدررها . والله ولي التوفيق .
وقد ورد في " كشف اللثام " طوائف من هذه الكتب راجع ج ١ ص ٢٦٧ ومابعدها .

التعريف ببعض مصادر هذه الطريقة :

كتاب " كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال " .

مؤلفه : هو الإمام علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي الشهير بالمتقي محدث فقيه واعظ ، له عدة تصانيف ولد بالركن من بلاد الهند ولد سنة (٨٨٥ هـ) نشأ محبا للعلم ، حريصا عليه ، مع الزهد والورع وكثير الطاعة ، وأفاد كثيرا من علماء عصره ، وارتحل اليهم في مختلف البلاد بلغت مؤلفاته نحوا من مائة مؤلف ، وكان كثير المناقب ، وألف في مناقبه عبدالقادر بن أحمد الفاكهي كتاب " القول النقي في مناقب المتقي " توفي رحمه الله تعالى سنة (٩٧٥ هـ) بمكة المكرمة (١) .

مصادر " كنز العمال " :

احتوى هذا الكتاب على كل أحاديث " الجامع الكبير " و " الجامع الصغير " و " زيادة الجامع " وكلها للسيوطي ، فبلغت أحاديثه أكثر من ستة وأربعين ألف حديث ، وألحق بكل حديث من أخرجه من الأئمة ومن رواها من الصحابة فمن بعدهم ، وقام بترتيب هذه الأحاديث على الأبواب والموضوعات المعهودة في الجوامع وبلغت مصادره (٨٠) مصدرا .

---

(١) راجع " كشف اللثام " جـ ١ ص ٣١٠ / " طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " ص ١٥٥ .

الدوافع الى وضع هذا الكتاب :

١ـ صعوبة الكشف على الحديث في هذه الكتب لم لم يعرف بداية الحديث معرفة يقينية .

٢ـ أن من أراد الاطلاع على أحاديث موضوع كامل كالصلاة أو الزكاة ونحو ذلك فلم يتمكن وسط هذا الخضم الذاخر من الأحاديث المرتبة على الحرف الا اذا استقراء كل أحاديثها حديث بعد حديث .

٣ـ أن ما يوضع للأبواب من تراجم لها بمنزلة الشرح للأحاديث ، وبيانا مجملا لأحكامها ، ولهذا قام بترتيبه على الأبواب(١) .

المراحل التي قربها ترتيب "كنز العمال" :

مر ترتيب كتاب "كنز العمال" بخمس مراحل :

المرحلة الأولى : وقام فيها بترتيب أحاديث "الجامع الصغير" وزوائده على الأبواب الفقهية ووضعها في كتاب سماه "منهج العمال في سنن الأقوال" .

المرحلة الثانية : ورتب فيها ماتبقى من الأحاديث القولية من "الجامع الكبير" وهي التي لاتوجد في "الجامع الصغير وزوائده" أيضا على الأبواب الفقهية وسماه "الاكمال لمنهج العمال" .

---

(١) راجع "طرق تخريج أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم" ص ١٥٦ / مقدمة كتاب "كنز العمال" / راجع أيضا "كنز العمال" الترجمة بالجزء الأخير .

المرحلة الثالثة : مزج بين "المنهج" و "الاكمال" في كتاب واحـــد وسماه "غاية العمال في سنن الأقوال" وميزبينهما بالاشارة الى أحاديث "الاكمال" بذكر كلمة "الاكمال" امام كل حديث خاص به.

المرحلة الرابعة : رتب أحاديث قسم الأفعال في "الجامع الكبيـــر" على الأبواب الفقهية ، وأطلق على هذا القسم اسم "مستدرك الأقوال بسنن الأفعال".

المرحلة الخامسة : قام فيها بضم أحاديث "غاية العمال" و "مستـدرك الأقوال" في كتاب واحد سماه "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال" متبعا فيها الترتيب الآتي :

أ ــ أحاديث "منهج العمال" التي تمثل "الجامع الصغير وزوائده".

ب ــ أحاديث "الاكمال" والتي تمثل مابقي من قسم الأقوال فـــي "الجامع الكبير".

جـ ــ أحاديث "الأفعال" ويتبع هذا الترتيب في كل باب من الأبواب(١).

هذا وينبغي على المخرج أن يدرس منهج كل مصنف حـــتى يستطيع أن يدخر كثيرا من الجهد والوقت ، فمنهج كل كتاب هو مفتاح له ، لايلج الباحث بسهولة ويسر الا به. والله ولي التوفيق.

---

(١) انظر "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال".

الطريقة الخامسة التخريج :

التخرج اعتمادا على صفة غالبة توجد في الاسناد أو المتن

ترجع هذه الطريقة الى جهد علماء السنة النبوية الشريفة ، الذين قاموا بدراسة كثيرا من أحوالهما ، حتى لايتركوا مجالا لمتزيد أو مزيف ، أو منتحل ، لذلك توجهوا الى وضع مؤلفات بحسب سماة برزت لهم في أسانيد الحديث ، أو متونها .

فتارة نجدهم يؤلفون في الأحاديث المسلسلة بصفة من الصفات أو حالة من الأحوال ، وتارة يفردون الاحاديث القدسية بمصنفات خاصة بها ، وتارة يصنفون في الاحاديث الموضوعة وتارة في المتواتر من الاحاديث وهكذا .

كيفية التخريج بناء على هذه الطريقة :

يعتمد التخريج في هذه الطريقة على مدى معرفة المخرج بأحوال الحديث الأصل الذي بيده ، فان كانت لديه هذه المعرفة واطلع من خلالها على سمة بارزة فيه كالتسلسل أو التواتر ، أو كونه حديثا قدسيا أو متواترا فهذا ييسر عليه الأمر في الكشف عليه في مظانه التي أفردت بالتأليف فيه ، وغالبا مايجد في معظم هذه المؤلفات عزو الأحاديث الى مصادرها .

فان وجد حديثه في مظانه من هذه المؤلفات الخاصة ، كان تخريجا اجماليا فان أراد التخريج التفصيلي فعليه بالرجوع الى مصادرها الأصلية بحسب مايوجهه المخرج في مؤلفه ، فغالب هذه المؤلفات لايعزا اليها عزوا نهائيا فهي للمخرج دليل ومرشد الى المصادر المعتبرة عند المتقدمين .

طائفة من مصادر هذه الطريقة :

وفيما يلى نذكر للقارئ طائفة من هذه الكتب :

١ـ " الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة " للسيوطى ، وظاهر من عنوانه أنه خاص بالأحاديث المتواترة .

٢ـ " الاتحافات السنية فى الأحاديث القدسية " للمدنى ، وهى مرتبة على حروف المعجم .

٣ـ " الاحاديث القدسية " اصدار المجلس الاعلى للشئون الاسلامية

٤ـ " المقاصد الحسنة " للسخاوى .

٥ـ " كشف الخفاء ومزيل الالباس ... " للعجلونى .

٦ـ " المراسيل " لأبى داود .

٧ـ " الناسخ والمنسوخ " لاحمد بن حنبل ، ولأبى داود السجستانى .

٨ ـ " تجريد الأحاديث المنسوخة " لابن الجوزى .

٩ـ " مشكلة الأنوار فى ما روى عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار " لمحى الدين المرسى .

١٠ـ " العذب المسلسل فى الحديث المسلسل " للحافظ الذهبى (١) .

فهذه طائفة يمكن للمخرج الاستعانة بها عند استخدام هذه الطريقة وهى لاتحتاج الى عناء كبير حيث انها فى الغالب ماتحتوى على أعداد قليلة من الأحاديث .. والله ولى التوفيق ...

---

(١) راجع " الرسالة المستطرفة " ص ٥٧ / ٦٧ .

الطريقة السادسة للتخريج :

التخريج بناء على الاستقراء والتتبع

المراد بالاستقراء هنا هو قراءة أحاديث كتاب من الكتب من بدايتها الى نهايتها بقصد التوصل الى حديث ما من أحاديث ذلك الكتاب ، فالقراءة في الأصل هي الجمع ، وكل شئ قرأته وقد جمعته ودرسته (١) .

ويراد به هنا أيضا : "التفتيش الدقيق عن الحديث الذى يراد تخريجه ، وتتبعه في بطون المصادر الحديثية المعتبرة ، ومايلحق بها " (٢) .

منزلة هذه الطريقة :

بتدبر ما سبق من طرق للتخريج نجد أن طريقة الاستقراء ملازمة لها ، وهى أن لم يكن استقراء تاما لجميع الأحاديث التى بين دفتى الكتاب المخرج منه فهى اما استقراء لحرف من الأحرف ، أو استقراء لطائفة من الرواه اصحابه أو لمن دونهم للوصول الى صحابى معين ، استقراء لفظ من ألفاظ الحديث في طائفة جمعت نفس اللفظ فى معانى مختلفة وهكذا .

اذن فطريقة الاستقراء والتتبع لايستغنى عنها ، حتى مع استخدام طريقة أخرى من طرق التخريج .

---

(١) (لسان العرب) جـ ٣ ص ٤٢ ط .

(٢) "كشف اللثام" جـ ١ ص ٢٥٨ .

مستلزمات هذه الطريقة وميزتها :

وتستلزم هذه الطريقة الهدوء التام للأعصاب ، والصبر الجميل ، وتوفير الوقت اللازم بسبر أغوار الكتب ، متعددة المناهج ، مختلفة الاحجام ، وينبغى على المخرج بهذه الطريقة شدة اليقظة والانتباه ، حتى لا يطوى صفحة دون أن يتأكد من عدم اشتمالها على مطلبه •

وبناء على هذا ، نستطيع القول أن هذا الاسلوب التخريجى هو من أدق طرق التخريج وأثبتها ، فكم يقع لأصحاب الأطراف وغيرها من سهو أو وهم ، فضلا عن كون المخرج بهذه الطريقة يكون تخريجه نهائيا من حيث تتبع حديثه فى مصدره الأصلى سندا ومتنا •

كيفية التخريج بهذه الطريقة :

أما عن كيفية التخريج بهذه الطريقة فليس له قاعدة ، اذ أنها تعتمد على جهد المخرج نفسه ، فما عليه — كما أرى — الا أن يحضر مصادره التى يريد التخريج منها ، ثم يتناولها مصدرا بعد مصدر ، يقرأ كل حديث فيه حتى يصل الى حديثه المراد ، فاذا فرغ منه ، تبعه بآخر ، وتتبعه أحاديثه من بدايتها ، ثم يقوم باثبات كل ماوصل اليه بالطريقة التفصيلية المعهودة فى كل الطرق •
(كتابة اسم المصدر وصاحبه واسم الكتاب واسم الباب ورقم الحديث ان وجد ورقم الجزء والصفحة والراوى الأعلى وطبعة الكتاب) وبذلك يكون قد تم مرأ ربه باذن الله تعالى •

الطريقة السابع للتخريج :

التخريج اعتمادا على الأجهزة الآلية الحديثة (الكمبيوتر)

قامت في خلال القرن الرابع عشر الهجرى ثورة عارمة في المخترعات الجديثة في استخدام المعادن ـ بصورة رفيعة المستوى ، منها ما سخر لخدمة الانسان في كثير من شئون الحياة ، ومنها مرمر له ـ أعاذنا الله تعالى من شروره ـ وصدق الله تعالى اذ يقول : " ... وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوى عزيز " (١) .

وكان من نتائج هذا التقدم العلمي في مجال استخدام الطاقة المعدنية والكونية اختراع الحاسب الآلي (الكمبيوتر) : وهو آلة تقوم بحفظ المعلومات ، وحسابها ، وتنظيمها ، وسرعة اعطائها عند الطلب منها بطريقة خاصة .

وتمتاز هذه الآلة بالسرعة في تخزين المعلومات ، والسرعة عند استدعائها على صفحتها ، وكان من أسباب حفظ الله تعالى للسنة النبوية الشريفة استخدام الحاسب الآلي في حقلها (٢) .

---

(١) سورة الحديد آية (٢٥) .

(٢) بقدر ما أعلم أن أول من أبرز هذه الطريقة هو د . محمد مصطفى الاعظمى رئيس قسم الدراسات الاسلامية بجامعة الامام بن سعود بالمملكة العربية السعودية (الرياض) وقام بالاشارة الى هذا المشروع من خلال ندوة أقيمت له (بجده) احدى مدن السعودية في أوائل الثمنينات من هذا القرن الميلادى (العشرين) ونشر =

مصادر الكمبيوتر وميزتـــه :

" فللكمبيوتر ـ كما ورد في الموسوعة ـ ميزة رائعة جدا هـــى طاقته الرهيبة في تخزين كم هائل من المعلومات المعقدة والسطحية ، وبذا يمكن أن تفرغ فيه أطواف الأحاديث وأماكن وجودها ، وخلاصـــة كلام الأئمة والنقاد عن أسانيدها وأحوال رجالها ـ وفي برجرام آخر تفرغ موسوعة فهارس التراجم والرجال المعدة بحيث يستخرج الحديث بكافـة طرقه ـ وفي بروجرام آخر رجال الأسانيد كلها ـ وفي بروجرام آخـــر

= خبر هذه الندوة بجريدة (المدينة) ، وقمت بكتابة مقال بنفـــس الصحيفة يتضمن الاشادة بهذا العمل الفريد من نوعه ، وكان قـد نوه بادراجه في الحاسب الآلي الكتب الستة (الصحيين والسنن) كما كان هذا المشروع من دوافع حصوله على (براءة جائزة الملـــك فيصل العالمية للدراسات الاسلامية) لعام ١٩٨٠م/١٤٠٠ هـ فقد جاء فيها : " ٣ـ ان مشروعه الكمبيوتر واستعماله في خدمـة السنة النبوية ، يقدم تجربة فعليه أولية باللغة العربية فـــي استخدام الحاسب الألي في حقل الدراسات الحديثية ، وهـذا عمل ضخم يستنفذ لاستكماله الكثير من الوقت والجهد ، ولاشـك أن عمله هذا عندما يكتمل سيكون له نفع عظيم يتمثل في ايجـاد الموسوعة الحديثية ، وهي عمل ضخم تمس الحاجة اليه " أورد صورة هذه البراءة في صدر " صحيح ابن خزيمة ، الذي قام بتحقيقـــه جـ ١ ص ٣ ط المكتب الاسلامي ـ بيروت ط الأولى ١٣٩٥ / ١٩٧٥ وقام مركز لذلك بجامعة الأزهر حديثا (مركز الشيخ صالح للسنة) وكذا مركز بقسم السنة بالمدينة المنور بالجامعة الاسلامية .

درجات الضبط والعدالة المختلفة لكل رجل ـ وفي رابع رواية كل رجل عن شيخه المذكور في هذا الاسناد بحيث تخرج عملية تخريجه وتحقيقية كاملة في لحظات يسيرة " (١).

كيفية التخريج بهذه الطريقة :

أما عن طريقة التخريج بهذا الأسلوب فانها تحتاج أولا الى تدريب دقيق لاستيعاب كيفية استدعاء تخريج الحديث مما أدخل في برنامجه من مصادر حديثية ، وعند اجتياز هذه الخطوة " التدريب " يمكن الحصول على تخريج اجمالي للحديث ، يتوجه به المخرج الى المصادر الأصلية ليتم التخريج التفصيلي لحديث النبي ـ صلى الله تعالى عليه وسلم .

وبهذا تمت طرق التخريج ـ بعون الله تعالى ـ وهي نهاية هذه الطبعة (٢) سائلا الله سبحانه وتعالى أن يديم حفظه ورعايته لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وللمجاهدين فيها والعاملين بها الى يوم القيامة

وأسأله تعالى العفو عن ذلك والمغفرة لي

ولوالدين وللمسلمين يوم يقوم

الحساب .. وآخر دعوانا

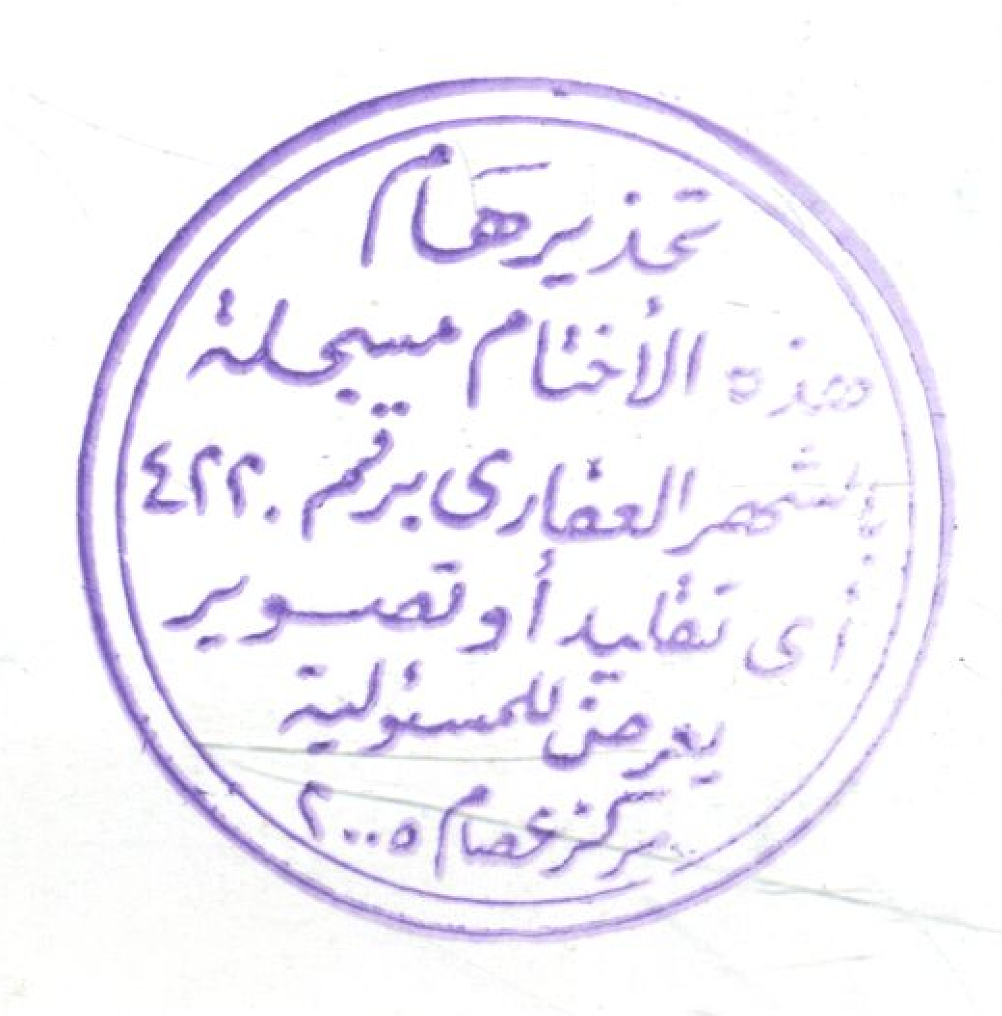
ان الحمد لله

رب العالمين

---

(١) انظر مقدمة " موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف " جـ١ ص ٨ ، ٩ (مفتاح الموسوعة) ط. دار الفكر.

(٢) كان الفراغ من كتابتها ـ بعون الله تعالى ـ يوم الأحد السادس من رجب المحرم ١٤١٤ هـ الموافق التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٩٣م.


تحذير هام
هذه الأختام مسجلة
بالشهر العقاري برقم ٤٢٢٠
أي تقليد أو تصوير
يعرض للمسئولية
مركز عصام ٢٠٠٥


Bibliotheca Alexandrina
1132614